عبد السلام بن حميدة

الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس

1924 - 1956

الجزء الثاني

ترجمة جماعية

دار محمد علي الحامي
صفاقس - تونس



عبد السلام بن حميدة
استاذ فى التاريخ المعاصر
كلية الآداب ـ تونس

الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس

1924 ـ 1956

الجزء الثانى

ترجمة :

رضا بسباس ـ محمد العفاس

عبد الله بوسطلة ـ النورى عبيد

نشر دار محمد على الحامى
صفاقس ـ تونس

الايداع القانونى رقم 14 ـ الثلاثة أشهر الاخيرة 1984

الطبعة الاولى

الجـــــزء الثاني

سياسة الاتحاد العام التونسي للشغل ونضاله

القسم الاول

نضال الاتحاد العام التونسي للشغل السياسي

ان العلاقة بين الاقتصاد والسياسة متينة، الا أن الرأى السائد لا يعتبر أن للنضال الاقتصادى صبغة سياسية الا اذا تعلق هذا النضال بسلطة الدولة.

ونحن فى هذا القسم سنعمل على معرفة علاقة النضال النقابى بالسياسة فى مسار نضال الاتحاد وسنتبع من أجل ذلك منهج ايليوت بارق (Eliote Berg) الذى يرى أن العمل النقابى يتسيس حسب طريقتين : فأما أن يندرج هذا العمل مباشرة ضمن عمل سياسى تكون علاقته ضعيفة بالمطالب المهنية، وأما أن يقع الارتباط بالاحزاب والحركات السياسية.

ولذلك فاننا سنعمل فى الفصل الاول على ادراك مراحل تسيس الاتحاد العام التونسى للشغل، من خلال نضالاته ومن خلال تطور المفاهيم النقابية لدى أبرز قادته. وفى الفصل الثانى سنحاول دراسة علاقة الاتحاد بالاحزاب السياسية، أما فى الفصل الثالث فسنعمل على استنباط طموحات الاتحاد السياسية، ونتعرف هل أن هذه الطموحات كانت تقودها نظرة واضحة فى الربط بين العمل النقابى والسياسة.

الفصل الاول :

مراحـــل التسيــس وحتميتــه

لقد أشرنا فى السابق الى تعلق النقابيين التونسيين « المستقلين » بالدفاع عن المطالب الحرفية للمنخرطين. ويعتبر مسعود على سعـد الكاتـب العام لاول نقابة تونسية مستقلـة والكاتـب العـام المساعـد « لاتحاد النقابات المستقلـة بالجنوب » أكثر القادة النقابيين تعلقا بهذا النوع من العمل النقابى، فقد خرج بنقابته من هذا « الاتحاد » لما شعر بانزلاق العمل النقابى نحو السياســة. الا أنه بقى المنسحب الوحيد وهذا دليل على فشل اختياره النقابى.

أ ــ مسعود على سعد وفشل الحرفية :

ان التعرف على شخصية مسعود على سعد قد يساعدنا على معرفة اتجاهــه. فمن هو مسعود على سعد هذا ؟

هو أصيل جزيرة قرقنة ولكنه عاش بصفاقس حيث كان والده يشتغــل بالشرطة وكان هو موظفا بشركة صفاقس ـ قفصة وكان الوحيد الملم نسبيــا بالفرنسية من بين عمال الشركة ولذلك طلب منه مجموعة من العمال أن يكون كاتبا عاما للنقابة بعد أن عملوا على تكوينها. لقد قبل مسعود على سعد هــذا الدور اثر موافقة والده بعد أن كان قد عارض ذلك فى البداية، كما أنه مــن طرائف قبول مسعود على سعد لهذه المهمة هو أن ابنه دخل البوليس الفرنسى فى فترة تأسيس النقابة وسكن فوق مقرها. اذن نستطيع القول مما تقدم أنــه توفرت فى مسعود بعض العناصر التى تجعل السلط الاستعمارية على الاقــل لا تخاف جانبه. فماذا كانت أهدافه ؟ وما كان رأيه فى علاقة النضال النقابــى بالسياسة ؟

يقول مسعود علي سعد في خطابه يوم 13 جويلية 1946 أن «هدفه هو الدفاع عن مصالح المنخرطين المادية ». وانطلاقا من هذا الهدف لم يكن يرى مشكلا في وجود الفرنسيين بل لم يكن يتحرج من ذكر فضل « الوطن الام » فرنسا، وغالبا ما كانت الاجتماعات العامة تنتهي بصيحات « تحيا فرنسا ! تحيا تونس ! يحيا الجنرال ماست (المقيم العام) ». لقد كان يعتبر أن « الدولة حكم » ومسؤولة عن اقامة السلم الاجتماعية بين التونسيين والفرنسيين وبين العمال والاعراف. وعلى أساس هذه النظرة دعا الى « تأميم » شركة صفاقس-قفصة، كما طالب بأن تقع تسوية أجور عمال الشركة بأجور العمال التونسيين العاملين في شركة السكك الحديدية (C.F.T.) . اذن هذه هي بعض المطالب التي ألح عليها مسعود، ويمكن أن نتساءل ما الذي جعل عمال الشركة يتجاوبون معه ؟ لقد كان مسعود كثيرا ما يتحدث عن تضامن العمال، كما أنه كان يستعمل القرآن و « الحديث » لاقناع سامعيه، ثم انه يعتبر نفسه محاميا عن مطالبهم التي كلفوه بها، ولقد كان موقفه من الاتحاد العام معروفا اذ هو رفض الدخول فيه رغم أنه كان يدعي الاستعداد للتخلي عن النقابة حتى يسهل على العمال الدخول في نقابة أخرى (1).

لقد كان مسعود علي سعد يؤكد على أنه لا دخل للسياسة في النقابة. ألم يطمئن قايد صفاقس بأنه لا يدخر وسعا « من أجل أن يمنع منظوريه من التورط بالانسياق مع أي حزب سياسي » (2) والسياسة عنده تعني معارضة الحكومة وتجاوز المطالب الاقتصادية، وهذا ما جعله يبحث عن مساندة الحكومة له ويحاول اقناعها بالضغط على الاعراف. أفليس هذا من قبيل الموقف السياسي خاصة اذا علمنا أن مسعود ترشح لعضوية الفرع التونسي في المجلس الكبير ؟!

وقد كان هذا النوع من القيادة هشا اذ لا ينتجه الا جزء ضيق من البروليتاريا « ذلك الجزء الذي يحمل وعيا حقيقيا بنضاله الاقتصادي ويمكن أن يرقى الى مستوى الوعي الطبقي، دون أن يتجاوز النظرة الطوباوية في مسألة الدولة »(3).

وقد نافست الكنفدرالية العامة للشغل هذه القيادة وكانت الكنفدرالية لا تعارض الحضور الاستعماري وتكتفي بالامور المطلبية البحتة، وكانت مطالبها « نسبية » أي تهتم بحالة العمال الاوربيين وكان الاجير التونسي واعيا

« بأن أصل الفرق بينه وبين الاجير الاوربى يرجع للنظام الاستعمارى سبب هذه المظلمة » (4).

ألا نجد فى ذلك حسا جنينيا سينجر عنه المطلب السياسى ثم ألا تمثل القطيعة مع الكنفدرالية بداية الشعور القومى الذى يستمد نفسه الى حد ما من النفى والرفض ؟ » (5).

وبقى مسعود على سعد متأرجحا بين العجز عن تكوين نقابة مسيسة ذات أبعاد وطنية من حيث ربط مطالبها بقضية الاستقلال وبين الحدود المطلبية التى لم تجلب العمال وقد أصبح تنظيمه غير مقبول أمام وجود اتحاد النقابات المستقلة الذى سيشكل الاتحاد العام التونسى للشغل المنظمة المتميزة بتسييسها المتنامى مما أدى به الى تقديم شكوى ضد صهره على شعور اثر الاعتداءات الاعتداءات المسلطة ضد منخرطى منظمته منذ جوان 1946.

ولم تحض شكاوى مسعود على سعد بصدى وكان الظرف المحلى والعالمى مناسبين وأصبح أنصار الاتحاد العام التونسى للشغل يملكون وسائل هامة. فالصحف العربية مثلا لم تعد تنشر بلاغات مسعود على سعد وهكذا هوجم مسعود على سعد من كل الاطراف.

ومنذ 30 أوت 1946 شن الاتحاد العام التونسى للشغل وجامعة عموم العملة اضرابا مساندة للمساجين السياسيين.

وفى ديسمبر 1946 صرح فرحات حشاد بباريس : ان الميدان الاجتماعى والاقتصادى لم يقدرا على استيعاب كل اهتمامات الحركة النقابية التى نمت ديناميكيتها سريعا.

ان الحركة النقابية هى الناطق الامين باسم كل الطبقات الكادحة والحية للبلاد. تسهر عليها فى الحاضر وتعد لها المستقبل، لذا ترون النقابيين فى مقدمة كل حركة تقدمية وفى طليعة كل حركة تهدف لضمان استقلال البلاد والحرية (6).

وهكذا وضع وجود الدولة الاستعمارية فى الميزان بصفة صريحة. وبدأت النضالات السياسية التى دفعها حشاد تؤثر على الحياة النقابية الوطنية التونسية.

ب ـ فرحات حشاد والنضال السياسى :

ولد فرحات حشاد فى 2 فيفرى 1914 وينتمى الى عائلة متواضعة تشتغل بالصيد البحرى ببلدة العباسية بشمال جزر قرقنة، ولم يزاول تعلمه الا بالمرحلة الابتدائية. عرف اليتم منذ صغر سنه ويبدو أنه اشتغل بعد حصوله على شهادة انتهاء الدروس الابتدائية فى سنة 1928 مع أحد الخواص بصفاقس. وفى سنة 1936 اشتغل بالشركة التونسية للنقل بالساحل قابضا فى فرع صفاقس ثم كاتب محتسب فى سوسة وفى نفس السنة انخرط بنقابة النقل التابعة لجامعة عموم العملة التابع لـ (س.ج.ت.) ويبدو أنه أحرز على ثقة بوزنكى الامين العام للاتحاد الاقليمى لجامعة عموم العملة. وبعد اضراب شنه العمال أطرد من عمله سنة 1938 من أجل نشاطه النقابى فى أغلب الظن. وكثيرا ما اعتبر حشاد ذا تكوين « اشتراكى ديمقراطى » بحكم علاقاته بالاشتراكيين بوزنكى وروبرت بجاوى. ونجح فى مناظرة فى أواخر سنة 1940 فعمل بالاشغال العامة فى صفاقس ككاتب محتسب، وكانت له آنذاك علاقات طيبة بالحزب الشيوعى بتونس. ولم يقم باعادة بناء نقابات جامعة عموم العملة بعد 1943 بمعية مناضل شيوعى فقط بل قد يكون تدخل فى بعض اجتماعات الحزب الشيوعى. ومازال بعض مساعديه القدامى يتذكرون اجتماعا للحزب الشيوعى أدان فيه حشاد ممارسة « البقشيش المنظم » فى الادارة. وقد استفاد حشاد كثيرا من وجوده بالكنفدرالية العامة للشغل من ناحية تكوينه النظرى والعملى اذ تمكن هذا العصامى من التعبير أمام الجماهير ومن الكتابة، وهو يقر بأن على العامل التونسى أن ينخرط فى « كفاح مزدوج ضد رأس المال المستثمر من جهة وضد الاستعمار الغاشم من جهة ثانية » (7).

وأول ميزة فى شخصية حشاد تتمثل فى بروز جانب العامل فى هويته التى سنتناولها بالدرس فماذا يريد كعامل وماذا كان يفرض عليه هذا الجانب ؟. فى برنامج الهيئة الادارية المؤقتة لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب فى 6 نوفمبر 1944 نجد بين المثل الاعلى للنقابيين « تحرير العمل » « أى جعل العمل بالنسبة للعامل وسيلة حياة كريمة » (8). ويمكن هنا أن نتحدث عن وعى عمالى « فى معنى أنه ارادة تحرر وصراع ضد الاستيلاب وضد تصلب مجتمع يتنكر لمن صنعه » (9).

وتفاديا لكل جدل حول مدى وعى حشاد الطبقى نقول أنه كان شاعرا بهويته الطبقية نظرا لاحساسه بانتمائه لكتلة تفترض وحدة الموقف ازاء « الاخرين ». وقد تواتر استعمال حشاد لعبارة طبقة ودون أن ندعى أنه كان يعطيها مدلولا دقيقا يمكن أن نلاحظ أنه يضع العمال مرتبطين بالعمل و « الاخرين » فى علاقة برأس المال وان بدا أن هذين الجانبين من شخصية حشاد أى جانب العامل وجانب الانتماء الطبقى قدنميا عبر حياته النضالية فى صلب الكنفدرالية العامة للشغل فقد برز الى الصدارة شيئا فشيئا الوعى بالانتساب الى مجموعة اجتماعية وثقافية متميزة أى الوعى القومى اذا ما سمينا الاشياء بأسمائها. وهذا الوعى الذى تمتد جذوره الى الوضع الاستعمارى يرتبط عضويا بهوية الطبقة، فالفرنسى المستعمر بحكم وضعيته يتميز اقتصاديا واجتماعيا أما التونسى فيشعر أنه ينتسب الى « قوم البروليتاريا » اذا أردنا استعمال تسمية يرفضها البعض. ان هذا الوعى يتماشى مع ما أسماه الحمزاوى « وعى ريفى » « أى تشبث » بمثل سلوكية وادراكية ترجع للثقافة التقليدية » (10). وهذا الوعى هو ما أسماه البعض « بالقيم التى تمثل ملاذ الانسان » ومن أهمها الدين. وفى هذا المجال لا يجب نسيان ما تمثله اللغة العربية وكل ما يمثل خصوصيات الشعب التونسى ومفهوم الشعب يبدو أساسيا فى هذا الوعى، ولفظ شعب يعنى فقير بالمقابلة مع لفظ غنى وغالبا ما يقصد به غير المحظوظين بالنسبة للمحظوظين. وهذا (ما يجعله يدل فى آن واحد على الامة والقوم) وهذا اللفظ حسب توران (Touraine) يمثل « خصوصية المجتمعات ما قبل الصناعية حيث ما زالت العلاقات الاجتماعية متمثلة أساسا بمفاهيم سابقة للعصر الصناعى » (11).

واذا حاولنا دراسة ألفاظ لغة حشاد نلاحظ أن لفظ شعب كان نادرا حيث سيتواتر استعماله فى حدود الخمسينات (12). وقد غاب هذا اللفظ تماما فى نصوص حشاد من سنة 1944 الى 1945 (13) وبدأ يظهر باحتشام فى سنة 1946 خلال المحاضرة التى ألقيت أمام طلبة شمال افريقيا فى 20 ديسمبر. وانعكاس وعى حشاد فى لغته بهذه الطريقة يصور لنا تنامى وعيه بالجوانب الاربعة المذكورة آنفا وترابطها فيما بينها (وعيه بأنه عامل، بانتسابه لطبقة، بانتسابه لامة و « بالوعى الريفى »).

وهكذا يبدو أن الوعى العمالى لدى حشاد كان فى الصدارة فى بداية هذه

الفترة وكذلك وعيه الطبقى ثم فسح المجال شيئا فشيئا للوعى القومى، وبدأ يظهر خاصة بعد تأسيس الاتحاد العام التونسى للشغل وشيئا فشيئا أصبحت النقابة أولا « أداة توحيد للتونسيين وتنظيما للدفاع عن مصالحهم الانسانية والوطنية » (14).

ان التقسيم السابق المقتبس من حمزاوى يحمل جانبا من الاعتباطية اذ من البديهى أنه لا يمكن فصل حشاد العامل عن حشاد التونسى الذى عاش فترة من التاريخ فى وسط محدد ومن ناحية أخرى لو أخذنا مثلا مفهوم « الكرامة » وهو مفهوم عزيز لدى حشاد فانه يرجعنا فى نفس الوقت الى « الوعى الريفى » والى الوعى الوطنى ولكن يرجعنا أيضا الى الوعى العمالى بل حتى الى الهوية الطبقية وهو مفهوم يحمل الى حد ما ردة فعل ضد الرأسمالية المتميزة بمعاداتها للانسان وبتشييئها لقوة العمل كما يقول لوكاتش وكذلك الامر بالنسبة للدين الذى يعتبره البعض ظاهرة « قومية » الا أن تقسيم الحمزاوى المذكور يتميز بأنه عمل يسهل البحث. يبقى الان أن نفسر كيف أن حشاد الذى يبدو انه كان من بين الناجحين الاخيرين فى انتخاب النقابات المستقلة سنة 1945 استطاع ان يبرز منذ سنة 1946 بمثابة « روح الحركة العمالية بتونس » (15).

فالى جانب مؤهلاته الذاتية يبرز عنصر أساسى ومحدد يتمثل على الارجح فى أن حشاد تطور حسب نفس الوتيرة التى تطورت عليها الجماهير التى أفرزته. فهو يمثل القائد الذى استطاع أن يتكيف مع التطورات النوعية والكمية لجمهوره وهنا تكمن قوته. ولم يكن حشاد منظرا. صحيح انه يتكلم عن هيكل اجتماعى غير « مستوحى بالضرورة مما أمكن تحقيقه حتى الان وفى بعض البلدان الاخرى بل هو مستوحى من النظرية الاجتماعية الاسلامية الواردة فى القرآن »(16)

ولكن الامر حسب علمنا لا يتعلق بنظرية اقتصادية محددة اذ اكتفى حشاد بالحديث عن التحالف بين « رأس المال والعمل » حيث يجب أن يكونا متكاملين لا متضادين. ولا ننسى أن حشاد لم ينحبس فى حدود الجغرافيا التونسية ولا فى حدود ظرفية الفترة الاستعمارية اذ تجاوز تجاوزا واسعا الاطار الوطنى متوجها « بنداء لعمال شمال افريقيا » فى مارس 1947. كما تجاوز أيضا هذا الاطار عندما ارتبط بالطبقة العمالية العالمية بل تعدى هذا الاطار أيضا لما تعلق بالانسان عامة. الى جانب ذلك تكلم عن « قضية الاشتراكية العالمية وعن

السلام » (17). ولم يكن حشاد يبحث عن أى نوع من أنواع الاستقلال فالظاهر أنه كان يكرر مرارا للكثير من أعضاده « لا نحب استقلالا على الطريقة المصرية » بل كان يرى أبعد من الاستقلال. وقد يكون صرح لاحد أعضاده المقربين بأنـــه بعد الاستقلال ستتشكل أما حكومة شعبية تعطى لكل فرد ما يستحقه أو حكومـة غير عادلة ومستغلة. وسيكون النضال فى مثل هذه الحالة أشد مما هو عليه الآن اذ سيصبح العديد من أصدقائنا اليوم أعداء لنـا.

وعلى الجملة بقيت البروليتاريا فى نظره قوة تاريخية فى خدمة الحق والحريـة والانسانية. وكان حشاد مثل جوراس يجعل الانسانية فوق البروليتاريا. وكان حشاد يملك على المستوى السياسى حسا مرهفا بالواقع المحيط به الى جانب مـا كان يتمتع به من قدرة نسبية على التجريد فنراه عكس قادة الحزب الدستـورى الجديد يفسر تصرف الناس أساسا حسب انتمائهم الاجتماعى.

وهكذا وابتداء من سنة 1949 سيجعل الاتحاد العام التونسى للشغل المطالب السياسية فى المقام الاول بفضل قيادة حشاد :

1 ـ تعويض المجلس الكبير بمجلس أمة منتخب ومسؤول عن أعماله أمـام الشعب التونسى.

2 ـ تكوين وزارة تتمتع بكامل صلوحيات حكومـة ديمقراطية مسؤولة عـن أعمالهـا.

ويبدو أن مسار التسيس الذى كان جنينيا فى المؤتمر التأسيسى فى جانفى 1946، وانطلق واضحا فى الاضرابات الاحتجاجية ضد ايقاف السياسيين بعيـد « مؤتمر الاستقلال » فى اخر أوت 1946، قد قوى بعيد أحداث 5 أوت 1947 حتى أن فكرة حل الاتحاد العام من طرف السلط الاستعمارية أصبحت مطروحـــة غداة هذه الاحداث.

وقد ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية (Vincent Auriol) فى مذكراته جلسة عمل مع مدير ديوانه حول الشؤون الاسلامية بالمستعمرات بأن هذا المديـر روى له حديثا جرى بينه وبين نقابى اشتراكى وهو السيد بوزنكى الكاتب العام القديم للاتحاد الاقليمى للكنفدرالية العامة للشغل بتونس مفاده « ان الهـــدوء سيعود شريطة أن لا يحاول المقيم العام حل الاتحاد اذ سيكون ذلك خطـــأ

ينمى من نشاط الحزب الدستورى ذلك أن كل الاحداث استغلتها الدعاية المضادة لفرنسا بمصر حيث توجد هيئة شمال افريقيا الحرة ».

وبالفعل ان أقل ما يمكن أن نقوله عن اضراب 5 أوت 1947 أنه كان اضرابا سياسيا واضحا. فقد قوى الاتحاد العام التونسى للشغل تحالفاته مع تنظيمات ممثلة لكتل اجتماعية أخرى وخاصة مع الاحزاب السياسية وقد كان الاتحاد ضحية القمع الذى تسبب فى ثلاثين قتيلا وعدة جرحى وفى محاكمات كثيرة منها محاكمة الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوى بصفاقس بخمس سنوات سجنا و10 سنوات حضر اقامة. ولم تكن هذه التحالفات من أجل الدفاع عن الحريات فقط بل كانت أيضا من أجل النضال ضد الامبريالية باعتبارها المسؤول الاول عن الاضطهاد السياسى. ولم يكن اختيار التحالف هذا اختيارا اعتباطيا بل كان نتيجة لتحليل قريب فى خطوطه الكبيرة من تحليل لينين للامبريالية فى كتابه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ».

وفعلا تحدث حشاد عن (رأسمال مالى) ربطه أيضا بالظاهرة الامبريالية. ففى ديسمبر 1948 كتب : « ان هؤلاء المستعمرون لهم من الاموال الكافية ما يمكنهم من الاستحواذ على البنوك يتسلطون بها على الحكومات بعد اعداد البرامج المدبرة لتجويع الشعوب فيحملونها على الحروب » (18). وهو نفس ما ذهب اليه لينين حيث أقر بأن الرأسمالية تولد الامبريالية والحروب. ويلاحظ حشاد « أن الدول التى ترمى الى بسط نفوذها السياسى على البلدان الاخرى تبدأ بجعل هذه البلدان تابعة لها فى شؤونها الاقتصادية الحيوية اذ بالسيطرة على الاقتصاد يمهد الطريق للسيطرة على الميادين الاخرى وبالدرجة الاولى الميدان السياسى ... وغالبا ما تكون البلدان المهيمن عليها أسواقا مفتوحة لبضاعة المستعمر ومصادر للمواد الاولية (19) ».

وفى سنة 1951 وضح حشاد فكرته أكثر فكتب : « ان الاستعمار كما قلنا ذلك مرارا هو شكل الرأسمالية الاكثر دناءة. ورغم قوته الظاهرية فقد عرف هذا النظام القمعى هزائمه الاولى فقد ترك الهند والصين والباكستان ... ولا يزال يولى الانهيار أمام يقظة كافة الشعوب التى لا تريد البقاء تحت الاستثمار وقد عجل هو نفسه بزواله الحتمى بالاعمال التناقضية التى يسير عليها فى سياسته الرامية دوما الى احتكار المال فيقضى بذلك على مقدرة الشراء لكافة الشعب

ويعرقل الاستهلاك لمنتوجات مؤسساته الاقتصادية فينقص نموها ويبعث بهـا الى الافلاس. كما ترمى سياسته أيضا الى احتكار السلطة والعبث بكل المظاهـر القومية للشعوب المولى عليها فيوحد بذلك جبهة المقاومة ويعجل بالثورة ضـده ثورة تقوم بها كافة طبقات الشعب تجعل من مصيره الفناء » (20).

وغداة أحداث سنة 1947 لم يكن بوسع الاتحاد وهو فى وضعية سيئـة الا أن يعى بأن « العمل النقابى فى غياب الضمانات الاساسية للحريات » (21) يبقى هشا. فهل نستغرب اذا أن تحتل المطالب السياسية المقام الاول خـلال مؤتمر أفريل 1949 ؟! وأكد حشاد خلال هذه السنة أن « النضال النقابى تزايد ارتباطه بالنضال الوطنى الذى تخوضه الشعوب ضد محاولات الاستعباد الاقتصادى والسياسى » (22) وفى مارس 1950 أكد حشاد : « اذا أردنا البحث عن أسبـاب الفقر الذى نحن عليه ليس من الصعب التفطن الى الحقيقة الاليمة من أن سياسـة الاستعمار هى المسؤولة الوحيدة عن كل ذلك » (23).

ويضيف التقرير حول «المشكلة القومية والتمثيل الشعبى» المقدم فى مؤتمر 1951 قائلا : «الوضع السياسى فى حياة جميع الامم ما هو الا صورة من الوضع الاجتماعى والاقتصادى السائد فيها ولان السياسة هى نظام الحكم العام المسيطر على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية المدبر لاحوال طبقات الامة المختلفة المؤثر على توزيع الثروة القومية بين تلك الطبقات تأثيرا مباشرا. وأى سياسة حكومية لا تشمل الاقتصاد ومشاكل الانتاج والمعاش والاسعار والاجور ؟ وأى مشكلة من المشاكل الاجتماعية كمقدرة الشراء ونظام الشغل وحقوق العملة ونظام الاضراب الخ ... خارجة عن مشمولات نظر الحكومات ؟ (...) وبهذا يتبين لماذا كان كفاحنا الاجتماعى فـى نفس الوقت كفاحا سياسيا لان السياسة مسيطرة على الاجتماعيات فلا تصلـح هذه الا بصلاح تلك كما يتبين لماذا كان كفاحنا الاجتماعى كفاحا قوميا فى نفس الوقت لان مصلحة العملة جزء من المصلحة القومية العامة فلا تتحقـق الاولى الا بتحقيق الثانية » (24). وقد ساهم الاتحاد بتجميعه لنسبة هامة من أجـراء الجهات المختلفة للبلاد فى منظمة واحدة فى تجاوز التضامن التقليـدى (جهوى ـ عرقى) وتعويضـه أساسـا بتضامن كل الاجراء. وقد جسم هذا التضامن الاضراب العام فى 23 نوفمبر 1950 وهو اضراب احتجاجى ضد القمع الاستعمارى. وهكذا كان الظرف السياسى مناسبا لتسيس علنى للعمل النقابى التونسى. وقـد

حضر وزير الشؤون الاجتماعية محمد بدرة موكب دفن ضحايا مجزرة النفيضة وأدان بشدة هذا العدوان ضد العمال المضربين شرعيا.

وخيب الاعلان عن اصلاحات 8 فيفرى 1951 الامال فى مجمل البلاد. اذ اكتفى قرار 8 فيفرى 1951 بتقديم بعض اصلاحات تتصل بالسيادة المزدوجة بينما كان التونسيون ينتظرون بعث سلطة تنفيذية تونسية خالصة ولذلك اجتمع المكتب التنفيذى للاتحاد العام التونسى للشغل يوم 13 فيفرى على الساعة السادسة وأعلن بقوة موقف الاتحاد « يذكر بالموقف الذى كان اتخذه الاتحاد العام التونسى للشغل والمبين بلائحته المؤرخة فى 14 جويلية 1950 والتى جاء فيها : « ان الهيئة الادارية تصرح بأن كل تحوير للنظام الحالى لا يمكن أن يرضى الطبقة الشغيلة ما لم تجب مطامح هاته الطبقة والشعب بأجمعه تلك المطامح الرامية لتمكينهما من الحريات الاساسية والحقوق الديمقراطية وازدهار الرقى الاجتماعى (...) ويعتبر المكتب التنفيذى أن الاصلاحات المدرجة فى 8 فيفرى 1951 لا يمكن لها أن تعتبر خطوة فى سبيل ارضاء المصالح القومية للشعب التونسى الا اذا تبعتها فى أقرب وقت تغييرات أصولية فى النظام الحالى وخاصة فى ميدان التمثيل القومى والتمثيل البلدى وتحررت الحكومة التونسية من جميع العراقيل المحددة فى نفوذها حتى تتمكن من القيام بجميع مسؤولياتها فى تسيير الشؤون التونسية » (25).

وفى بداية شهر مارس وقبل المؤتمر الوطنى الرابع بعشرين يوما شن الاتحاد بنجاح اضرابا عاما احتجاجيا ضد القمع بالمغرب. وبعد هذه التجربة الناجحة أعلن المؤتمر الوطنى الرابع بوضوح عن الاهداف السياسية للعمل النقابى التونسى : النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطنى. وهو ما يترتب عنه ارادة الالتحام بالفئات الاجتماعية الاخرى. وهذا ما أبرزه تقرير قدم للمؤتمر وجاء فيه « ان الاستعمار لم يرد أن يكون حكمه الاستبدادى مكشوفا مفضوحا. فحاول أن يغطى على ذلك بالمغالطة والتمويه فأحدث مجالسا ادعاها نيابية وما هى بالنيابية ولكنها مهازل فضيعة ومنكرات أشنع من الظلم المكشوف. أوجد الاستعمار المجلس الكبير ولكنه جعل نظامه النيابى على ما تعلمون من التشويه المقوت ومن التمثيل الجائر. فأعطى لممثلى الاقلية الاجنبية نصف المجلس ولممثلى الامة التونسية بأجمعها نصفه الاخر. ثم زاد على ذلك أن جعل التمثيل فيه

للمصالح الاقتصادية أى للطبقات التى تتنافى مصلحتها الخاصة والمصلحة العامة أو التى تجد مصلحتها الخاصة فى ممايلة مصلحة الاجانب والخروج عن المصلحة القومية. فاذا المتصرفون فى ميزانية الدولة المقررون لوجوه صرف الاموال المأخوذة من جيوب الشعب هم كمشة من ممثلى المعمرين الذين اغتصبوا الاراضى والشركات الكبرى التى افتكت موارد الثروة القومية وأذناب الاستعمار ممن كسبوا ثروتهم بخدمة ركاب الاجانب أو امتصاص دماء المواطنين » (26).

ان هذا الطعن فى الاستعمار تم على أسس « الليبرالية الكلاسيكية » : « حق من حقوقه المقدسة (الشعب) التى لا يتصرف فيها شرعا الا وكلاؤه الذين ينوبهم عنه ويرضاهم ويختارهم ويمنحهم حق التشريع والتسيير (...) وسوف لا نزال نكافح ونعمل مهما كانت الظروف (...) حتى يعترف لنا بحق تدبير شؤوننا بأنفسنا تدبيرا حرا ديمقراطيا فى ظل حرية الافراد واستقلال الامة »(27)

ان النتيجة التى فرضت نفسها على القادة النقابيين هى أن الطبقة الشغيلة « تولى مساندتها الصريحة لحركة التحرر التونسية، فهى تعتمد عليها وستنتصر معها ». لكن الحركة النقابية التونسية لن تقف عند هذا الحد فهى تطمح لما أكثر من هذا. وقد أكد قادتها على عزمهم بعدم الاكتفاء باستقلال سياسى، « مظهرى » يكون وهميا دون استقلال اقتصادى وتغيير جذرى للنظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بل وحتى الثقافى : « نريد أن نغير سلم القيم الانتفاعية البحتة الخاضع لها مجتمعنا الرأسمالى ونظامنا السياسى الاستعمارى (...) وسواء كان المقتعدون لكراسى الحكم وزارة شعبية مجاهدة أو وزارة صورية خانعة وجيش استعمار متجبر فاننا لن نعمل الا فى جانب العاملين على ضوء مبادىء الديمقراطية الكاملة التى نؤمن بها ولن نألو جهدا فى مقاومة كل حائد عن سبيلها » (28).

فكانت مهمة المؤتمر الرابع للاتحاد العام التونسى للشغل تحديد الاختيارات السياسية للاتحاد فى فترة حرجة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية. وحضور ممثلى الوزراء التونسيين فى الجلسة الافتتاحية لاول مرة فى تاريخ العمل النقابى التونسى أعطى للمؤتمر بعدا جديدا. وغداة أشغال المؤتمر تشبث الاتحاد بربط المسألة الاجتماعية بالمسألة الوطنية فى أذهان القواعد العريضة وذلك بحملات صحفية وجولات دعائية. وكان حشاد وراء تكوين « لجنة العمل من أجل الضمانات

الدستورية والتمثيل الشعبى التى تكونت فى 12 ماى 1951، وقامت بتعبئة القوى الحية بالبلاد للدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة » (29). وقد شنت سلسلة من الاضرابات فى 29 نومبر 1951 للاحتجاج على الاضطهاد الاستعمارى وذلك فى مناجم الجنوب، وفى قطاع البريد والنقل بتونس، وفيرى فيل.

انها مقدمة لموجة الاضرابات العامة السياسية التى افتتحت باضراب 21 ديسمبر 1951 الذى مثل ردة فعل العمال ازاء جواب الحكومة الفرنسية السلبى على المطالب الوطنية التونسية. وقد حدث فى هذه الفترة منعرج هام فى الحركة الوطنية التونسية اذ رفضت الحكومة الفرنسية الاستقلال الداخلى فى مذكرة 15 ديسمبر 1951 الموجهة للوزير الاول شنيق ورفضت كل تنازل تجاه المطالب الوطنية. وأعلنت أنها مع عدم خرق السيادة المزدوجة التى لا تعنى سوى المحافظة على الهيمنة الاستعمارية على تونس (30). وفى نفس الشهر عين الجنرال دى هوت كلوك المعروف بصلابته مقيما عاما على تونس ووصل اليها فى 13 جانفى 1952 فى اليوم الذى سافر فيه وزيران تونسيان صالح بن يوسف ومحمد بدرة الى باريس لطلب ادراج المسألة التونسية فى جدول أعمال دورة الامم المتحدة. ويمكن الحديث اذا عن ترابط المطالب الاجتماعية بالمطالب السياسية فى الممارسة النقابية. وفى هذا المناخ الجديد المتميز بالقمع يصبح كل اضراب اضرابا سياسيا وجوبا.

وكانت الخاصية السياسية هى المسيطرة على النضالات النقابية وأصبحت بعض النضالات تمارس جنبا لجنب مع الاحزاب ومثال ذلك الاضراب العام يوم 19 ـ 1 ـ 1952 الذى تم تنظيمه مع الحزب الدستورى الجديد للاحتجاج على القمع، ومرة أخرى أطلق الرصاص على المضربين وقد اعتقل عدد من العمال والتحقوا فى السجن بمناضلين دستوريين من بينهم بورقيبة وكذلك بقادة الحزب الشيوعى وقادة اللجنة التونسية من أجل الحرية والسلام. وتواصلت النضالات العمالية كما تواصلت الاعتقالات وفى هذا السياق تم يوم 14 ـ 2 ـ 1952 ايقاف أحمد التليلى عضو الهيئة الادارية للاتحاد والكاتب العام للاتحاد الجهوى بقفصة الذى يضم المراكز المنجمية مضيلة، المتلوى، الرديف وأم العرائس. وقد شن بهذه المراكز اضراب عام احتجاجى يوم 16 فيفرى. وهكذا فى الفترة التى تعمم فيها القمع الى درجة أنه مس الوزراء التونسيين ظهر الاتحاد بصفته أكبر منظمة وطنية قانونية

الناطق باسم كل الحركة الوطنية التونسية. وفعلا فقد أوقف المقيم العام يوم 26 مارس 1952 شنيق ووزراءه الماطرى، بن سالم ومزالى ونفاهم الى قبلى بعد ضغوطات شديدة مورست على الباى. وقد سلمت ادارة الشرطة « لوزير دفاع الباى الجنرال قرباى ». فبرز حشاد فى طليعة قادة الشعب التونسى هذا الشعب الذى أجمع على رفض التعامل مع آلسلط الاستعمارية التى وجدت صعوبات حتى فى العثور على مرشحين تونسيين للوزارة. وأمام هذا الطريق المسدود الذى وجدت السلطات الاستعمارية فيه نفسها أجبرت هذه الاخيرة على مراجعة طرقها. فقدم روبرت شومان وزير الخارجية الفرنسى لمجلس النواب الفرنسى خطة اصلاحية يوم 19 جوان. لكن حشاد بادر بالاعلان على أنه « ضد هذه الخطة التى يراد فرضها على الباى وعلى الشعب التونسى » (31). وقد أبرز حشاد موقفه هذا قبل أن تقدم الخطة للباى رسميا وساهم موقف حشاد فى حمل الباى على التريث قبل اتخاذ موقف من الخطة المذكورة. فاستدعى الباى يوم 1 أوت 1952 بقصره بقرطاج مجلسا ضم 40 شخصية تونسية لدراسة مشروع الاصلاحات. ويبدو فرحات حشاد أكثرهم جذرية وتمثيلية بالاضافة الى أنه ينفرد بزعامة قاعدة مؤطرة على المستوى الوطنى. ولم يكن الحزب الشيوعى ولا الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى ممثلين فى هذا المجلس رغم احتجاجاتهما المتكررة. فكان الامر يتعلق بشخصيات وجيهة لكن قلما كان منهم من يمثل مناضلين منظمين.

وجد بهذا المجلس قائد دستورى الصادق المقدم لكن حزبه محجر ومقموع كما وجد ممثل عن الحزب القديم لكن هذا الحزب بدأ يفقد قاعدته وتجدر الاشارة أيضا الى وجود الطاهر بن عمار عن الحجرة الفلاحية التونسية وكان يمثل البرجوازية « المعتدلة ». ومواصفات المجموعة المذكورة لا تتماشى واتجاه الرأى العام السائر نحو اتخاذ مواقف متجذرة مثلها حشاد فى صلب المجلس. وقد صدر بلاغ عن هذا المجلس يرفض الخطة الاستعمارية المقدمة. وبهذه المواجهة وجدت السلطات الاستعمارية نفسها قلقة اذ أصبح حشاد مشكلة تحيرها. وفعلا « فالكل يعلم أنه بغياب بورقيبة الذى كان منفيا انذاك كان حشاد رمز المقاومة ومنشطها الرئيسى » لكن السلطات لا تجرأ على ايقافه « مخافة تعقد الامور على المستوى العالمى » (32).

فحشاد كان يقض مضجع الامبريالية اذ هو لم يمثل فقط خطرا على مصالحها الاقتصادية بالمنطقة بل أيضا كان يصعب تحقيق أى وفاق سياسى معه. « وفى هذه السنة 1952 مثل حشاد الاتجاه المتصلب وملتقى الطرق الذى تمر عبره كل التيارات وكل التكتلات الوطنية فهو يزعزع الفرنسيين « المحظوظين » بشعبيته « ومناعته » » (33). فتمحور حقد هؤلاء الفرنسيين عليه بحكم أنه استطاع احياء حركة التحرر الوطنى التونسية عندما آذكاها « بروح بروليتارية » (34).

وقد ارتاح الكثيرون لاغتياله فى 5 ديسمبر 1952 اذ سيضعف اغتياله كثيرا الاتحاد العام التونسى للشغل. ويمكن أن نؤكد كما ذهب الى ذلك بارك أن فرحات حشاد كان من هؤلاء القادة الذين كونوا العمال على المبادرة التاريخية (35). ومن المفارقة تجاهل هذه الظاهرة. لكن الاتحاد الذى واجه القمع الاستعمارى أصبح يواجه أيضا مسألة تغير الزعامة ليعرف فترات عويصة.

ج ـ اغتيال حشاد ونتائجه :

ان اغتيال حشاد وانضمام الاتحاد للكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة يشكلان منعرجا رئيسيا فى تاريخ الحركة النقابية التونسية. ولهذا الاغتيال أسباب متعددة مرتبطة بدور حشاد ودور الاتحاد العام التونسى للشغل فى النضال من أجل تحرير البلاد. الى جانب أنه يمكن اعتبار أن هذا الاغتيال مازالت تأثيراته على الحركة العمالية التونسية حتى اليوم ملموسة. ويمكن التأكيد من البداية على أن حدث 5 ديسمبر 1952 أفقد الحركة العمالية وكذلك كل الشعب التونسى قائدا أساسيا وهكذا حرمت البلاد من احتمال وجود قيادة عمالية بديلة. والملاحظ أنه لم يقع تحقيق فعلى حول اغتيال حشاد لا قبل الاستقلال ولا بعده وهو ما يجعل مهمة المؤرخ صعبة.

واذا كان من البديهى أنه لا يمكن أن نطمح الى غلق ملف القضية نهائيا فان مهمتنا المتمثلة فى الاحاطة بدوافع هذا الاغتيال أو على الاقل بدلالته وأبعاده تبقى شائكة. ان ظروف الاغتيال التى أجمعت عليها الصحف يمكن تلخيصها كما يلى : التقت سيارة بسيارة حشاد فى الطريق الرابطة بين رادس وزغوان وأطلقت عليه الرصاص. امتطى القائد النقابى وكان مجروحا شاحنة ثم سيارة ثانية،

وعثر على جثته بعد بضعة كيلومترات من وقوع الحادثة وذلك فى نفس اليوم 5 ديسمبر. وتحدثت « الاسبوعية الفرنسية » (l'Hebdo Français) عن ثلاث فرضيات :

- عملية انتقام بين أطراف من الحزب الدستورى الجديد،
- تصفية حساب لصالح الحزب الشيوعى،
- اغتيال قامت به مجموعة من منظمة « الدفاع الذاتى » (36).

وفى الواقع ان الفرضية الثالثة هى التى تبدو أقرب الى الصحة. فالرواية القائلة بأن راكبى السيارة الاولى ينتمون الى كمندوس « اليد الحمراء » مقبولة من طرف مجموعة كبيرة من الصحف ودراسة دوافع القتلة تدعم الاحتمال الثالث. وقد كتب صحفى له نفس القناعات الاديولوجية التى تحملها مجموعة « الدفاع الذاتى » يقول : « ان الزعيم النقابى بالتحامه بالحزب الدستورى الجديد قد أعطى للحركة الثورية الدعامة الاساسية وهى الطبقات الشعبية ... وقد برز حشاد منذ أن أسكت بورقيبة ومنذ أن كان صالح بن يوسف فى حالة فرار بالخارج، على المستوى الثورى أقوى منهما. فهو الوحيد الذى يقود مجموعات عديدة ومنضبطة وهو الوحيد الذى بمقدوره شن الاضرابات وتحريك جماهير قادرة على عرقلة حياة الايالة الاقتصادية وافشال السلطة والتأثير على الخارج ببضعة تظاهرات جماهرية.

ويمثل الاتحاد العام التونسى للشغل بالايالة قوة ثورية وهذا ما يفسر بروز فرحات حشاد منذ غياب بورقيبة وصالح بن يوسف كقائد فعلى للحزب الدستورى الجديد » (37). وفى 28 نوفمبر 1952 رفعت الاسبوعية الافريقية الشمالية « باريس » نداء وكان يديرها نفس الصحفى المذكور أيمار وكان هذا النداء دعوة صريحة للقتل : «اننا قدمنا لكم فرحات حشاد وبورقيبة على أنهما الجانيان الرئيسيان (...) فيجب الضرب بقوة، وما دمتم لا تقومون بهذا الفعل الرجولى، هذا الفعل المنقذ لم تنجزوا واجبكم أمام الله وستلحقكم لعنة دماء الابرياء » (38). وكان حشاد يعلم على الاقل منذ نوفمبر 1952 أنه مهدد وقد كتب فى رسالة بعثها الى باريس يوم 29 نوفمبر يقول : « ان سياسة القمع تتطور وهناك أصداء تجعل المرء يتوقع أحداثا ذات أهمية. والاتحاد العام التونسى للشغل مستهدف بصفة خاصة وفى الندوات الصحفية للاقامة العامة

هناك حديث صريح عن ايقافي. وهناك حملة منظمة لتهيئة الرأى العام لاعمال قمعية جديدة وقد تواصلت اغتيالات التونسيين وشخصيات المجلس الاربعين (39) مستهدفين وان هؤلاء السادة التابعين للجندرمة الاستعمارية يتحركون بطمأنينة وراحة بال ويجرى الحديث عن خنق كل ما بقى نابضا فى هذا الشعب والاتحاد هو هدف هؤلاء الرجعيين الذين أعماهم غيضهم » (40).

وبالفعل فان مجموعات « الدفاع الذاتى » هى المسؤولة عن خمسين اعتداء تمت فيما بين 3 مارس و 5 ديسمبر بالايالة ضد مناضلى الحزب الدستورى الجديد أو ضد تونسيين متهمين بتعاطفهم مع هذا الحزب. وقد استهدفت ثمانية من هذه الاعتداءات مساكن أعضاء لجنة الاربعين التى استشارها الباى » (41). فكيف لا يمكن اتهام السلط الاستعمارية الفرنسية ؟! على الاقل لا يمكن نفى مسؤوليتها فى مستوى تكتمها ازاء التحقيق. وبالفعل فكم من جريمة اقترفتها مجموعة الدفاع الذاتى بقيت دون عقاب. ففى مقال كتبه لوزان فى مجلة « الثورة البروليتارية » ذكر أن حوالى 37 محاولة محاولة اغتيال اقترفت ضد تونسيين فيما بين غرة ماى وأواخر أكتوبر 1952 من بينها انفجار بمكاتب الاتحاد العام التونسى للشغل ببنزرت بقيت كلها دون عقاب » (42).

واذا تجاوز المؤرخ الجانب البوليسى أو القانونى ألا ينقاد لوضع اغتيال حشاد فى اطار السياسة القمعية التى انطلقت بتونس اثر تعيين «دى هوت كلوك» منذ جانفى 1952؟! وبالفعل فان هذا العمل غير معزول اذ أن اغتيالات كثيرة دبرت ضد التونسيين ثم ان الاتحاد بدا مستهدفا بصفة خاصة قبل اغتيال حشاد مما دفع قادته منذ 1 مارس الى ارسال نداء للتضامن العالمى بين العمال التابعين للكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة. وهناك نداء اخر أمضاه حشاد يشير على سبيل المثال الى بعض حالات تبرز سياسة القمع هذه ضد العمال :

ـ 30 أفريل : اثر رجوع الكاتب العام للاتحاد العام التونسى للشغل من مهمة لدى الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة والولايات المتحدة جرد من كل الوثائق التى كانت معه. كما حجز منه جواز السفر ومنذ ذلك الحين لا يمكن له مغادرة البلاد التونسية. وبصفته عضو اللجنة التنفيذية للكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة ليس بامكانه الذهاب الى بروكسال.

1 ماي : تحجير الاحتفالات بغرة ماي وذلك بقرار عسكري، وضرب العمال أمام مقر النقابة بصفاقس،

9 ماي : اقتحام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بصفاقس من قبل قوات هامة عسكرية ومن الشرطة أدى الى حمل تسعة عمال الى المستشفى.

19 جوان : اقتحمت قوات البوليس مقر الاتحاد بتونس وعنفت العمال وأوقفت 15 عاملا، وفي الخامسة صباحا من يوم الغد عادت الشرطة يتقدمها المحافظ وحجز كل الوثائق النقابية للاتحاد وأدواته. وقد تم هذا التفتيش اللا قانوني في غياب أي مسؤول نقابي.

5 جويلية : تاريخ انعقاد المجلس العام للسيزل، حجرت السلطات الفرنسية على النواب التونسيين الذهاب الى برلين لحضور اجتماعات هذا المجلس.

28 جويلية : صادرت السلط العسكرية عشر وثائق بعثت بها الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة الى الاتحاد العام التونسي للشغل، تتصل بمؤتمرها بميلانو وقد تضمن القرار العسكري منع توزيع ونشر هذه الوثائق النقابية.

24 أوت : ضرب عملة الرصيف المنضوين تحت الاتحاد اثر اضرابهم عن الساعات الاضافية لتحقيق مطالب مهنية. وقد حمل عشرة منهم الى المستشفى من بين سبعين عاملا مجروحا.

وحاليا هناك أكثر من 25 مسؤولا نقابيا بالمحتشدات والسجون » (43).

وعلى أية حال ان الغموض الذي حام حول اغتيال حشاد سمح بوجود تعلات لايقاف قادة نقابيين اخرين ووطنيين تونسيين. وهذا ما يجعل الفرضية المقدمة حول المشاركة التونسية في الاغتيال بعيدة الاحتمال. أما فيما يخص المشاركة الشيوعية في العملية يبدو أنه لا شيء يفسر مثل هذا الامر، لا الظرف المحلي ولا العالمي بل العكس أن الحرب الباردة التي سيطرت على الظرف وكذلك المعاداة للشيوعيين تثبتان أن بعض الاوساط الاستعمارية كانت مهيأة لاستغلال أي فرصة لاتهام الشيوعيين الذين كانوا بالنسبة للكثيرين ارهابيين. فيمكن اذا اعتبار امكانية المشاركة التونسية متمثلة في عمل فردي قام به أعوان متعاملون مع السلط الفرنسية.

وهكذا يتجلى أن اغتيال حشاد يأخذ دلالته في أنه يرمي الى القضاء على

الحركة الوطنية التونسية. وان فقدان الحركة النقابية التونسية لمؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل وقائده دون منازع أحدث فراغا من الصعب سده في فترة دقيقة من تاريخ تونس اذ خلقت السنوات الست التي مضت على تأسيس الاتحاد. تباينات استطاعت شخصية حشاد وحدها تجاوزها دون أن تمحى تماما وكانت هذه الخلافات بين العمال والموظفين، بين الدستوريين وغير الدستوريين، بين المسيس وغير المسيس من النقابيين وكذلك بين أنصار الجامعة النقابية العالمية وأنصار الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة.

اثر اغتيال حشاد وقع الاختيار على محمود المسعدي الكاتب العام المساعد لمدة 24 ساعة على رأس الاتحاد وهو أمر شديد الدلالة. لقد كان اختيار المسعدي مفروضا ذلك أن النوري البودالي الكاتب المساعد الاخر كان مجبرا على البقاء بفرنسا حتى جوان 1953. وهكذا عوض حشاد المنحدر من وسط عمالي وقد كان يتطور في صلب الجماهير « كالسمكة في الماء » كمثقف مبرز في العربية ويبدو أنه حسب بعض الشهود تعرض لخيبات في بعض الانتخابات داخل جامعة الموظفين. هذا الاستاذ المنحدر من البورجوازية الصغيرة وأصيل الوطن القبلي لم يكن نقابيا فحسب بل ناضل في صلب الحزب الدستوري الجديد. وبعد ايقاف المسعدي تحولت النيابة لمحمد كريم أصيل جزر قرقنة وكان يشتغل بالاتحاد وله تجربة نقابية بالاتحاد الجهوي بصفاقس ثم بتونس.

وفي مؤتمر جويلية 1954 انتخب أحمد بن صالح كاتبا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل. وهو شخصية لم تكن معروفة عن كثب في الاوساط النقابية التونسية فقد كان يدرس في باريس حيث اكتسب تجربة النضال الاجتماعي والسياسي في صلب « جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ». واثر رجوعه الى تونس ناضل في صلب جامعة الموظفين التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل بسوسة فاكتسب ثقة زملائه المدرسين. وتحمل بذلك مسؤولية نقابية على مستوى الجهة وأعجبت به قيادة الاتحاد الجهوي بسوسة. وقد سبق أن قدمه محمد قطاط أحد الذين كان حشاد يثق فيهم وهو الكاتب العام للجامعة الوطنية للاشغال العامة وعضو الهيئة الادارية. فقدمه الى بعض أعضاء المكتب التنفيذي قبل مؤتمر 1951 ومن ضمنهم فرحات حشاد.

وخلال هذا المؤتمر برز أحمد بن صالح بمعارضته لانضمام الاتحاد للكنفدرالية

العالمية للنقابات الحرة. ومن المفارقات أن حشاد اقترح عليه منصبا بالكنفدرالية ببروكسال عندما طلبت منه الكنفدرالية أن يبحث لها عن شخص يمكن تكليفه بكتابتها العربية ببروكسال وهناك قضى أحمد بن صالح ثلاث سنوات حيث تدرب على الاقتصاد أثناء عمله بادارة الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة. وقد هيأ هذا القائد النقابي الشاب نفسه لخلافة حشاد وذلك باتصاله بالمنظمات النقابية الاروبية المحكمة التنظيم. لكنه واجه معارضة من قبل ما يمكن أن ننعته ببيروقراطية الاتحاد التقليدية التي يتسم نشاطها بالحرفية. ولا يمكن أن نحصر ببساطة هذه المعارضة ضد أحمد بن صالح في اطار صراعات بين « جناح المثقفين الثوري » الذي كان يمثله و « الجناح المحافظ » كما فعل ذلك ورنر بلوم (Werner Plum) (44) بل يجب الانطلاق من تبدل القيادة بعد موت حشاد حتى نفهم عدم حصول أحمد بن صالح على اجماع كافة قيادة الاتحاد عليه. ان هذا التبدل في القيادة ظهر بحكم أن الموظفين الذين كان دورهم منذ تأسيس الاتحاد هاما قد نما. فمنذ 1946 مدوا الاتحاد باطارات هامة « اذ كانوا وحدهم يملكون التكوين الضروري للمهام الادارية التي يتطلبها التصرف في المنظمة النقابية » (45). ولقد استطاع حشاد القائد الموهوب أن يجسد وحدة العمال والموظفين المكتسبة في خضم نضالاتهم مما قلص من أهمية نفوذ الموظفين على الاتحاد. وهذه الخلافات برزت بعد حشاد وانعكست على قيادة الاتحاد اذ يوجد أطراف من جهات تختلف في تطورها الاقتصادي والاجتماعي كما أن هذه الاطراف لم تتلق نفس التكوين وليس لها نفس المنبت الاجتماعي.

وكان أحمد بن صالح لا يملك « الشرعية التاريخية » التي كان يتمتع بها مؤسس الاتحاد وبدا في نظر عدد من المناضلين الذين ضحوا الى جانب حشاد وكأنه دخيل على المنظمة خاصة وأنه حديث عهد بالعمل النقابي، ومن بين هؤلاء المناضلين نذكر عاشور الذي ساهم في تأسيس النقابات المستقلة بالجنوب وكذلك في تأسيس الاتحاد الى جانب أنه كان رفيق حشاد منذ الصبا. الى جانب ذلك نذكر أن اعتقال عدد كبير من القادة النقابيين بين 1952 وجويلية 1954، جعلهم يفقدون طيلة هذه المدة اتصالهم بالقواعد العمالية مما سهل الطريق أمام هيمنة الموظفين على الاتحاد كما أنه بالامكان أن نذكر من بين القادة الاولين الطاهر البرصالي وقد ولد سنة 1913 (ولد حشاد سنة 1914) وتكون مثل حشاد في

صلب الكنفدرالية العامة للشغل، وكان من المقربين وقد كلفه بمهام دقيقة جدا منها مهمة بالجزائر سنة 1951. وقد صاحب حشاد فى مؤتمر الجامعة النقابية العالمية بميلانو. ثم اننا يمكن أن نذكر أيضا أحمد التليلى الذى ولد بقفصة قصر سنة 1916 ودرس بالمدرسة الصادقية بتونس وكان مدرسا قبل انتدابه بشركة صفاقس-قفصة، ومنذ 1947 أصبح الكاتب العام للاتحاد الجهوى بقفصة وأصبح عضو الهيئة الادارية. وفى بداية سنة 1952 شارك فى تنظيم فصائل المقاومة مما أدى الى ايقافه فى 14 فيفرى 1952، وأطلق سراحه فى جويلية 1954 ويتمتع بمساندة الحزب الدستورى الجديد الذى انخرط فيه سنة 1937 وحيث سير جامعة قفصة الدستورية منذ 1948. ومنذ مؤتمر صفاقس 1955 أصبح عضوا بالديوان السياسى بالحزب الدستورى.

يمكن أن نشير الى عبد الله فرحات وقد كان عونا بسيطا بالبريد بتونس وكان أمين مال الاتحاد وهو أصيل الوردانين بالساحل حيث ظهر عدد من الفلاقة من بينهم حسن بن عبد العزيز وقد يكون حسن هذا ساند فعليا عبد الله فرحات حيث كانت بينهما علاقات وطيدة.

الى جانب ذلك كان عدد من رفاق حشاد القدامى يحظون بمساندة أبناء جهاتهم الاصلية مثل الصفاقسى عبد العزيز بوراوى التابع لجامعة الصحة العمومية. وكان سالم الشفى يتمتع بمكانة لدى أعوان القمارق أصيلى قرقنة ولعله كان الرجل الذى منحه حشاد ثقة كبيرة وقد كان أول من تم الاتصال به لتكوين نقابات الشمال المستقلة وتحمل مسؤولية أمين مال مساعد للاتحاد العام.

ومنذ سنة 1954 أطلق سراح عدد كبير من القادة النقابيين الذين أوقفوا سنة 1952 لكنهم فقدوا منذ مدة الاتصال بالجماهير كما أفرج عن الحبيب عاشور الذى لم يعرف مثلا ممارسة عمالية منذ 5 أوت 1947 تاريخ ايقافه وقد صدر عليه حكم بخمس سنوات سجن و10 سنوات حضر اقامة.

ولم يكن بمقدور قيادة تواجه صعوبات أن تفرض نفسها على تحالف وطنى واسع.

وبعيد اغتيال حشاد وبالتحديد فى 20 ديسمبر 1952 تنازل الباى تحت ضغوط الفرنسيين وأمضى أمرا يدخل حيز التنفيذ الاصلاحات البلدية.

من الاكيد أن النضال ضد الامبريالية قد تصاعد بعد اغتيال حشاد كما لا يجب أن ننسى أن الباى رفض التوقيع على أمر قدمته له الاقامة العامة يتعلق بـ « تمديد الاتفاق الذى يسمح للمجموعة المصرفية باستغلال السكك الحديدية التونسية لمدة خمسة عشر سنة » وقد كانت مدة العقد قد انتهت منذ أشهر وتتكون المجموعة المصرفية المذكورة من شركات تستغل الفسفاط التونسي وبامكانها نقل منتوجاتها بأسعار منخفضة جدا.

وقد وقف الاتحاد العام ضد هذا الاستحواذ منذ وقت طويل وطالب بعقد اتفاق جديد يسمح للخزينة التونسية الاستفادة من مرابيح فعلية وملموسة وانه لامر كبير الدلالة أن يرفض الباى التوقيع على الامر المذكور.

وقد واصل الاتحاد اتخاذ مواقف جذرية خاصة ضد اصلاحات فوازار المقيم العام لسنة 1954 وقد نعتها الاتحاد العام فى تصريح له اثر الاعلان عنها كما يلى : « انها مهزلة ديمقراطية بسبب طابع انتخابات البرلمان التونسي المقترح وطرقها. الى جانب أن المجلسين المحتملين (التونسي والفرنسي) يذكران بالمجلس الكبير الفرنسي التونسي الذى رفضه الشعب التونسي بالاجماع ».

الا أن الاتحاد كان عاجزا عن ممارسة ضغوط ناجعة على الباى وقد تجلت حركة الفلاقة حركة أكثر تجذرا من الحركة العمالية ولم تعد الحركة الوطنية تحت قيادة الحركة النقابية وانما أصبحت تحت قيادة الحزب الدستورى الجديد الذى كان يتفاوض مع السلط الاستعمارية فى مسألة الاستقلال التى أصبحت ممكنة التحقيق بعد خطاب منداس فرانس فى جويلية 1954.

الى جانب ذلك فان الاستقبال الذى حظى به بورقيبة فى جوان 1955 قد أبرز هذا الاخير رمزا « للامة التونسية ».

وخلاصة القول ان الحركة النقابية الوطنية التونسية جعلت منذ 1951 النضال من أجل الاستقلال الوطنى فى المقام الاول وقادت الشعب التونسى فى نضاله ضد الامبريالية الفرنسية. وضعفت هذه القيادة بموت حشاد وبالقمع الاستعمارى. وهكذا قوى نفوذ الموظفين والبيرقراطية النقابية فى صلب الحركة بتغير القيادة وبموت مؤسس الاتحاد العام التونسى للشغل.

ان دور الحركة البرجوازية الصغيرة المتزايد وعدم انسجام فلسفة هـذه الطبقة جعلا الاتحاد يقع تحت تأثير الحزب الدستورى الجديد الذى يسعى الى قيادة الشعب التونسي. وان دراسة الاسباب التى جعلت الحركة النقابية تربط علاقات متميزة مع الحزب الدستورى على حساب العلاقات مع أحزاب أخرى تفرض نفسها. وهذا ما سيدفعنا الى دراسة العلاقات بين الحركة النقابية الوطنيـة التونسية والاحزاب السياسية فى الفصل القادم.



الفصل الثاني :

علاقات الاتحاد العام بالأحزاب السياسية

كتب حشاد سنة 1944 :« ان آلعامل التونسى لا يمكن له أن يتصور كنفدرالية عامة للشغل تابعة لاى حزب سياسى، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة الى اتجاه اخر غير الاتجاه الذى رسمه العمل النقابى المستقل والحر الذى لا يوجد خارجه سوى الفوضى والغموض » (46). ان هذا الرفض لتبعية أى حزب سياسى لا يفضى الى غياب علاقات مع الآحزاب السياسة خاصة وأن النقابة تضم عمالا من بينهم من كان منظما سياسيا. وقد صرح فرحات حشاد فى جوان 1948 فى « المؤتمر العالمى ضد الامبريالية » المنعقد بيوتو : « انى لا أمثل هنا أى حزب سياسى، انى أمثل العمال المنتمين لكل الاحزاب أو العمال المستقلين عن اى حزب»(47). ونلمس هنا الرغبة فى ارساء علاقات مع كل الاحزاب دون استثناء ومعهذا لم يكن للحركة النقابية التونسية علاقات مستمرة مع الحزب الشيوعى.

أ ـ العلاقة بالحزب الشيوعى بتونس :

كثيرا ما يذكر فى تونس أن الانقسام داخل الكنفدرالية العامة للشغل الذى بعث النقابات الحرة للوجود تم غداة انتخاب أغلبية شيوعية فى قيادة الاتحاد الاقليمى للكنفدرالية العامة للشغل. واستنتج من ذلك أن حشاد قد يكون ضد الشيوعية. ويبدو لنا أن هذا الطرح سطحى، ولدحض مثل هذا الرأىيجب التذكير بأن حشاد ناضل فى صلب الكنفدرالية العامة للشغل الى جانب مناضلين شيوعيين من بينهم من كان يشغل مركز القيادة قبل مارس 1944.

ان القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل فى الفترة التى سيطر الحزب الشيوعى فيها على القيادة النقابية يمكن تفسيرها بأن حشاد بحكم معرفته بممارسة الاحتواء لدى الاحزاب الشيوعية التى تعمل على السيطرة من الداخل، اعتبر أن الاستراتيجية التى اتبعتها الحركة الشيوعية بعد الحرب والتى ستفرض على الحركة النقابية التونسية تتضارب ومصلحة الطبقة الشغيلة التونسية. فلا يتعلق الامر لديه اذا بمعارضة جذرية للاديولوجية الشيوعية. ان الاستراتيجية التى بدأت بها الاحزاب الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية قد تركزت على التحالف مع « الديمقراطيات الغربية » ضد الفاشية والنازية وهى لا تعير أهمية للتناقض الحاصل بين الشعوب المستعمرة بصفة عامة والشعب التونسى بصفة خاصة من جهة، والامبريالية من جهة ثانية رغم ما يكتسيه هذا التناقض من طابع عدائى.

وفى جوان 1944 صرحت سكرتارية الحزب الشيوعى بتونس فى نداء للشعب جاء فيه : « ان المعركة التى نخوضها يجب أن تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلى الى حد القضاء على الهتليرية عدو الانسانية وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز اثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازى، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين فى مجموعة أخوية فتسيران الى الامام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم » (48). وهذا الطرح يأخذ بعين الاعتبار مصالح الغرب قبل كل شىء وبالتالى مصالح الدولة الام (فرنسا). فهل يمكن أن نستغرب ما يعيبه حشاد على الشيوعيين التونسيين ؟

ان نقد حشاد لا يرجع أساسا لمعاداة للشيوعية. ألم يكتب حسن السعداوى المناضل النقابى الشيوعى فى نفس الفترة : « ان سياسة مجهود الحرب هذه مرتبطة بانتصار الحلفاء. ولكن هل أن هذه السياسة مرتبطة بتونس التى يتوقف مستقبلها على الاستقلال الوطنى ؟ ألا نجد فى هذا الطرح تناقضا : مساعدة فرنسا فى نضالها التحررى وتحرير تونس من الاحتلال الفرنسى » (48 مكرر).

وفى الفترة التى كان فيها شعار الاستقلال شعارا قادرا على تعبئة الجماهير التونسية، كان الحزب الشيوعى يشير على مناضليه « ان الشيوعيين يرون أن المسألة فى الظروف الحالية ليست مسألة استقلال ولكن تتمثل فى استئصال مخلفات الفاشية وسحق القوى الاجتماعية التى ولدتها وساندتها : الاحتكارات الاقتصادية وكبار المعمرين والاقطاعيين » (49).

واثر أحداث 5 أوت 1947 دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى كل العمال وكل الشعب التونسى وكل الوطنيين والديمقراطيين دعتهم للوحدة. وقد تضمنت تصريحات اللجنة المركزية اتهامات خطيرة ضد الاتحاد العام ورأت أن هنـــاك مؤامرة دبرها أعداء شعبنا والتى « خلق لها بعض القادة «النقابيين» الظرف المناسب بشنهم «اضرابا عاما غير محدود » هذا بعد أن بارك أبرز هؤلاء القادة وزارة الكعاك واعتبرها تطورا كبيرا. ولم ينفذ هذا الاضراب العام فى أغلب جهات البلاد، وقد نفذ بضغوط مارستها عناصر أجنبية على الطبقة الشغيلة وبتواطؤ بعض المؤسسات والشركات.

وقد ظهرت معاداة أغلبية الطبقة الشغيلة لنداء « الاضراب اللا محدود » منذ يوم 4 أوت ». جاء هذا النداء بمثل هذه العبارات على الرغم من أننا عـــلى أبواب الحرب الباردة، فقد حدث بفرنسا فى 5 ماى 1947 ازاحة الوزراء الشيوعيين من حكومة رماديى. فمر الحزب الشيوعى « بمنعرج كبير كان له انعكاسه عـــلى موقفه من المسألة الاستعمارية » (50). وقد شرح جدانوف ذلك فى سبتمبـــر 1947 بمؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الذى انعقد ببولونيا قائلا : « أن أزمة النظام الاستعمارى جعلت النظام الرأسمالى مهددا من الخلف » وقد « تخـــلى الشيوعيون عن استراتيجية التحالف السابقة واتجهوا الى معاداة السياســـة الامريكية وصلت أوجها فيما بين 1950 ـ 1953 ممـــا أدى بهـــم الى معـــاداة الاستعمار من جديد » (51).

وشارك الاتحاد فى سنة 1948 فى لجنة الحرية والسلام التونسية الى جانب مناضلين شيوعيين وقبل انخراطه بالجامعة النقابية العالمية ذات الاغلبيـــــة الشيوعية. وألقى النورى البودالى الكاتب العام المساعد للاتحاد خطابا بالمؤتمـــر الدولى « لانصار السلام » المنعقد بباريس وببراغ (Prague) من 20 الى 25 أفريل 1949 صفق له المناضلون الشيوعيون، وقال فى هذا الخطاب : « اننـــا متيقنون أن الاستعمار الفرنسى لم يكن قادرا على استئناف حربه ضد الشعب الفيتنامى، وكذلك الاستعمار الهولندى لم يكن قادرا على غزو أندونيسيا لـــولا اعتمادهما على قروض مخطط مرشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية ممـــا مكنهما من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التى تستعملها الان كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التى وقعت تحت هيمنتها

وتهديدات الحرب التى يشنها تجار السلاح والرجعيون لم تزد الا فى تدعيم الوضع العالمى لصالح الامبريالية التى كانت وما تزال عدونا الرئيسى » (52).

ويبدو لنا أن الالتقاء فى مستوى التحاليل مع الشيوعيين يكاد يكون انذاك كليا، فلقد زكى قادة الاتحاد كثيرا من قرارات الشيوعيين التى أصبحت فيما بعد محل انتقاد هؤلاء القادة أنفسهم. « وصادقت لجنة الحرية والسلام التونسية المجتمعة برئاسة النورى البودالى بالاجماع على تقرير قدمته اللجنة العالمية لانصار السلام الذى يدعو الى رفت القادة اليوغسلافيين. وقد صوت النورى البودالى بنفسه باعتبار أنه عضو قار باللجنة على هذا الرفت دون تردد وذلك خلال دورة روما فى أكتوبر 1949. كما تبنى فرحات حشاد ببودابست دون تحفظ البيان المندد بخيانة القادة اليوغسلافيين » (53). وكان الموضوع الذى طرحه الحزب الشيوعى يتمثل فى أن الامبريالية الامريكية حلت محل الامبريالية الفرنسية فى المستعمرات. وقد خاض الاتحاد مع الحزب الشيوعى نضالات مشتركة فى بداية سنة 1950. فخلال هذه السنة رفض عمال الرصيف ببنزرت افراغ أسلحة تتمثل فى 44 طائرة كانت تحملها الباخرة (Dixmude) كانت قد سلمت لفرنسا فى نطاق اعادة تسليح الحلف الاطلسى والمساعدة الامريكية. وكانت هذه الاستراتيجية تتناقض مع استراتيجية بورقيبة الذى كان يبحث عن سند أمريكى ضد الامبريالية الفرنسية من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يبحث عن كسب ثقة فرنسا على أساس ضمان مصالح مشتركة كما أشارت الى ذلك صحيفة « الرسالة» (Mission) لسان الحزب الدستورى الجديد ليوم 11 نوفمبر 1949. وفى الوقت الذى بدأ فيه الاستعداد للمفاوضات مع فرنسا فى ماى 1950، كان بورقيبة يرمى الى عزل الشيوعيين. فقد رفت الدكتور سليمان بن سليمان عضو الديوان السياسى للحزب الدستورى الجديد ورئيس اللجنة التونسية للحرية والسلام من الحزب لانه كان مناصرا للتحالف مع الحزب الشيوعى التونسى. وقد شرح لنا مسؤول شيوعى أنه لما أراد الحزب الشيوعى ممارسة سياسة توحيدية حقيقية اصطدم برفض الحزب الدستورى الجديد. ومع ذلك فانه لا يمكن الاكتفاء بالربط بين انسحاب ممثلى الاتحاد وانسحاب ممثلى الحزب الدستورى من لجنة الحرية والسلام كما حاول محمد النافع سكرتير الحزب الشيوعى أن يفعل. فانسحاب الاتحاد هذا من اللجنة المذكورة وكذلك انسحابه من الجامعة النقابية

العالمية فى منتصف سنة 1950 له أسباب أخرى من ضمنها غياب المساندة الفعالة من طرف هذه المنظمة، فالحزب الشيوعى التونسى « يفرق بين استقلال يكون ثمرة « المفاوضات » مع الامبرياليين، وبين تحرر وطنى فعلى، واستقلال حقيقى. استقلال يكتسب بنضال عال مثل ما تم بألبانيا الصغيرة أو فى الصين الكبيرة. فلم ينفك يردد أن الطريقة الوحيدة للتخلص من مخالب الاستعمار تتمثل فى النضال الموحد بين كل الوطنيين والديمقراطيين الدستوريين، والشيوعيين، وغير المتحزبين وذلك على أرض الوطن. وهذا النضال لا يمكن أن يفصل عن المعسكر العالمى للحرية والسلام. فلدى القوى العريضة لهذا المعسكر وعلى رأسه الاتحاد السوفياتى قائده الرفيق ستالين يمكن لشعبنا أن يجد السند الفعلى لقضيته العادلة لا يجدها بمراكز الامبريالية بواشنطن أو بلندن أو بباريس » (54). ومع هذا لم ينجح الحزب الشيوعى فى ابلاغ صوته لقيادة الاتحاد ولم يجد لديها آذانا صاغية رغم أن الاتحاد السوفياتى يتمتع باحترام مجموعة هامة من الرأى العام التونسى.

وفى بداية سنة 1951 كتب صحفى بمجلة « ثورة بروليتارية » لا يمكن اتهامه بتعاطفه مع الشيوعيين، يقول (R. Louzon) : « ذهبت الى تونس أخيرا، وهناك دهشت لملاحظتى أن العناصر الوطنية العربية بما فيها من لا يمكن أن يغريهم السراب الروسى بعضهم لانهم بورجوازيون والاخرون لانهم يعرفون جيدا حقائق عن النظام الروسى وكان الكل مناصرين للاتحاد السوفياتى والكل يعتبر أن المساعدة الروسية أصبحت لا غنى عنها لتحريرهم » (55). ولعل مثل هذا الوضع قد ساهم فى جعل قادة الاتحاد يوجهون نقدا عنيفا ضد الشيوعيين خلال الفترة الممتدة من أواسط سنة 1950 حتى نهاية 1951. فحتى هذه الفترة كانت الهجومات المسلطة ضد الشيوعية كأديولوجية وخاصة من قبل حشاد نادرة اذ كان يعاب على الحزب الشيوعى أساسا استعماله للنقابة لغايات سياسية، والامر كثيرا ما كان يقف عند التهجم على أنظمة الحكم الكليانية بكل أشكالها دون تحديد. ولكن حشاد يقول فى جويلية 1951 : « أن الطريقة الشيوعية ترمى فى الظاهر الى تحرير الشعوب وأقول جيدا فى الظاهر لكن فى الحقيقة لا يوجد بالنسبة للكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر ألا وهو التحرر الشيوعى (Kominformiste) . والشعب التونسى رغم أنه مستعمر من قبل

الاجنبى ويطمح بالطبع الى التحرر من ربقة الاستعمار لا يمكن أن يقبل هذا « التحرر النموذجى » المستوحى من اديولوجية ضيقة لا تعترف كليا بالحريات الفكرية الاساسية وبحرية التعبير وهى جد عزيزة وحيوية للانسان » (56).

وعند قراءتنا للنص الذى كتبه حشاد نشعر أنه يستنكف من مهاجمة أهداف الشيوعية (الاستيلاء الجماعى على وسائل الانتاج ـ مجتمع بدون طبقات) وفى خطابه بمؤتمر الجامعة الامريكية بسان فرانسيسكو عن الشعوب الرازحة تحت الاستعمار يكتفى بقوله أنها « عرفت كيف تولى ظهرها للشيوعية التى تحاول استغلال البؤس فى الطبقات الشعبية لغايات أنتم أعرف بها من غيركم » (57). ولم يضف حشاد تدقيقا، صحيح أنه يتحدث فى هذا الخطاب عن «الخطر الشيوعى» ولكنه فعل ذلك لتحريك السامعين وللتعبير عن أن الاسلام وحده غير كاف لحماية الطبقة العاملة التونسية من الشيوعية. ومرة أخرى يستعمل حشاد معاداة الاخرين للشيوعية ولكنه يحترز من الطعن فى الجانب الاديولوجى باستثناء النقد المتصل بغياب الحرية فى البلدان الشيوعية. وفيما يخص تعريف كلمة الحرية ذاتها يوضح حشاد « ان الشعب التونسى يعتبر أن الشعب يكون حرا فى تقرير مصيره وفى التصرف ديمقراطيا فى شؤونه الخاصة عندما يتحصل دستوريا وفعليا على حقه فى تقرير المصير. فهو يعتبر أن الشعب الانجليزى شعب حر حتى وان لم يختر الشيوعية. وكذلك الامر بالنسبة للشعب السويسرى والبلجيكى والسويدى والهولندى كلها شعوب حرة عندما اختارت ديمقراطيا نمط عيشها، وانتخبت ممثليها، وعينت حكوماتها المسؤولة أمام المجالس الدستورية. ان الشيوعية الكومنفورمية (Kominformiste) تدعى أن كل هذه الشعوب المذكورة ما زالت فى حاجة الى « تحرير » لوضعها فى صف الانظمة القائمة ببولونيا أو بتشيكسلوفاكيا. ان الشعب التونسى لا يريد الانعتاق من سيطرة استعمارية ليقع من جديد تحت نظام هيمنة من نوع اخر لذلك **يبتعد عن الشيوعية الشوفينية وكذلك يتحصن من ممارسة قومية شوفينية** » (58).

وفى قسم من « تقرير حول المشكلة القومية والتمثيل الشعبى » قدمه محمود المسعدى من الحزب الدستورى الجديد يظهر العزم على التباين اديولوجيا عن الشيوعية عموما ولا عن « الشيوعية الشوفينية » فقط، نجد فى هذا القسم :

« فليست غايتنا افتكاك ما فى يد الطبقة المحظوظة الان حتى نحل محلها

ونصبح نحن المحظوظين. وليست غايتنا تسليط **دكتاتورية العملة على** الامة بل غايتنا تسليط العدل بيننا وبين سائر طبقات الامة. وليست الخصومة بيننا وبين فريق من الناس لهم فوق ما لدينا ونحن نرمى الى امتلاكه منهم بل الخصومة بيننا وبين مبادىء النظام الرأسمالى الجائر نريد أن نعوضه بنظام قائم على العدل والمساواة فى الحقوق بين الانسان والانسان وعلى تقدير الكفاءة والاستحقاق بمقدار العمل الصالح النافع المنتج وعلى أن قيمة كل انسان ما عمل وما أفاء بعمله المجتمع » (59).

ان الظاهرة البالغة الدلالة تتمثل فى أن النقابى المنتمى للحزب الدستورى الجديد كان يربط بين نقده للشيوعية والرأسمالية فى حين أن قيادة حزبه اختارت علنا الكتلة الغربية وأن الاتحاد انسلخ من الجامعة النقابية العالمية ومن اللجنة التونسية للحرية والسلام. لقد أفضى فشل المفاوضات الفرنسية التونسية المجسم فى مذكرة 15 ديسمبر 1951 الى تقارب بين الحركة النقابية الوطنية التونسية والحزب الشيوعى التونسى. وساند كل من الحزب الدستورى الجديد والحزب الشيوعى والحزب الدستورى القديم والاتحاد العام التونسى للشغل والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى (الوستيتى) الاضراب العام الذى شن لمدة ثلاثة أيام 21 ـ 22 ـ 23 ديسمبر. ولتدعيم هذا التقارب « توجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التونسى لقيادتى الحزب الدستورى الجديد والحزب الدستورى القديم يوم 25 ديسمبر مقترحة عليهما امكانية اتفاق على برنامج عمل أدنى وتحرك موحد يمكن آتخاذه لانجاح هذا البرنامج » (60).

وانتصر التضامن الوطنى على سياسة دى هوت كلوك القمعية وتجاوز هذا التضامن كل الاعتبارات وقد قام الحزب الشيوعى بمساع فى هذا الاتجاه. ففى 27 جانفى 1952 قدم الحيارى أحد القادة الشيوعيين « مذكرة لا تتناول مطالب التونسيين الوطنية (انهاء الحماية) فحسب بل ومطالبهم السياسية أيضا (انتخاب مجلس تأسيسى) ومطالبهم الاقتصادية (ارجاع خيرات الشعب التى جردت منه) » (61). وقد تحققت وحدة نضالية حقيقية : « فقد تجمع ممثلو الحزب الدستورى الجديد والحزب الشيوعى، والاتحاد فى لجنة واحدة بالرديف وأم العرائس والمكناسى وبأماكن أخرى ومعا بعثوا ببرقيات للمقيم العام ولمنظمة الامم المتحدة » (62).

ولتدعيم هذا التقارب قام الحزب الشيوعى الفرنسى بنداء للتضامن مع الشعب التونسى «يعلن تضامنه مع قادة الحركة الوطنية المعتقلين والمبعدين»(63). وخلال مناقشات مجلس النواب الفرنسى حول تونس « طالب جيوفانى النائب الشيوعى باسم مجموعته بالاعتراف للشعب التونسى بحقه فى الاستقلال » (64). ولم يواصل مبدأ رفض التعاون مع الشيوعيين الا بعض أعضاء الحزب الدستورى الجديد ويظهر ذلك فى مراسلة المبعوث الخاص « للابسرفاتور » المؤرخة فى 19 فيفرى 1952 حيث كتب يقول : « يسعى القادة المعتدلون حاليا لحماية مناضليهم من العدوى الشيوعية فقد صرح الهادى نويرة وكان الوحيد ممن لم يسجن من قادة الحزب فى ذلك الوقت « ان فكرة تتعلق بوحدة العمل مع الشيوعيين مرفوضة » فلم تكن الحكومة الفرنسية تهدف من ايقافها لقادة الحزب الشيوعى وقادة حزبنا فى نفس الوقت الا للمس من مصداقيتنا أمام الرأى العام العالمى وسوف لن يغير ذلك من موقفنا » (65).

على أنه تجدر الملاحظة أن العناصر القاعدية للحزب الدستورى الجديد ضعف تحفظها على النضال الى جانب الشيوعيين وقد قرب النضال بين منخرطى الاتحاد ومنخرطى الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى. وبالفعل كان المناضلون النقابيون المنخرطون فى الحزب الدستورى الجديد قد أبدوا استعدادا أكثر من غيرهم فى مؤتمر الحزب المنعقد فى جانفى 1952 لتبنى خط سياسى جذرى يتمثل فى تصعيد كفاح لا هوادة فيه ضد الاستعمار الفرنسى وهم لا يستبعدون التحالف مع الشيوعيين اذا اقتضى الامر ذلك. وعلى كل فالامر الثابت فى هذا المؤتمر هو فشل الجناح الاكثر اعتدالا والمعروف بنزعته الغربية المعادية بشدة للشيوعية وساهم الاتحاد انذاك بحكم نضاله المشترك مع شيوعيى اتحاد عملة القطر التونسى فى خلق تيار جبهوى ضد الامبريالية، رغم أن حشاد لم ينفك يذكر فى مراسلاته للسيزل بأن القمع الاستعمارى يسلط على الوطنيين أكثر من الشيوعيين لكن ذلك يرجع لحرص تكتيكى أكيد ولا لمعاداة الشيوعية (66).

وكان الحزب الشيوعى التونسى فى خضم الحرب الباردة يسعى الى تدعيم الجبهة الوطنية التونسية ضد الامبريالية بتقديمه لبرنامج من شأنه أن لا يزعج البورجوازية الوطنية. ويذكر بحث ظهر فى « كراسات الشيوعية » حول « حركة التحرر الوطنى لشعوب شمال افريقيا » قام به (ليون فاكس) (Léon Feix)

قرار الحزب الشيوعى التونسى بتاريخ 12 أكتوبر 1952 حيث وقع تحليل برنامج نعته (فاكس) هذا « بالاعتدال » (67) وهو : « لا يحتوى الا على مطالب « ديمقراطية » مثل الاقتراع العام المباشر العادل والسرى وتكوين حكومة تونسية منتخبة واعطاء مقاليد الادارة للتونسيين. ولم يتضمن هذا البرنامج أى مطلب اجتماعى أما عن غياب برنامج اشتراكى أو شيوعى فحدث ولا حرج » (68). ونشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التونسى اثر مؤتمر الحزب الدستورى الجديد فى جانفى 1952 تصريحا ذكرت فيه : « ان ضمان انتصارنا الاكيد على عدونا الامبريالى يكمن فى أتحادنا جميعا : دستوريون جدد وشيوعيون نساء ورجالا وشبابا، ووطنيون مستقلون دون تمييز على أساس آلمنبت الاجتماعى أو الخاصية العرقية وبقطع النظر عن الافكار السياسية، فى جبهة وطنية تونسية ... وقد تيسر اليوم اتحادنا فى جبهة وطنية بعد الموقف الذى اتخذه مؤتمر الحزب الدستورى الجديد 18 جانفى 1952 حيث نصت لائحته على أنه : « لا يمكن أن يتحقق تحرير الشعب التونسى فى ظل النظام الحالى ». ونرمى من وحدة نضالنا هذه الى تحقيق الاهداف العاجلة التالية :

1 ـ برلمان وطنى تونسى منتخب انتخابا عاما مباشرا وسريا،

2 ـ حكومة تونسية مسؤولة أمام نواب الشعب،

3 ـ ادارة تونسية للتونسيين تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية الوحيدة فيها » (69).

وقد أضعفت مساندة الاتحاد السوفياتى لتقديم المسألة التونسية أمام الامم المتحدة فى أفريل 1952 الى حد كبير صدى بيانات بعض الوطنيين المعادين للشيوعية خاصة وأن الولايات المتحدة الامريكية قد امتنعت عن التصويت. الا أن كل ذلك لم يدعم امكانية التقارب بين مختلف الاطراف السياسية والاجتماعية على الرغم من تقارب تصريحاتها واتفاقها فى رفض اصلاحات فوازار مارس 1954 اذ يبدو أن الشيوعيين لم يرتبطوا بالمقاومة المسلحة التى كانت تقلق كثيرا السلطات الاستعمارية. وقد دعم الحزب الدستورى الجديد موقفه فى البلاد على حساب الشيوعيين والحزب الدستورى القديم وذلك بمشاركته فى تكوين وزارة الطاهر بن عمار يوم 8 أوت 1954 للتفاوض مع فرنسا وبآفاق « الحوار » التى فتحتها حكومة منداس فرانس خاصة بعد تصريحه فى قرطاج يوم 31 جويلية

1954. وهكذا لم يبق أمام الشيوعيين وحلفائهم الظرفيين كالحزب الدستورى القديم الا الالتجاء الى اتخاذ مواقف متجذرة وهو ما جعل محمد النافع يعنون احدى مقالاته بـ « خدعة الاتفاقيات التونسية الفرنسية » (70).

واتخذت قيادة الاتحاد البنصالحية موقفا مستقلا ومغايرا لمواقف الاحزاب حيث رفضت المشاركة فى وزارة التفاوض ولكنها « عينت بعض المسؤولين ليكونوا خبراء فى الوفد التفاوضى » (71) وقبلت من جهة أخرى الاتفاقية الفرنسية التونسية الموقعة فى جوان 1955 الا أنها « لم تتحرج من تعرية كل نواقصها » (72). وأصبحت العلاقات بين الاتحاد والحزب الشيوعى التونسى مع اقتراب الاستقلال مستعصية عمليا اذ لم يكن الاتحاد ينظر بعين الرضى منذ المنتصف الاول لسنة 1950 لمساهمة هذا الحزب فى مد الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى بالمنخرطين فاكتفى طيلة هذه الفترة بربط علاقات ظرفية وغير مباشرة معه عبر هذا الاتحاد الاخير أساسا فى الفترات الصعبة خاصة وأن القيادة النقابية للاتحاد العام أصبحت تتكون أساسا من مناضلين دستوريين جدد سوف يلتحقون بالجناح ذى النزعة الغربية والمعادى للشيوعية داخل الحزب الدستورى الجديد. وهكذا وجدت الحركة النقابية الوطنية التونسية نفسها مجبرة على المشاركة فى الصراعات الداخلية للحزب الدستورى الجديد بينما رفضت من قبل الارتباط بأى حزب سياسى كان. فكيف وصلت الحركة الى هذه الوضعية وكيف انحلت روابطها بالحزب الدستورى القديم ؟ ذلك ما سنحاول دراسته فى الصفحات التالية.

ب ــ علاقة الاتحاد بحزبى « الدستور » :

ان الاتحاد سيجد نفسه مدفوعا الى التحالف مع شرائح البرجوازية التونسية التى رفعت شعار الاستقلال وجعلته مطلبها الاساسى لانه اختار وضع هذا المطلب الوطنى فى الصدارة. وقد شرح أحد أعضاد حشاد ذلك قائلا : « ان العلاقات مع حزب سياسى طبيعية باعتبار أنه يمثل جماهيرا مدعوة لمقاومة الاستعمار ». ومنذ مارس 1934 أصبح يوجد حزبان دستوريان : الاول الحزب القديم ويجمع « البرجوازية التقليدية » والثانى الحزب الجديد ويجمع الطبقات الوسطى وقد تواجد الاتجاهان فى صلب جامعة الموظفين. والظاهر أن حشاد

كان يود فى سنة 1946 ارساء علاقات طيبة مع الحزبين وكان ممثلو المجموعتين يحضرون بدورهم اجتماعات الاتحاد. ويبدو أن العلاقات مع الحزب الدستورى الجديد كانت أوطد وقد رأينا أن قادة نقابيين كثيرين مثل الحبيب عاشور كانوا ينتمون لهذا الحزب. وقد أكد مسؤول فى الاتحاد أن مساعدات مالية قدمت للحزب عبر جامعة الموظفين. ويروى بعضهم أن حشاد شجع بعض أعضاء الهيئة الادارية بصفاقس على الانخراط فى الحزب الدستورى الجديد وهو ما يوحى لنا بأن حشاد قد يكون حاول سياسة « التسرب » والعمل من داخل هذا الحزب قصد التأثير عليه. أو لم تبق رغبة وجود أغلبية عمالية داخل هذا الحزب تراود بعض المناضلين النقابيين حتى السنوات الاخيرة؟! وفى الحقيقة ان الحزب الدستورى الجديدكان يمثل « طبقة انتقالية وسيطة، فى صلبها تتعايش مصالح طبقتين متضادتين ؟ وكان هذا الحزب يعتقد أنه فوق كل الصراعات الطبقية » (73). « فهو لا يبحث عن القضاء على المتناقضين : رأس المال والعمل المأجور ولكنه يبحث عن تخفيف التناقض وتحويله الى وئام » (74).

ومن هذه الزاوية كان حشاد الى حد ما سجين اديولوجية هذه الطبقات. وتجدر الاشارة الى أن علاقات الاتحاد بالحزب تبلورت تدريجيا وكانت لها حدود. وقد شرح معلم وهو مناضل نقابى بالاتحاد الوضعية بهذه العبارات : « كنا نتواجد صلب هذا الحزب الى جانب كبار الملاكين ونحن وان التقينا معهم فى الهدف الطويل المدى وهو النضال من أجل الاستقلال فقد كنا نمارس الى جانب دلك نضالا ثانيا من أجل الخبز جعلنا فى صراع معهم ». وقد شنت اضرابات بمعاصر يملكها تونسيون وما يؤكد ذلك الرجوع الى وثائق جوان 1945 حيث نددت النقابات المستقلة بأصحاب المعاصر ونعتتهم بـ « المستغلين الفعليين للبشر »(75). لكن الاتحاد غالبا ما كان يسعى الى مصالحة الاعراف التونسيين « لتجنب الحاق ضرر فادح بالاقتصاد التونسي المتدهور » (76). وقد روى لنا أحد أعضاء الهيئة الادرية للاتحاد الجهوى بصفاقس كيف تصرف لحسم خلاف وقع بين عامل وعرفه التونسى : « أطرد العامل بسبب عدم أداء التحية لعرفه التونسى ... ولكتفى عضو الهيئة الادارية بمطالبة العامل بآداء التحية لمشغله وبوعد هذا الاخير بأن العامل لن يخل بهذا الواجب ».

واذا قمنا بتأريخ علاقات الاتحاد بالحزب الدستورى الجديد فاننا نلاحظ تقاربا تدريجيا :

- فيما يخص بدايات النقابات المستقلة تؤكد شهادات كثيرة أن الحزب لم يلعب أى دور فى نشأتها. ولا حظ أحد قادة الاتحاد المحلى للكنفدرالية العامة للشغل أن الهادى شاكر كرر له مرارا حتى سنة 1946 بأن الحزب لا يتدخل فى الامور النقابية، وأن أحد أخوة هذا الزعيم الدستورى بقى بالكنفدرالية العامة للشغل حتى تلك السنة.

ويوجد شخص واحد من غير طبقة العمال ضمن العناصر التى لعبت دورا فى الاتصالات التى أفضت الى تكوين نقابات الجنوب المستقلة وهو ملاك لورشة نسيج ميكانيكية (حرير) ولمصبغة، وقد ناضل قبيل الحرب العالمية الثانية فى صلب الحزب الدستورى الجديد. وأعلن أن النقابة كانت بالنسبة له منظمة تنافس تنظيم الصفاقسيين (وكان هذا الرجل أصيل جزر قرقنة). وشهادته هذه لا تحمل طابع النادرة الطريفة فقط بل تعكس ظاهرة هامة تتمثل فى تواجد قيادتين. وبالفعل فان النقابات كان لها فى بداية هذه الفترة تأثير واضح على « الهامشيين » وبالتحديد أصيلى قرقنة. والفاصل المميز بين القيادتين كان على أساس جهوى وهكذا لم يتحصل المناضلون النقابيون مثل حشاد وغيره بحكم أنهم من قرقنة على أصوات كثيرة عند انتخابات نقابات الجنوب المستقلة سنة 1945. وكان تقبل العمال الصفاقسيين لتأثيرات قيادة الحزب أكثر من تقبلهم لتأثيرات القيادة النقابية ثم أصبح الفاصل المميز فيها على أساس مقاييس « موضوعية » (أى حسب الموقع من نظام الانتاج). وفعلا ففى سنة 1946 فرض حشاد نفسه على رأس الحركة العمالية وسيطر على الخلافات التى كانت بين الموظفين والعمال. وكان موظفو الدولة وعمالها فى غالبيتهم متميزين بانتمائهم المزدوج للحزب وللنقابة بينما كان العمال ذوى الكفاءات الدنيا مثل عمال النقل، والسكك الحديدية وعمال الرصيف غير متأثرين بالدعاية الدستورية.

ولتدعيم هذه الفكرة يمكن أن نشير الى التجاء الحزب خلال الاضرابات الى دعوة التجار والحرفيين للتضامن مع العمال (77). وكان التجار والحرفيون بحكم انتمائهم لطبقة البرجوازية الصغيرة أكثر علاقة بالحزب. وقد انعقدت اجتماعات قبيل 4 أوت 1947، لتحديد الاضراب بصفاقس : « نظم الحزب الدستورى

الجديد أحدها كما نظم الاتحاد اجتماعا لهذا ألغرض عارض فيه التجار فى البداية مبدأ الاضراب ولم يقروه الا اثر تهديد عمال الرصيف بنهب المتاجر. واثر تدخل حشاد الذى بين أن العمال يناضلون لا من أجل الخبز فقط بل من أجل كرامة التونسيين كل التونسيين » (78). وفى اجتماع الحزب الدستورى الجديد الذى انعقد بمحل خاص وقعت دعوة الفلاحين والتجار للتضامن مع العمال ولم يضم هذا الاجتماع عددا أكثر من عدد الذين حضروا اجتماع الاتحاد وكان أغلب الحاضرين فيه من العمال الى جانب بعض الفلاحين والتجار.

وتوطدت العلاقة بحزبى الدستور بعد أحداث 5 أوت 1947 الدامية. ففى أوت 1946 بعد مؤتمر « الاستقلال » نظم الاتحاد اضرابا مشتركا مع كل من الحزب الدستورى الجديد والحزب الدستورى القديم الا أن توطيد العلاقة غداة 5 أوت كان من باب حماية نفسه حيث أنه كان المستهدف الوحيد لعملية القمع، فهو فى حاجة ماسة الى تحالف. وهكذا كانت مساندة حزبى الدستور ضرورية بالنسبة له. وأعلن الديوان السياسى للحزب الدستورى الجديد غداة المجزرة « اننا بصفتنا وطنيين نندد بشدة بمحاولة خنق البروليتاريا وبكل عمل يرمى الى تركيعها للقوى الامبريالية كما نندد بالاستفزازات الرامية لخلق حالة دائمة من الاضطرابات يمكن أن توظف لصالح عدو شعبنا الذى كان دوما يلجأ الى الطرق السلمية للدفاع عن حياته » (79). وأصدر الديوان السياسى فى نفس الوقت نداء للهدوء جاء فيه : « قد قدم الشعب التونسى فى مناسبات عديدة الدليل على نضجه وتمسكه بأعصابه. وسيحافظ على هذا المسلك لتمكين الطبقة الشغيلة من مواصلة انجاحها لقضيتها العادلة فى كنف الهدوء وفى ظلال الاستقلالية » (80).

أما الحزب الدستورى القديم فقد قدم بيانا ممضى من طرف صالح فرحات الكاتب العام للجنة التنفيذية، جاء فيه :

« 1 ـ ان اضراب الاتحاد الذى له مبرراته لا ينبغى أن يتخذ تعلة لضرب الحركة النقابية التونسية التى يجب أن تتطور فى استقلالية تامة عوضا عن أن تذوب فى التنظيمات المزدوجة ذات التأثيرات الاجنبية حيث يجد نفسه رهينة بين أيديها.

2 ـ ان ضرب الاتحاد يعنى المس من الشخصية التونسية فى الوقت الذى يتبجح فيه الاستعمار باحترامهــا.

3 ـ وان ضرب الاتحاد يعنى البحث عن منظمات نقابية منافسة لم تستطع كسب ثقة البروليتاريا التونسية وبعبارة أخرى يعنى ذلك دفع التونسيين الى التخلى عن تنظيم أنفسهم ليبقوا مشتتين تحت رحمة الرأسمالية الاستعماريــة المستبــدة.

4 ـ ان الحزب الحر الدستورى التونسى سيناضل فى كنف الهدوء والكرامة ضد مثل هذا النظــام وسيشهــر به من الان فصاعــدا أمام ضميــر العالــم المتحضر .. » (81).

ان بحث الاتحاد عن حلفاء لا يعنى أنه تخلى عن رفضه لهيمنة أو تدخل أى حزب فى شؤونه الداخلية اذ كان قادة الحزب الدستورى القديم بحكم تشبعهم بايديولوجية تقليدية لا يحبذون عاملا على رأس منظمة علقوا عليها آمالا كثيرة. فبالطبع كانوا يفضلون أن يكون أحدهم على رأسها أو على الاقل واحدا قريبا منهم وعلى الافضل أن يكون مثقفا تقليديا. وقد دفع هذا بعض قادة الحزب الى اقتراح الفاضل بن عاشور لكى يكون على رأس النقابة والارجح أنهم قدموا قائمــة اقترحوها لكى تكون بالمكتب التنفيذى للاتحاد أو الى جانب حشاد ونجد مــن ضمنها الصحبى فرحات والصادق الشايبى (82).

ان عقلية كهذه وأحداث من هذا النوع لا يمكن لها الا أن تضر بالعلاقات بين الحزب القديم والحركة النقابية. وقد حكم على نهاية هذه العلاقة بحكم الطبيعة الاجتماعية للمنظمتين الى جانب تطور الحزب الدستورى الجديد. وبالفعل بينمــا تتجه قيادة الحزب القديم الى البرجوازية التقليدية فقد أفرغت صفوفها لصالــح الحزب الجديد. وشهد هذا الاخير نموا فى انخراط البروليتاريا تحت تأثيــر الاتحاد بايقاظه الوعى الوطنى لدى العديد من العمال، ولم يبق للحزب القديـم من وزن فى الحركة النقابية الا فى اطار جامعة الموظفين حيث يتحمل بعــض مناضليه مراكز قيادية.

وقد توطدت العلاقة بين الاتحاد والحزب الجديد خلال سنة 1948. وقــد حضر محامون ينتمون للحزب الدستورى الجديد محاكمة نقابيى الاتحاد فى شهر

جانفى اثر ايقافهم بعد أحداث 5 أوت 1947 ومن بين هؤلاء المحامين نذكـــر : صالح بن يوسف، الهادى نويرة ومحمد مقنى. وكان المتهم الرئيسى الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوى بصفاقس دستوريا أيضا. وهكذا يمكن أن نوافـق ما ذهب اليه جان مينو وأنيس صالح باى « أنه ليس هناك اختلاف بين قـادة الاتحاد والقادة الدستوريين الجدد فيما يخص طبيعة التركيبة الاجتماعية وطبيعة المستوى الثقافى مما جعل الاتفاق بين القيادتين يظهر فى مستوى التكتيـــك السياسى والتصورات الاقتصادية والاجتماعية » (83).

وفى سنة 1948 كان بورقيبة غائبا عن تونس فاحتل حشاد صدارة الحركة الوطنية وقد اشتهر حشاد رمز الحركة النقابية الوطنية التونسية بالعديد مـــن المقالات الصادرة بالاسبوعية « الرسالة « التى كان ينشطها فريق من الدستوريين الجدد. الا أن « لقاء فى مستوى القمة » بين حشاد وبورقيبة لم يبدأ الا فى سنة 1949. ولقد تحدث بورقيبة عن الزعيم النقابى قائلا : « لم أره لاول مرة الا فى سنة 1949 اثر رجوعى من مصر والتقينا من بعيد وبالصدفة فى الاجتماعـــات الشعبية وفى جولات الدعاية أو عندما كنت أستدعى أحيانا بمقر الاتحاد لاحياء بعض المناسبات، ولم أره عن كثب الا خلال اقامتى بأمريكا فى شهر سبتمبـــر 1951، وقد عشنا وعملنا معا بسان فرانسيسكو خلال مؤتمر الجامعة الامريكيـــة للشغل ثم بواشنطـــن حيث ناقشنـــا وتدارسنـــا مشاكل حـــادة تكتيكية ودبلوماسية » (84).

لقد مثل رجوع بورقيبة الى تونس فى 8 سبتمبر 1949 فرصة للنظر فـــى العلاقات التى تربط بين المركزية النقابية والحزب الدستورى الجديد، وكـــان حشاد حاضرا فى المطار رفقة وفد هام من ضمنه الصحبى فرحات الكاتب العام لجامعة الموظفين. وغداة رجوع بورقيبة كان وفد الاتحاد من بين الوفود الهامـة التى استقبلها وقد تضمن هذا الوفد ممثلين عن الاتحادات الجهوية وعن جامعـة الموظفين وعن جامعة التعليم (85). وكان التفاهم تاما أو يكاد بين حزب بورقيبة والاتحاد وقد خصصت صحيفتا « الرسالة » الناطقة بالفرنسية و « الحرية » الناطقة بالعربية كل أسبوع صفحة نقابية وفتحتا المجال لنشر مقالات مناضلى الاتحاد. وكان الاتحاد قد قبل فى الجامعة النقابية العالمية وأحدث ذلك تقاربا مع الشيوعيين الذين كانوا وراء بادرة اللجنة التونسية للدفاع عن الحرية والسلام. وترأس هذه

اللجنة سليمان بن سليمان أحد أعضاء الديوان السياسى للحزب الدستورى الجديد وناضل فى اطارها القادة النقابيون لكن سرعان ما عارض بورقيبة مثل هذا التعاون مع الشيوعيين ذى الاهداف المحدودة مثل النضال ضد القمع والدفاع عن الحريات الديمقراطية فأطرد الدكتور سليمان بن سليمان من الحزب الدستورى الجديد لرفضه مغادرة اللجنة التونسية للدفاع عن الحرية والسلام. على عكس ذلك كان الحزب الشيوعى التونسى يصعد هجومه ضد التواطؤ مع الامبريالية، وهذا تعليقه على البرنامج الذى عرضه بورقيبة بباريس فى أفريل 1950 يفيد من خلال عباراته حرصه على عدم الوقوع فى قطيعة نهائية. وهو كذلك يعلن : « ان حزبنا مستعد للتباحث فى البرنامج الذى تبناه رئيس الحزب الدستورى الجديد وذلك ارادة منا لوحدة شعبنا على أرض الوطن رغم نقائص هذا البرنامج فيما يتعلق بالعمل المشترك ضد الامبريالية » (86).

ولم ينفك قادة الحزب الدستورى الجديد مع ذلك عن اتخاذ مواقف معادية للشيوعية. ويبدو أن الاتحاد تردد فى قطع علاقاته مع الشيوعيين ألم يكلف مؤتمر أفريل 1949 هيآت المركزية النقابية التنفيذية باتخاذ اجراءات لتهيئة مناخ ملائم للمهمة الكبرى لتوحيد الطبقة العاملة التونسية ؟ وفى جويلية 1950 قبل اثنى عشرة يوما من انعقاد المجلس الوطنى للاتحاد وفى ليلة 27 رمضان صرح السيد صالح بن يوسف : « ان الحزب الدستورى الجديد بعد أن وقف موقف الحياد من الكتلتين غير موقفه فأصبح يميل أكثر الى الكتلة الغربية. ثم أضاف ويبدو أن منظماتنا الوطنية والاجتماعية مثل الاتحاد العام الذى يمثله صديقنا فرحات حشاد قد اتخذت نفس موقف حزبنا » (87).

ومن الاكيد أن الاتحاد العام التونسى للشغل ساند المفاوضات بين فرنسا والحزب الدستورى الجديد اذ صرح بورقيبة فى 30 جويلية قائلا : « ان منظمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسى للشغل عبرت لى على لسان كاتبها العام فرحات حشاد على مساندة البروليتاريا التونسية أثناء وجودى بباريس » (88). الا اننا نجد فى لائحة مؤرخة فى 14 جويلية « ان الهيئة الادارية تصرح بأن كل تحوير للنظام الحالى لا يمكن أن يرضى الطبقة الشغيلة ما لم تجب مطامح هذه الطبقة والشعب بأجمعه، تلك المطامح الرامية لتمكينها من الحريات الاساسية والحقوق الديمقراطية وازدهار الرقى الاجتماعى » (89).

وهكذا فان لقادة الاتحاد موقف يختلف عن موقف قادة الحـزب الدستورى الجديد. وقد وضحوا ذلك كما يلى : « اذا نحن لا نؤيد التسيير الشيوعى الحاد وانعدام الفرد وحقوق الرجل والمواطن فنحن لا نحبذ أولائـك الذين يريـــدون التذرع بمقاومة الشيوعية لاخفاء سياستهم الرجعية والمناهضة للطبقة الشغيلة، ولتغطية فكرتهم المحافظة الضيقة والمتأخرة ولصرف الانظار عن استثمارهــــم للعمال ومعارضتهم للتقدم الاجتماعى. اذن واجبنا النقابى يفرض علينا :

1 ـ نقر السياسة الاجتماعية مع المحافظة على المبادىء النقابية بـــدون تنـــازل أو تسامــح.

2 ـ الحذر من الانضمام الى الطبقة البرجوازية التى بيدها النفوذ واجتناب تمكين البرجوازية من استغلال مجهودات ونضال الطبقة الشغيلة،

3 ـ السعى من الان للحصول على ضمانات لتحقيق الانجازات الاجتماعيـة لفائدة الشغالين وتطبيقهـا » (90).

وعلى هذا الاساس بقيت مسألة العلاقة بالجامعة النقابية العالمية غير محسومة لدى النقابيين حتى تاريخ المؤتمر الرابع مارس 1951 الذى صادق على الانسحـــاب النهائى من المنظمة رغم أن المجلس الوطنى قد قرر فى دورته الاستثنائية يـــوم 23 جويلية 1950 قطع العلاقات مع هذه الجامعة المذكورة. ومن المعروف فى هذه الفترة أن « بورقيبة شجع على القطيعة بين المركزية النقابية التونسية والجامعـة النقابية العالمية (F.S.M.) ودعا الى انضمامها الى السيزل » (91). ويبـدو أن بورقيبة على صلة بالنقابيين الامريكيين منذ سنة 1947 وهو التاريخ الذى ذكـر فيه ارفينج براون أحد قادة الجامعة الامريكية للشغل أنه تدخل لدى الـرئيس ترومان للحصول على تأشيرة أمريكية لقائد الحزب الدستورى الجديد (92).

ولكل ذلك نرجح أنه من الخطأ أن نعتبر بأن الاتحاد كان يسلك « الانقياد » للحزب الدستورى الجديد اذ يبدو لنا أنه من الاصوب أن يكون الاتحاد مدفوعـا الى مراجعة مواقفه على ضوء الوضعية الجديدة التى خلقتها تحولات ارتباطات حليفه الرئيسى، وينزل موقف الاتحاد فى اطار التنسيق مع الحزب للاسراع بالتحالفات العالمية الكفيلة بتحقيق الاستقلال الذى وعد به ر. شومان يوم 10 جـــوان. وقد أثر انشغال الاتحاد بعدم التفريط فى التعاون مع الحزب الجديد الى درجـــة جعلته يواجه « معاداة الحزب الدستورى القديم ». وتجدر الاشارة الى أنـــه

خلال مؤتمر 1951 وحتى قبله لم تكن الحجج المقدمة من قبل أنصار فكرة الانتماء الى السيزل والمناهضين لها تتصل بأى مصلحة سوى مصلحة الطبقة العاملة التونسية. وقد ألح حشاد بصفة خاصة على أن يتخذ ممثلو الطبقة العاملة قراراتهم خلال المؤتمر باستقلالية تامة. والظاهر أنه أصر بنفسه على اخراج صحفى ينتمى للحزب الدستورى الجديد من قاعة المؤتمر لانه على ما يبدو حاول التأثير على المؤتمرين. وان كان من الطبيعى أن يتبنى النقابيون الدستوريون تحاليل زعمائهم فاننا نميل الى الاعتقاد بأنهم قد اتخذوا موقفهم فى هذا المؤتمر على الاقل بصورة مستقلة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت قناعاتهم فى هذا الشأن متجذرة وتتجاوز قناعات البرجوازى داخل هذا الحزب.

وفى هذا الصدد نعتقد أنه حان الاوان لمراجعة تصور شائع يعتبر الحزب الدستورى الجديد حزبا متجانسا تسيطر عليه قيادة هرمية وممركزة. فعلى العكس من ذلك كل المعطيات تحمل على اعتباره تجمعا غير متجانس، أفلا يحتوى هذا الحزب على مختلف شرائح الطبقات الوسطى التى ما انفك تنوعها يثير دهشة العلوم الانسانية الى جانب ما كان يضم فى صفوفه من عمال وفئات اجتماعية أخرى ؟!... ثم أفلا يحمل جمعه بين سليمان بن سليمان وبن يوسف ونويرة وأحمد بن صالح دلالة ذات مغزى ؟ ثم ألم يؤكد الهادى نويرة أن « الجامعة (الدستورية) لا تحركها تونس بل على العكس فاننا نجدها أحيانا حريصة على حرية المبادرة » (93). وقد كتب الشامخ فى أطرحته المحررة فى الفترة التى نتحدث عنها قائلا : « ان الحزب الدستورى الجديد ليس « حزبا » سياسيا، آنه « حركة وطنية » شبيهة جدا بالمجلس الوطنى للمقاومة الذى عرفته فرنسا»(94). والى نفس الاتجاه ذهب أحمد بن صالح فى خطاب بمؤتمر الحزب الدستورى الجديد المنعقد بصفاقس من 15 الى 19 نوفمبر 1955 حيث تكلم عن « حركة دستورية » وليس عن » « حزب دستورى » (95).

وشهدت اذن سنة 1951 التقاء على مستويات عديدة بين الحزب الوطنى والحركة النقابية الوطنية التونسية، هذه الحركة التى وضعت الاستقلال الوطنى فى مقدمة مطالبها. وتم نوع من التلاحم بين الحركتين فى مستوى التحاليل وفى مستوى الممارسة. وشارك الطرفان فى صلب « لجنة العمل من أجل الضمانات

الدستورية والتمثيل الشعبى » التى أسساها معا وحتى مشاركة الحزب الدستورى الجديد بصالح بن يوسف فى حكومة شنيق التى تشكلت فى 17 أوت 1950 ثم تمنعه من تنظيم اضراب احتجاجى «ضد موقف ممثلى الجالية الفرنسية الاستفزازى» مع الاتحاد العام التونسى للشغل والاتحاد العام للفلاّحة التونسية. والظاهر أن قادة الاتحاد تحت تأثير تيار حركة الاحزاب العمالية (Le Travaillisme) طرح بجدية مسألة انخراط العمال الجماعى فى الحزب الدستورى الجديد ويمثل هذا الحزب بالنسبة للعمال الحركة الوطنية خاصة وأن الحزب الدستورى القديم والحزب الشيوعى قد ضعفا وكانا فى علاقة سيئة مع الاتحاد.

وهكذا بدا الحزب الدستورى الجديد والاتحاد فى نظر الجماهير العريضه تنظيمين متكاملين، لذلك لم يفاجأ أحد « بقيادة حشاد الكاتب العام للاتحاد العام التونسى للشغل للحركة الوطنية بصورة تكاد تكون جلية عندما كان قادة بارزون من الحزب الدستورى الجديد فى السجن » (96). وخلال هذه الفترة القمعية الرهيبة التى بدأها د ىهوت كلوك، عبر مؤتمر الحزب الدستورى الجديد المنعقد فى 18 جانفى 1952 عن مواقف جذرية، فأعلن أن مواصلة المفاوضات مع فرنسا أمر لا جدوى من ورائه ولا يحسم الخلاف بين البلدين الا الغاء الحماية والاعتراف بالسيادة للدولة التونسية، وقد شن الحزب الوطنى والاتحاد معا اضرابا ضد القمع فى 19 جانفى 1952. وصرح حشاد فى فيفرى 1952 لمبعوث الابسرفاتور اثر مظاهرة نظمتها عناصر من الحزب الدستورى الجديد أمام مقر المقيم العام وقذفت خلالها قوات الامن قنابل جرحت ثمانية أشخاص وتم ايقاف 45 شخصا. « اننا لا نقدر على التنديد علنيا بمثل تلك الاعمال فهى نتيجة مباشرة للقمع الفرنسى. وعندما يستحيل التفاوض يلجأ الشعب للسلاح » (97).

وحذر بورقيبة خلال هذا الشهر فرنسا فى مقال بعث به من طبرقة حيث كان مبعدا شرح فيه : « أن الخيار واقع بين استقلال تقوده فرنسا وتشرف عليه يترك مجال التعاون الحر ويضمن لها مصالحها الحيوية وهو شىء ممكن ويرغب فيه أغلبية التونسيين، وبين استقلال يتحقق بنضال عال يتم بالدم والكراهية بمساندة الخارج ويدفع الى معسكرات أخرى ذات أسس دينية أو عرقية تكن العداء لفرنسا » (98). وقلق بورقيبة هذا حقيقى فهو من ناحية كما أشارت الى ذلك

مجلة « العصور الحديثة » عندما قالت : « ان بورقيبة وأتباعه الذين انفصلوا منذ مدة عن الحزب الدستورى القديم لا تنظر اليهم جامعة الدول العربية بعين الرضى. ومن الصعب فعلا وجود حركة وطنية بالدول العربية المستقلة أو المحمية أكثـــر ارتباطا بالغرب وبفرنسا وأقل اقطاعية من الحزب الدستورى الجديـد وخاصـة أكثر رغبة فى حل مشكلته بمفرده مع الحكومة الفرنسية » (99).

ومن ناحية أخرى نعرف أن « حزب بورقيبة وصالح بن يوسف يريد أن يظهر رائدا فى معاداته للشيوعية » (100). ولئن كان النقابيون الذين يلعبـــون دورا رئيسيا فى الحركة الوطنية وهى تمر بمنعرج خطير أقل اهتماما بالتنديـــد بالشيوعية فقد اتجهت حركة « الفلاقة » المتنامية نحو القيم العربية الاسلاميـة التى استمدت منها قوتها الاديولوجية. وفى هذا السياق هناك سؤال يفـــرض نفسه ما هى العلاقات بين المركزية النقابية والحزب الوطنى والمقاومة المسلحة ؟

وبادىء ذى بدء يجب أن نشير الى أننا لا يمكن أن نقدم اجابة على هـــذا السؤال الا فى شكل اشارات محدودة نظرا لغياب الوثائق المتصلة بالموضـوع ولقلة الدراسات. اتخذت المقاومة المسلحة شكلين : حركة الفلاقـة بالاريـــاف والعصابات الارهابية بالمدن. وكانت مشاركة النقابيين النشيطة بعصابات المدن أمرا لا شك فيه، وقد تم ذلك منذ الشهرين الاولين من سنة 1952 مما أفضـى الى ايقاف أحمد التليلى منذ شهر فيفرى بقفصة. وفى مدينة تونس يبـــدو أن الطاهر عميرة حسب بعض الشهادات الشفوية درب مناضلين نقابيين عديدين على صنع المتفجرات واستعمالها، وهو الكاتب بالاتحاد التونسى للشغل والمهنـدس بوزارة التجهيز الذى ذكر فى أحد التراجم الاخيرة على أنه « المسؤول عن المقاومة التى تمت من جانفى الى جوان 1952 وأجبر خلال هذه السنة على مغادرة البلاد والاحتماء بليبيا » (101). وأكدت شهادات أخرى ما ذكرناه، فمثلا « وقد صرح عبد العزيز بن الحاج محمد بوراوى الكاتب العام للاتحاد الجهوى بصفاقس بأنـه سلم أسلحة ومتفجرات للمسمى محمد شعور (وهو نقابى أيضا) ومتهم بعمليات تخريبية عديدة. وفى 3 أفريل أوقفت الشرطة بماطر المسمى محسن بن العربى بن علجية الكاتب الدائم للاتحاد الجهوى بتهمة قطع خيوط الترمواى على مسافة 700 متـر تقريبا » (102). وقد أكد عاشور أخيرا أنه كان على اتصال فى منطقة زغوان

بشبكة من المقاومة اتهمت بتحويل اتجاه القَطار. وهذه العملية قام بها الكاتب العام لنقابة الفلاحة (103).

ويصعب الفصل بين حركة العصابات فى المدن وحركة الفلاقة فى كل من زغوان وقفصة. وان حركة الفلاقة غير معروفة معرفة جيدة ويمكن القول أنها تتمثل فى تلاحم تم بين ظاهرة « اللصوصية الاجتماعية » الشائعة فى العالم المتوسطى وقد درسها المؤرخ الانجليزى ايريك ج. هوبس باون جيدا وبين يقظة الشعور الوطنى بالارياف التى ساهم الاتحاد مساهمة كبيرة فى بعثه. وقد أشار أحد مساعدى حشاد عند لقائى به الى أنه منذ ظهور أول خلية من خلايا المقاومة بزرمدين فيما بين 1946 الى 1948 طرح حشاد بجدية مسألة الاتصال بهذه الخلية. وتشير معلومات لدى النقابيين الى أن المسألة بزرمدين ارتبطت على ما يبدو بدفع غرامة على أحد ملاكى معمل الاجر بالساحل أن يدفعها الى مجموعات مسلحة. والظاهر أن حشاد قال أن الطبقة العاملة عليها أن تتحالف مع هؤلاء الذين فقرهم الاستعمار (انقرضت الخلية المذكورة منذ سنة 1948).

وخلال الشهور الاولى من سنة 1952 « تحركت مجموعة من الفلاقة دفعها حسن بن عبد العزيز » (104). وتم ذلك أيضا بالساحل وبالتحديد فى الوردانين التى كان عبد الله فرحات عضو المكتب التنفيذى بالاتحاد أصيلها. وسرعان ما شاع أمر هذه الحركة وتبناها الحزب الدستورى الجديد بعد الاستقلال. وذكر فيليكس قارس المعروف بتعاطفه مع الحزب الدستورى الجديد ومع بورقيبة سنة 1956 فيما يتعلق بالفلاقة : « نشأت الحركة بمبادرات فردية جاءت نتيجة القمع ولم تكن التحركات مرتبطة بعضها بالبعض ولم يسيطر الحزب على هذه الحركة التى أوحى اليها ولم ينظمها الا فيما بعد. ان الفلاقة مجموعة من المنبتين يجدون فى التمرد هدفا ووسيلة عيش فهم من قدماء الجنود أو من صغار الضباط الذين لم يقع تجنيدهم من جديد فى جيش افريقيا وأحيانا هم من قدماء قطاع الطرق لكن أغلبيتهم من الشباب (...) وفى الشهور الاولى من سنة 1954 بدأت التحركات تنحو الى التنسيق بايعاز من الحزب الدستورى الجديد الذى حاول دون أن ينجح فى ذلك ضمان مراقبتها » (105).

وعلى كل فان السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت على ما يبدو مقتنعة

بأن المقاومة التونسية هى نتيجة « استراتيجية ثورية » مستوحاة « من مبادىء الحرب الثورية » ونظمها الحزب الدستورى. وقد ميز النقيب أندرى سويريس فى مقال بعنوان « آلية الثورة التونسية فيما بين 1934 ـ 1954 » بين « مرحلة ارهابية 1952 ـ 1953 » و « مرحلة الفلاقة 1954 » وأكد أن « هناك لجنة خاصة داخل الديوان السياسى ومكونة من قادة رئيسيين مكلفة بسير الحرب وهناك هيكلان خاضعان لهذه اللجنة ومكلفان بقيادة العملية :

ـ تنظيم مدنى مقره تونس، مكلف بانتداب العصابات وتمرينها وتمويلها ومكلف بمسألة العلاقات والمعلومات لصالح مختلف المجموعات المسلحة.

ـ تنظيم عسكرى بطرابس مهمته الاساسية تكوين الكوادر والاخصائيين وتدريبهم، وكذلك الاعتناء بالقيادة الفنية والتكتيكية لقادة العصابات » (106). فأين تكمن الحقيقة فى كل ذلك ؟

بالنسبة لنا من المهم أن نسجل أنه منذ سنة 1952 ظهر شكل مقاومة جديدة فظهر الارهاب الى جانب نضال الطبقة العاملة التى ازرتها أحيانا تحركات التجار الصغار. وبدأت مرحلة جديدة من معركة التحرر الوطنى التونسية بمشاركة فئات اجتماعية منها الفلاحون الصغار وجزء من البروليتاريا الرثة (وخاصة الفلاحية). وشارك منخرطو الاتحاد مشاركة نشيطة مع عصابات المدن على الإقل ذلك أن الكثيرين من أعضاد حشاد ارتبطوا بها لكن اعتبارا وأن هؤلاء النقابيين كانوا أيضا من الدستوريين الجدد (طاهر عميرة ـ عاشور ـ التليلى ـ الخ...) نجد أنفسنا مدفوعين الى طرح السؤال التالى : بأية صفة كانوا يشاركون فى هذا التحرك ؟ هل بصفتهم دستوريين أم عن طريق الاتحاد ؟ وفى الواقع كان التطور فى مواجهة القمع بالنسبة للتنظيمين الوطنيين متماثلا. ومنذ فيفرى 1952 كتب مراسل الابسورفاتور يقول : « كان أغلب المناضلين الوطنيين يقدرون أن المظاهرات الكبرى أصبحت خطيرة جدا وباهضة. كما فكر هؤلاء أن اللجوء للاضراب العام يجب أن يحتفظ به لوضعيات محددة ومن الخطر ارهاق التجار والعمال بايقاف العمل المتكرر. وبدت لهم حرب العصابات أفضل شكل للمقاومة فى المرحلة الراهنة » (107).

وبدا طيلة هذه الفترة « تناوب مستمر بين المنظمتين، فالاتحاد يعوض الحزب عندما يضرب من قبل الحماية » (108). وهكذا عندما يلقى القبض على قادة الحزب

الدستورى الجديد يلعب المناضلون النقابيون المنتمون لهذا الحزب دورا متزايـدا. فهل كانوا يمثلون مجموعة متجانسة فى صلب هذا الحزب الوطنى ؟ يمكن أن نجيب بأن حشاد كان ماسكا بمصير الحركة النقابية الوطنية التونسية وقوة قيادتـه كانت تجعل المجموعة النقابية التابعة لقيادتها السياسية تخضع له. وبعد وفاتـه ورغم الخلافات ورث النقابيون الدستوريون الجدد مواقف متجذرة ما انفكـت منظمتهم النقابية تطورها منطلقين أساسا من وضعيتهم الاجتماعية. وفى العديـد من المناسبات أبرزوا مواقف ردكالية خاصة عندما رأوا ضرورة اضفاء مسحـة اجتماعية على الحركة الوطنية. وقد قدم منخرطو الاتحاد منذ 1951 الى اتحـاد الصنايعية وصغار التجار والاتحاد العام للفلاحة التونسية « مخططا عاما اقتصاديا واجتماعيا يأخذ بعين الاعتبار كل المصالح بما فى ذلك مصلحة كافه الطبقـات الشعبية » (109). ومن الارجح أيضا أنهم اقترحوا ذلك على الحزب الدستـورى الجديد ولم يحظ هذا المقترح فى الابان بعناية لان المعركة الوطنية احتلت الصدارة فجعلت المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى المرتبة الثانية. ولكن فى مؤتمـر الحزب الدستورى الجديد المنعقد بصفاقس من 15 الى 19 نوفمبر 1955 عاد منخرطو الاتحاد الى طرح المسألة وتحصلوا على موافقة المؤتمر بتكليف أحدهم وهو السيد مصطفى الفيلالى باعداد تقرير اقتصادى واجتماعى وقعت المصادقة عليه باجماع كبيـر.

وقد كانت اللائحة والتقارير المتصلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعيـة المنبثقة عن هذا المؤتمر مستوحاة الى حد كبير من برامج الحركة النقابية التونسية. فهى كلها تدعو الى تأميم أراضى الحبس وبعث تعاضديات فلاحية وتقسيم الملكيات الكبيرة واصلاح النظام الجبائى ومراجعة الاتفاقيات التى تربط الدولة التونسية بالشركات الكبرى (110). وقد يرجع البعض تبنى نصوص من هذا النوع بأغلبية كبيرة فى صلب مؤتمر الحزب الى السند المطلق الذى أولاه الاتحاد لبورقيبة ضد صالح بن يوسف. الا أنه يمكن مع ذلك أن نقول بأن مساندة العمال للحـزب الدستورى الجديد أثر فى هذا الحزب. وفعلا حتى هذا التاريخ « كان برنامـج الحزب الدستورى الجديد برنامجا سياسيا صرفا بل هو بصفة أدق برنامـج وطنى بحت » (111).

وكان قادة الحزب الدستورى الجديد يعرفون مع ذلك منذ زمن أن رفاقهـم

منخرطى الاتحاد يطمحون الى ما هو أكثر من المطالب الوطنية المحددة. وقد كتب الهادى نويرة سنة 1954 يقول : « لقد ظهرت المميزات الشعبية للحركة وبرزت نزعات اشتراكية داخلها من خلال المساندة التى ما انفك الدستوريون الجدد يولونها للاتحاد، وعندما يتضح كل شيء ويمحى لدى التونسيين قلقهم على مصيرهم باعتبار أنهم وحدة قومية متميزة ومحترمة يتحول الاتحاد العام التونسى للشغل أو ما يمثله من طموحات ديمقراطية ومن عدالة اجتماعية ومن رقى الى مركز يستقطب كل من كان يرى أن التحرر السياسى دون تحرر اجتماعى واقتصادى وهم وخدعة » (112).

وواضح أن الحزب الوطنى لم يقبل الخطوط العريضة لبرنامج اقتصادى واجتماعى الا عندما تحقق الاستقلال الداخلى (وقعت الاتفاقيات الفرنسية التونسية فى 3 جوان 1955) وفى خضم الازمة الداخلية وبالتحديد خلال الخلاف بين بورقيبة وصالح بن يوسف الامين العام للحزب. أفلا يكون بورقيبة عرض نفسه لغضب جانب من البرجوازية التونسية بتبنيه بعض مطالب النقابيين الاقتصادية والاجتماعية ؟ يشير التقرير الادبى المعروض على مؤتمر المركزية النقابية السادس الى « قوى الرجعية التى تتصدى للاتحاد ولمقررات مؤتمر صفاقس نفسها فى صلب الحزب ». وينتج عن ذلك « أن **الوحدة الشعبية** بقيت وتبقى الضرورة الحتمية لشعب صغير ذى الامكانيات المحدودة، فلا للوحدة القومية المرتكزة على مغالطة البعض، نعم لوحدة الطبقات الشعبية » (113). ومفهوم « الطبقات الشعبية » ليس مفهوما جديدا على المركزية العمالية فكثيرا ما استعمله حشاد وأعضاده خلال 1950 ـ 1951. وقد بقى الخلاف مستمرا فى تحديد كلمة شعب. فبالنسبة للقادة الدستوريين « الجدد » يعتبرون « الانتماء الى الشعب ينطبق على كل أفراد المجموعة العربية الاسلامية (بتونس) » (114). وهذا الخلط بين الشعب والمجموعة العربية لا يوجد عند قادة النقابة سواء لدى حشاد أو لدى بن صالح. وقد كنا رأينا أن مفهوم الشعب عند حشاد قريب من مفهوم جوريس بما أنه لا يدرج ضمنه المحظوظين. وبالنسبة للنقابيين هناك بعض الاطراف من المجموعة العربية الاسلامية بتونس لا ينتمون الى الشعب مثل أعضاء المجلس الكبير اذ يشار اليهم على أنهم « أذناب الاستعمار ممن كسبوا ثرواتهم بخدمة ركاب الاجانب أو امتصاص دماء المواطنين » (115). اذا فالنقابيون يعرفون

الشعب على أنه مجموعة الفئات الأجتماعية ذات المصالح المشتركة التى يمكن التوفيق بينها. وهكذا أصبح مفهوم الوحدة القومية محل نقاش، وقد يكون ذلك نهاية مرحلة. فهل ستنحصر هذه القيادة فى « الطبقات الشعبية » التى حددها الاتحاد لسنة 1956 على أنها « العمال والموظفون والفلاحون الصغار وصغار التجار والشباب » (116).

وعلى هذا الاساس كانت المركزية النقابية تساند بورقيبة. ومنذ سنة 1954 اتخذت بعدها تجاه الحزب برفضها المشاركة فى حكومة التفاوض ولم تنفك عن ممارسةالضغوط بهدف تحقيق أهداف نقابية وقد صرح بن صالح منذ غرة ماى 1955 خلال احياء ذكرى عيد الشغل فقال : « من الخطأ الاعتقاد بأن النضال من أجل المسألة الوطنية سينتهى مع الحصول على الاستقلال الداخلى. فعلى العكس من ذلك سيبدأ فى هذه المرحلة لكن سيتجه الى المسائل الداخلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة » (117).

وفى سبتمبر 1956 اتضحت الهجومات ضد الحكومة وباتت أهداف النقابة جلية. فقد صرح بن صالح خلال استجواب لصحيفة « لكروا » (La Croix) قائلا: « نلاحظ نوعا من التراخى تجاه المسائل الاقتصادية كأن الحكومة تبحث دائما عن تعلات لارجاء الاهتمام بها والبرجوازيةواعية بما تقوم به بابعاد الشعب عنالنضال الاجتماعى ولا يقبل أن تتذيل الحكومة لهذه البرجوازية » (118). ومع ذلك كان أربعة مسؤولين نقابيين فى هذه الفترة يشغلون مناصب وزارية فى الحكومة. ولقد أراد بورقيبة نفسه تشريك المركزية النقابية فى « الحكومة » واقترح ذلك على بن صالح الذى رفض ولم يقبل دخول النقابيين الاربعة الا بالحاحبورقيبة. وقد فهم بورقيبة بحكم حنكته ضرورة التحالف مع المركزية النقابية للقضاء على بن يوسف فأراد أن يشركها فى السلطة ليضمن مساندتها وليحقق معها هدنة على الجبهة الاجتماعية.

ويبدو أن أحمد بن صالح قد تردد فى الامر. ألم يصرح فى بداية الازمة اليوسفية : « ان الشعب فى حاجة الى شىء اخر غير التصفيق والمواقف المتناقضة » (119). وكان النقابيون يرتابون من صالح بن يوسف لاسباب عديدة، فقد كان من « الاعيان وكانت علاقاته بعائلة البايات معروفة .. وكان

أنصاره من « التونسيين القدامى » أى من الحزب الدستورى القديم، من الاعيان ومن الملاكين العقاريين » (120). الا أنه لم يكن ينتدب أنصاره من أعداء الطبقة العمالية فقط فالظاهر أنه استطاع أن يؤثر على جزء من البروليتاريا الرثة التى كانت لها ميول نحو الشرق والعروبة، هذه الفئة التى حاول حشاد تنظيمها فى « لجنة البطالين » وأهملها أحمد بن صالح انطلاقا من « مبدأ التحديث » الذى كان يقوده. ويبدو أيضا أن بن يوسف حصل على مساندة هامة فى الاوساط الريفية المرتبطة بالتقاليد وكذلك فى أوساط الحرفيين وأوساط الزيتونة. على هذا الاساس يمكن أن نعتبر أن مساندة الحركة النقابية الوطنية التونسية لبورقيبة كانت أساسية بالنسبة له، ذلك أن تأطير الحركة النقابية للبروليتاريا الزراعية وللحرفيين قلص من تأثير الدعاية اليوسفية المركزة على الوحدة العربية.

لكن تورط الطاهر عميرة أحد أعضاد حشاد مع صالح بن يوسف لا يخلو من دلالة. فقد رأينا أنه غادر تونس الى ليبيا سنة 1952 وذهب مع صالح بن يوسف الى مؤتمر باندونغ فى أفريل 1955 ونعرف أن الوفد التونسى اتخذ مواقف معادية للامبريالية بصورة واضحة. فلعل أولوية النضال ضد الامبريالية وعدم الارتياح للبرجوازية المتأثرة بالغرب دفعاه الى عدم التباين مع بن يوسف ومهما يكن من أمر يمكن أن نستخلص غياب خط ثابت متبع فى علاقة الاتحاد بالحزب الدستورى الجديد، فمن رفض التبعية للآحزاب الى الميل الى التحول الى حركة سياسية عمالية ومن رفض المشاركة فى الوزارة فى أوت 1954 الى قبول ذلك بعد تردد بعيد تكوين الحكومة اثر الاستقلال الداخلى، ان الاستمرارية فى العلاقة اذا لم تكن متأكدة. وقد استغل الحزب هذه الصراعات الموحية بالتوتر داخل النقابات ليجعلها حليفا مطواعا عندما أصبحت هذه الخلية متشددة. وان وجود عناصر مخلصة للحزب الدستورى الجديد داخل المركزية النقابية وخاصة تنامى دور قطاع الموظفين وكذلك تشكل بيرقراطية نقابية يمكن لدولة حديثة فى حاجة الى اطارات استيعابها بسهولة وهو ما مكن هذا الحزب من تنفيذ خطته.

ج ـ العلاقة بالحزب الاشتراكى : (الفرع الفرنسى للاممية العمالية)

كان الاشتراكيون بالسلطة فى فرنسا طيلة الفترة التى نحن بصدد دراستها باستثناء فترة ما بين 1952 ـ 1954. وكان الحزب الاشتراكى الفرنسى بصفته

حزبا حاكما وراء كل مظاهر القمع الاستعماري، مدفوعا للعمل ضمن الحلف الاطلسي. يضاف الى ذلك سوء فهمه للمسألة القومية مما منع كل امكانية تركيز الجامعة الاشتراكية بتونس في الاوساط التونسية ومثلت النظريات الاندماجية التي قدمها الاشتراكيون وكذلك مشاركتهم في الحملة الصحفية التي شنت بفرنسا وتونس ضد محمد علي مؤسس الحركة النقابية التونسية العقبة التي يصعب تناسيها بسهولة. وقد عبر المنشط الرئيسي للجامعة الاشتراكية بتونس عن موقفه تجاه الحركة الوطنية في مذكراته التي تمثل أهمية كبرى بالنسبة لمؤرخي تونس قال : « ان الاحتجاج ضد القمع أو حتى ضد سياسة التمييز يبدو لي شرعيا ويثير في التعاطف مع التونسيين. أما ان كان ذلك الاحتجاج يعني الرجوع الى حياة عتيقة تجاوزها التاريخ فلا أرى ذلك طوباويا فحسب بل أمرا خطيرا » (121).

وأصبحت الوضعية صعبة بالنسبة للاشتراكيين تجاه الجالية الفرنسية بتونس. وهكذا بعد الحرب مني اليسار بفشل كبير في انتخابات الفرع الفرنسي للمجلس الكبير. فلم يتحصل الاشتراكيون الا على عشر مقاعد والشيوعيون على تسعة من بين 53 مقعدا. وتجلى هذا الضعف عند الاشتراكيين حتى في صحفهم اذ انقطعت جريدتهم « تونس ـ الاشتراكية » عن الصدور في جوان 1948، وبقوا دون صحف حتى شهر سبتمبر 1949 وفي هذه السنة اكتفوا بالاسبوعية «فراترنيتي» (Fraternité) ولا يمكن اهمال « الاشتراكية الديمقراطية كايديولوجيا ». وفعلا فقد كان تكوين حشاد تكوينا اشتراكيا ديمقراطيا الى جانب بوزنكي في صلب الكنفدرالية العامة للشغل قبيل الحرب العالمية الثانية. فليس من باب الصدفة أن نجد في كتابات النقابات المستقلة وفي كتابات الاتحاد العام التونسي للشغل نقدا للشيوعيين يماثل نقد الاشتراكيين لهم حيث اشترك النقابيون والاشتراكيون في مؤاخذة الشيوعيين على عدم احترامهم لاستقلالية الحركة النقابية.

وكان حشاد قد علق آمالا كبيرة على الاشتراكيين عندما كانوا بالحكم. فاثر عودته من باريس في جانفي 1947 بعد أن قابل شخصيات حكومية عديدة من بينها السيد قورس المكلف بالشؤون الاسلامية صرح في احدى الاستجوابات : « كانت المباحثات مفيدة وصريحة وأخذت ضمانات تأكدت من استعداد الوزير

لحل ما تعانى منه الطبقة العاملة التونسية ببلادنا، بل كل الشعب التونسي. ويمكن لى القول أن بلادنا ستتحصل على نتائج وعلى انتصارات هامة ان بقيت الحكومة الحالية بفرنسا » (122). ولكن سرعان ما خاب أمله اذ لاحظ فى 1948 بمرارة خلال تدخله فى الجلسة الافتتاحية «لمؤتمر شعوب اسيا وأروبا وافريقيا» قائلا أن : « المعركة قائمة فى الهند الصينية وقد أرسلت القوات الفرنسية للتعزيز منذ البداية فى ديسمبر 1946 من قبل الحكومة الاشتراكية فى نفس اليوم الذى دخل فيه دستور الجمهورية الرابعة الفرنسى حيز التنفيذ ذلك الدستور الذى ينص على منع استعمال القوة المسلحة الفرنسية ضد كل شعب يناضل من أجل حريته » (123).

ولقد كان ما يجرى بتونس مخيبا للامال، فسرعان ما خابت الظنون فى جان مونس المقيم العام الاشتراكى الجديد الذى حل بتونس سنة 1947. فمنذ تكوين حكومة الكعاك « تصرف مونس بفردية مطلقة، فقد كانت آراؤه جاهزة ولم يقبل أى اقتراح رغم أنه كان يستدعى كل الاحزاب للتشاور. ولم يسانده أحد باستثناء الحزب الاشتراكى ولم تدعمه الصحف سوى صحيفة تونس الاشتراكية » (124). وكانت مذبحة مدينة صفاقس فى أوت 1947 قد أثارت المرارة خاصة وأن « الاشتراكى راماديى (Ramidier) رئيس الحكومة الفرنسية لم يستطع الا أن يبرر ساحة المقيم والجنرال فتحمل مسؤولية الجريمة التى اقترفاها حتى يطمئن المعمرين والاعراف والمحافظين وجميع أصناف المستغلين » (125).

وتعكس هذه الاسطر الغضب العام نحو الاشتراكيين الذين كانوا هدفا لاتهامات مكثفة وقد وصل الامر لروبرت لوزان أن يعنون احدى مقالاته « بثورة بروليتارية » « الاشتراكيون يدوسون افريقية الشمالية بأقدامهم » (126). ومن جهة أخرى خسرت الجامعة الاشتراكية بتونس المحامى (دوران أنجليفيال)، أحد مناضليها الذى كان محبوبا من النقابيين التونسيين اذ خرج عنها وكشف فضحه للاشتراكيين فكتب فى ديسمبر 1947 « ياعمال فرنسا، انقسموا ! رفعت النقابات المنضوية تحت اسم « القوة الشغيلة » ... هذا الشعار الجديد. وقرر الاشتراكيون النقابيون مغادرة الكنفدرالية العامة للشغل وتصرفوا باتفاق كامل مع الحزب الاشتراكى (...) بدعوى تخليص الحركة النقابية من تأثيرات حزب سياسى فخلقوا بذلك منظمة نقابية تابعة عضويا لحزب سياسى آخر » (127).

وكان هذا المحامى في هذه الفترة يعد مرافعته التي سيقدمها في محاكمة النقابيين الموقوفين في 5 أوت 1947 والتي ستفتتح في 12 جانفي 1948 بصفاقس ويمكن تحديد تاريخ القطيعة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاشتراكيين في 5 أوت 1947، وقبل ذلك بشهر تحاشى النقابيون هذه القطيعة باحجامهم عن نقد تشكيل حكومة الكعاك على عكس الدستوريين والشيوعيين. ولكن القطيعة مع الاشتراكيين لم تمنع النقابيين من المحافظة على علاقتهم بالشق اليساري في صلب الاشتراكيين بل حتى من توطيدها. ويمثل هذا الشق في فرنسا مجموعة تشرف على تحرير مجلة « الفكر الاشتراكي » التي ظهرت بفرنسا في بداية 1946 ومن بين هذه المجموعة رجل معروف بتونس يدعى « جان روس » (128). وقدمت هذه المجلة مرارا مواقف معادية للاستعمار، لكن يبدو أنه ليس لها تأثير على الاوساط الاشتراكية الفرنسية بتونس.

وعرف النضال ضد الامبريالية بأوروبا بعض التطور في سنة 1948 واستطاع أن يمس شريحة من الاشتراكيين الديمقراطيين. وفعلا « فان عددا من يسار الاشتراكيين المتجذرين في معاداتهم للاستعمار وكانوا من أنجلترا وفرنسا والهند وافريقيا السوداء وخاصة الحركة الاشتراكية للدول الاوروبية المشتركة وكذلك حزب العمال المستقل البريطاني كل هؤلاء نادوا بفكرة تأسيس « مؤتمر الشعوب المناهضة للامبريالية » وقد عقد ذلك المؤتمر في جوان 1948 ببوتو Puteaux (السان)، وقد اتخذ قرارات هامة تتبنى في جملتها المطالب المبدئية (الاستقلال والسيادة) والمطالب الخاصة بالحركات الوطنية بالمستعمرات » (129). وشارك الاتحاد العام التونسي للشغل في هذا المؤتمر وأوفد اليه حشاد الكاتب العام. ولم يكن هذا المؤتمر قادرا على تعبئة الجماهير في فرنسا ذلك أنه خلال التجمع الاحتجاجي ضد مقتل حشاد الذى عقده المؤتمر بقصر موتوليتي Mutualité بباريس يوم الجمعة 26 ديسمبر لم يجلب سوى 2000 شخص من بينهم 200 أوربي على الاكثر (130).

وفي تونس أصدر مؤتمر الجامعة الاشتراكية في 11 ديسمبر 1949 لائحة ذكر فيها لفظ استقلال حيث نصت هذه اللائحة على « أن لتونس بحكم درجة تطورها وبحكم موقعها الجغرافي وبحكم الحقيقة التاريخية المتمثلة في الوجود الفرنسي مكانتها المتميزة باعتبارها دولة عضو شريك ضمن مجموعة دول متجمعة

حول فرنسا وهذه الوضعية ستوصلها عبر مراحل سريعة الى الاستقلال، ان صيغة النظام المشترك الفرنسي التونسي (...) ستكون محور معاهدة تتم الموافقة عليها وامضاؤها بحرية. وبهذه المعاهدة سيحصل التونسيون تدريجيا وفعليا على تسيير شؤونهم بشكل ديمقراطي، الا أنه ينبغي اتخاذ قرارات للتنسيق في المستوى الدبلوماسي والدفاع الوطني والانشطة الثقافية والاقتصادية للبلدين ثم لضمان المصالح الشرعية للفرنسيين القاطنين بتونس ومصالح التونسيين المقيمين بفرنسا » (131). وهكذا خطت هذه الاتفاقية بصفة لا مراء فيها خطوة نحو الوطنيين التونسيين. وللتأكد من ذلك يمكن أن نشير أنه لم يعد الاشتراكيون يطالبون بمجلس مشترك « مكون بالتساوي من فرنسيين وتونسيين » (132). كما نصت لائحة جامعتهم الصادرة يوم 7 جويلية 1946 على أن الاشتراكيين يناصرون السيادة المزدوجة التي رفضها الوطنيون وبذلك فنحن نشهد تحولا في مستوى سياستهم الاستعمارية. وتبنى المؤتمر الوطني في ماي 1950 اللائحة المصادق عليها بتونس وقبلتها اللجنة المديرة في 18 جانفي 1950. وأضافت توضيحات فيها المزيد من محاولة ارضاء الوطنيين وفعلا فانها « تدين كل سياسة تدعو الى المحافظة على الوضع الحالي بتونس وتدعو الى فتح مفاوضات بين حكومة الجمهورية وممثلين حقيقيين عن الشعب التونسي بغية :

1 ـ تحديد تاريخ الغاء الحماية والمراحل التدريجية لتحويل تونس الى مستوى دولة مستقلة وذات سيادة،

2 ـ اقرار اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لارساء مؤسسات دولة ديمقراطية بالبلاد في أقرب الاجال ولاقرار قوانين تحمي العمال بالفكر والساعد من كل استغلال رأسمالي مهما كان مأتاه وضد احياء الاستعباد الاقطاعي » (133).

وهكذا فان النقابيين معنيون بصفة خاصة بتحولات مفاهيم الاشتراكيين. ومجرد التذكير بتصريحات الاشتراكيين بعيد الحرب العالمية الاولى يبرز لنا المراحل التي قطعوها منذ ذلك الوقت، فبعد أن ذكروا في 1 فيفري 1925 بأنه « لم يعرف هذا البلد منذ ثلاثة وعشرين قرنا الا الحكم الاجنبي (...) والحزب الاشتراكي بتونس أظهر في كل المناسبات عداءه الجذري للحركة الوطنية (...) ان القول بأن الشعب التونسي يجب أن يقرر اليوم مصيره بنفسه قول لا معنى له، اذ على مستوى القيم والثقافة والهياكل السياسية لا يمكن لنا اليوم أن نتحدث

عن شعب تونسى مثلما هو الشأن فى فرنسا فى القرن الثالث عشر » (134).

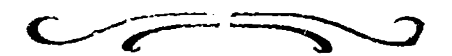
لم يكن الاشتراكيون الديمقراطيون مؤهلين لكسب محبة العمال الوطنيين وذلك باعلانهم « أنه من واجبهم التدخل فى حياة شعوب المستعمرات » وجعل النقابات مع المدرسة والبلدية أداة لمشاريعهم الاندماجية. وقد ساهم التحول الذى حدث فى أواخر 1949 ـ 1950 فى اعطاء الاشتراكية « الرسمية » صورة متميزة دون أن يجلب ذلك دخول الوطنيين التونسيين بجامعة تونس الاشتراكية. وقد لوحظ تحرك فى صفوف الجالية الفرنسية بتونس اذ « تحركت فروع كثيرة واحتجت وقد قام فرع بنزرت بذلك علنيا، وسرعان ما انهار الفرع » (135). ولا يمكن لتعاون التونسيين مع جامعة كان عدد منخرطيها يتقلص باستمرار الا أن يكون محدودا. لقد اعترف كوهين حدريا سنة 1952 بأنها جامعة « اطارات وليست حزبا جماهيريا » (136). وقد أظهر استبيان أجرى بفرنسا بأن الموظفين يمثلون الاغلبية الساحقة من بين الاجراء الذين تصل نسبتهم الى 60٪ من المنخرطين بالفرع الفرنسى للاممية العمالية » (137).

ولم ير النقابيون التونسيون أية مصلحة فى القيام بعمل مشترك مع الاشتراكيين نظرا لضعف قاعدتهم العمالية. ولكن النقابيين الذين يعرفون وزن الفرع الفرنسى للاممية العمالية بفرنسا فى الحياة البرلمانية استحسنوا مواقفه مثل موقف النائب الاشتراكى فرديى Verdier الذى دعا فى 19 جوان 1952 خلال نقاش فى المجلس النيابى الفرنسى عن تونس الحكومة لخلق أسس جديدة للتعاون الفرنسى-التونسى. وغداة اغتيال حشاد « عبرت اللجنة المديرة للحزب الاشتراكى المجتمعة يوم 10 ديسمبر 1952 للعمال التونسيين عن مشاعر الحزن والاستنكار التى أحس بها الاشتراكيون بفرنسا اثر الاعلان عن الاغتيال (...) وتحتج اللجنة المديرة اليوم ضد الاجراءات الاعتباطية الجديدة التى اتخذتها (الاقامة العامة) ضد النقابيين وضد أصدقاء حشاد السياسيين(...) وتعلن مرة أخرى أنه لا يفضى الى حل المشكل التونسى حلا مرضيا الا المفاوضات النزيهة بين الحكومة الفرنسية والرجال الممثلين فعلا للرأى العام التونسى لارساء الاستقلال الداخلى للدولة التونسية وتمتيعها بمؤسسات ديمقراطية واجتماعية عصرية » (138).

وقد عبرت لائحة صادرة عن ندوة الاحزاب الاشتراكية المنعقدة برانقون من

6 الى 15 جانفى 1953 عن مساندتها « لشعوب شمال افريقيا التى تكافح حاليا من أجل التحرر الوطنى » وتمت بين ممثل الحزب الدستورى الجديد والممثـــل الاشتراكى بيدت (Bidet) بهذا المؤتمر مشاجرة ذات دلالة اذ يعبر عن تصور الوطنيين التونسيين للجامعة الاشتراكية (S.F.I.O.) فقد عاب الممثـــل التونسى على فرع الجامعة اقتصاره على « حركـــة احتجاجية أكاديميـــة » (139). وفى هذه الفترة جمد تحرك الاشتراكيين بتونس من جراء الهوة التى ظهرت بين المجموعتين الفرنسية والتونسية. ومن الاحداث المعبرة أنه خلال زيارة مانداس فرانس الى تونس فى جويلية 1954 وزع فرنسيون مقيمون بتونس بدعامـــة اشتراكيين معروفين بيانـــا يدعو الى محاولـــة سياسيـــة تصالـــح لم يمض بـــه الا 39 شخصا.

وقد قام الاشتراكيان روبرت فرديـــاى (Verdier) وبيـــار كومـــان (P. Commin) غداة الاستقلال الداخلى بزيارة لاحمد بن صالح بصحبة كوهان حدريا الذى ذكر أن أحمد بن صالح قد أمطرهم « بتشكرات عميقة » : « سألته متى سوف يتكون فرع تونسى للاممية العمالية ؟ فأجابنى « وماذا تفعلون لـــو أنشأناه ؟ أجبته « الامر بسيط، نقدمكم للاممية ونواصل العيش هنا مثلما فعـــل الاشتراكيون الاسبان والايطاليون ونعيش حياة سياسية هادئة ولكن نحيـــا قريبين منكم مثلما هم قريبون منا » فأجاب ابن صالح « الامر يتطلب أربـــع أو خمس سنوات على الاقل » (140). أليس فى ذلك شهادة على تطور النظرة فيما يتعلق بسياسة الجامعة فى المسألة الاستعمارية وشهادة أيضا على تأثير اديولوجية الاشتراكية الديمقراطية فى الحركة النقابية الوطنية التونسيـــة ؟ فهـــل كـــان ابن صالح قد صرح بجدية امكانية تكوين الفرع التونسى للاممية العمالية ؟ والى أى حد كان طموح كهذا يتماشى مع الحذر تجاه الاحزاب، هذا الحذر الذى نلمسه لدى مؤسسى الاتحاد العام التونسى للشغل ؟ هذا ما سنحاول النظـــر فيه فى القسـم المـوالى.



الفصل الثالث :

الاتحاد العام بين النزعة النقابيــة الثوريـة ونزعــة الاحــزاب العماليــــة.

كنا قد رأينا أن مؤسسى الاتحاد العام قطعوا علاقاتهم بالكنفدرالية العامة للشغل انطلاقا من التزامهم بوثيقة أميان فالتقوا فى هذا الجانب بتقاليد « الحركة النقابية الثورية » أو بـ « الفوضوية النقابية » الفرنسية. وهكذا تخلى النقابيون التونسيون عما يمكن أن نسميه نظرية قاسد (Guesde) (جول بازيل شهر جول قاسد، سياسى فرنسي ولد بباريس سنة 1845 وتوفى سنة 1922، وأدخل سنة 1879 النظرية الماركسية فى صلب الحركة العمالية الفرنسية. وقد عارض جوريس الذى كان يقبل التعامل مع الاحزاب البورجوازية). وهذه النظرية تجعل النقابة « حلقة وصل » للحزب، وذلك عندما قاطع هؤلاء النقابيون الاتحاد الاقليمى للكنفدرالية العامة للشغل التابعة للشيوعيين. وهكذا أكد النقابيون التونسيون على رفضهم لاولوية الحزب على النقابة. وكانت المركزية النقابية تربطها علاقات مع الاحزاب السياسية متأرجحة بين النظرية « الاشتراكية الديمقراطية » الاصلاحية (دافع عنها بفرنسا جوراس ثم جوهو) التى تعتبر أن لكل من الحزب والنقابة ميدانه الخاص به ولكن ينبغى لهما أن يتعاونا، وبين النظرية « العمالية » التى ازدادت جاذبيتها ونما تأثيرها.

ولما كان الحسم لصالح احدى النظريات السابقة الذكر غائبا فاننا سنسعى الى تتبع ما شكل مفاهيم الحركة النقابية التونسية فى مسألة العلاقة بين الحزب والنقابة. ثم نرى كيف انقادت النقابة شيئا فشيئا الى الشعور بالحاجة الى حزب كما نتعرف فيما بعد على نوعية الحزب الذى استهواها وهكذا سنحاول البحث

عن الكيفية التى ربطت بها الحركة النقابية بين مختلف هذه العناصر لندرك هل مكنتها من بلورة رؤية متكاملة.

أ) ـ رفض أولوية الحـزب :

يقدم أحد النصوص ولعله أول نص يصدر عن اتحاد النقابات المستقلة لعمال الجنوب التونسى فى مرحلة تكوين هذا الاتحاد (ويحمل هذا النص تاريخ 6 نوفمبر 1944) أهداف النقابيين الذين انسلخوا من الكنفدرالية العامة للشغل، بعـد أن وقعت الاشارة لمؤتمر 18 و 19 مارس 1944 لـ س.ج.ت. : « ان النشاط النقابى منعدم بصفاقس منذ هذا التاريخ وكذلك الامر بالمدن والمراكز الاخرى حيث أوقف المناضلون وكذلك النقابات كل نشاط أمام اصرار البعض على جعل الحركـــة النقابية وسيلة لتحقيق أما مصالحهم الشخصية أو أهداف اتجاه يمثلونه.

واليوم أمام ارادة العمال الواضحة والمتمثلة فى الدفاع عن الحركة النقابيـة ضد مثل هذه الممارسات، وأمام النضج الواضح للطبقة العمالية بتونس فيمـــا يتعلق باستقلالية الحركة النقابية تجاه كل تدخل لاى حزب أو لاية سياســـة بدت ضرورة تكوين نقابات مستقلة (...) ويتمثل هدفنا فى ممارسة العمـــل النقابى البحت العمل النقابى الحقيقى خارج الكنفدرالية العامة للشغل، التـــى لا تحترم قوانينها الاساسية. وستكون قوانيننا الاساسية شبيهة جدا بقوانيـــن نقابات الكنفدراليـــة العامة للشغـــل مع فارق وحـــيد هو أنها ستحترـم فى التطبيق (...) وعليكم نشر برنامجنا وشرح أفكارنا وأهدافنا التى نرمى اليهـــا للعديد من رفاقكم والمتمثلة فى تمكين العامل من وسائل الدفاع عن عمله وعـــن حياته كعامل وذلك بامكانياته الخاصة دون الدخول فى لعبة السياسيين الذيـــن يستعملونه مدعين أنهم فى خدمته » (141).

وهكذا فبالنسبة لحشاد يجب على النقابة أن تمكن العامل من الدفاع عـــن مصالحه بامكانياته الخاصة. ولكى تكون الحركة النقابية ناجحة يجب أن تكـــون مستقلة تجاه أى تدخل سياسى، فالسياسة « خطيرة » لانها تجعل الحركة النقابية فى خدمة اتجاه واحد أو فى خدمة مصالح بعيدة عن مصالح العمال. والسياســـة « خطيرة » خاصة لانها تقسم العمال وبذلك تضعف الحركة النقابية. وبغية توضيح

ذلك قام حشاد بتأريخ « الحركة النقابية من 1936 الى يومنا هذا » (142). حيث شرح فشل الاضراب العام ليوم 30 نوفمبر 1938 بفرنسا بسبب أن له أهدافا سياسية قائلا : « تشعر بوضوح بضغوط المناضلين الشيوعيين فى صلب قيادة الكنفدرالية العامة للشغل للاطاحة بحكومة دالادياى التى اتخذت اجراءات قيل انها ستفضى الى تقهقر اجتماعى. وهى اجراءات فرضتها الوضعية الخارجية ». ويذكر بالحالة بعيد المعاهدة الالمانية السوفياتية « لقد مالت الكنفدرالية العامة للشغل الى سياسة دالادياى وأعطت أوامرها لكل الجامعات والاتحادات الاقليمية والمجالس النقابية التابعة لها بطرد النقابات والاعضاء الذين لا يصوتون على اللوائح المدينة للمعاهدة الالمانية السوفياتية من المنظمة وكذلك الذين لا يخذلون الحزب الشيوعى. وكان على الاتحاد الاقليمى بتونس القيام بطرد الشيوعيين والنقابات التى لم ترفض المعاهدة المذكورة مما أضر كثيراً بالحركة النقابية ».

فمن خلال ما تقدم نجد أنفسنا أمام حس عمالى موحد تجاه انقسام الاحزاب، هذا الحس الذى برز بفرنسا لدى الفوضويين والنقابيين الثوريين خلال صياغة وثيقة أميان. ويظهر ذلك جليا فى الاستنتاجات التى يستخلصها حشاد فى نصه المذكور « ان العامل التونسى لا يساهم فى أى سياسة ولا يمكن له أن يقبل كنفدرالية عامة للشغل تابعة لحزب سياسى ما. ان العامل ينوى قيادة سفينته بنفسه للاهداف التى رسمتها الحركة النقابية فى اطار نقابة لا مكان فيها الا للعامل وللعامل **وحده فقط**، فهو يرفض الانسياق تحت ستار الحركة النقابية فى طريق اخر مغاير للذى سننته الحركة النقابية المستقلة والحرة اذ لا يوجد خارج هذه الحركة الا الفوضى والغموض. وخلاصة لما سبق يمكن القول بأن الحركة النقابية تستمد قوتها من كتلة العمال المكونة لها، فان الحركة النقابية قوة فى خدمة هذه الكتلة، واستقلالية الحركة النقابية هى أول شرط لنجاحها. وهذه الاستقلالية ازاء السياسة كل سياسة مهما كانت هى شرط وجودها. ان حرية تحركها وحدها كفيلة بتبرير وجودها من أجل أهداف تحقيق العيش الكريم للشغالين، فالعمل النقابى اذا هو الممارسة الحرة فى اطار قوانين البلاد ومؤسساتها أو لا يكون » (143). ان العمل النقابى فى نظر حشاد هو الارادة الوحيدة والحقيقية المعبرة عن طموحات العمال الطبقية. « لقد علمونا نحن المناضلين النقابيين التونسيين أن العمل النقابى وخاصة ذلك الذى تجسده

الكنفدرالية العامة للشغل لا يهتم بالسياسة ولا يكترث باتجاهات العمال السياسية ولا بمعتقداتهم الدينية، أفلم نردد دائما أن الحركة النقابية ما هى الا تجمع لكافة الشغالين فى صلب منظمة كنفدرالية للدفاع عن مصالحهم المهنية ! ولقد استعملت وثيقة أميان كحجة للتدليل على هذه الحقيقة وهى وثيقة تكرس بدون أدنى التباس استقلالية الحركة النقابية عن أى تدخل سياسى سواء كان حزبيا أو غيره. وقد انخرطنا فى الكنفدرالية العامة للشغل على هذا الاساس » (144). وفى نفس السياق يبدى حشاد احترازا كبيرا ازاء الاحزاب السياسية اذ يضيف : « ان المناضلين الاشتراكيين يدعوننا اليوم للرجوع الى الحركة النقابية التى فقدوا قيادتها بتونس ولم يفقدوا الامل لاسترجاع موقعهم الذى افتكه رفاقهم الشيوعيون ولتحقيق ذلك يريدون الاعتماد على جماهير الشغالين الذين بدونهم لا يقدرون على شىء. انه اذا صراع خفى بين الحزبين من أجل الاستيلاء على السلطة النقابية بهذه البلاد ولكن هل انعدم الامل فى الحصول على وسيلة للحفاظ على الصورة الحقيقية للحركة النقابية **صورة حركة ناضجة** مستقلة وقادرة على التحرك بحرية بعيدا عن كل تأثير وكل تدخل سياسى مهما كان ؟ وهل أن شغيلة هذه البلاد لا تستطيع أن تنظم نفسها دون أن تلعب لعبة أى حزب سياسى هذا الحزب الذى يدعى أنه يخدم الطبقة العاملة بينما فى الحقيقة هى التى تخدمه ؟ » (145). فالاحزاب اذا تهدد الحركة النقابية لانها فى حاجة الى العمال وبامكانها أن تجعل النقابات فى المرتبة الثانية أو تجعلها متذيلة وبذلك تجردها من صبغتها الثورية. لذلك كان حشاد مسرورا بـ « شن الاف العمال فى قطاع المناجم بأنجلترا اضرابا منذ أشهر متبعين بذلك **التقاليد الثورية** للحركة النقابية. فهى مع تأقلمها بالظروف تعمل على الحفاظ على حرية تحركها الكاملة ولا تفرط أبدا فى المبادىء المقدسة التى تشكل قوتها وتمثل شرط وجودها » (146).

أفليس من الطبيعى أن يلفت نظرنا ما نجده لدى النقابيين التونسيين من اتباعهم لهيكلة مستوحاة من الكنفدرالية العامة للشغل « استقلالية ـ وحدة فدرالية ـ كلمتان أساسيتان لهذا التصور النقابى وهو لا يعدو أن يكون التصور النقابى ذى النزعة الثورية » (147). أوليس من الطبيعى أن نستخلص أن النقابيين التونسيين تأثروا الى حد بعيد بهذا التصور أو على الاقل استمدوا منه المبادىء التى ما انفكوا يعلنونها طيلة الفترة التى نحن بصدد دراستها فيما يتعلق بتصورهم

لعلاقاتهم بالحزب !؟ لقد أبدى حشاد مرارا وكذلك بن صالح (عندما كان نقابيا) احترازهما تجاه الاحزاب. فقد كتب مثلا مؤسس الاتحاد العام التونسى للشغل سنة 1950 يقول : « ولقد أصبنا فى تمسكنا بمبادىء الاتحاد العام حين أردنا أن لا يكون آلة مسخرة فى أيدى العابثين يستعملونه حسب ميولاتهم الحزبية ليستغلوا كفاحنا وتضحياتنا لفائدة مصالحهم » (148). أما أحمد بن صالح فقد كتب فى مقال مخصص للشرق الاوسط وذلك قبل أن ينتخب كاتبا عاما : « ان قادة هذه البلدان بعد تخلصهم من اثار الديماغوجية المرتبطة بكل نضال وطنى ضد المغتصب الاجنبى، هذه الديماغوجية التى تواصلت لفترة من الزمن فى أنظمة الحكم، توجهوا بشجاعة كبيرة وبتضحيات وبواقعية نحو سياسية اجتماعية واقتصادية جريئة تتمثل فى مخططات الرى والالتجاء الى رؤوس الاموال وفى حسن التصرف المالى والاصلاح الزراعى والتشريعات الاجتماعية وفى العديد من الاجراءات الكفيلة بتحسين وضعية الجماهير وكفيلة أيضا بجعل هذه الجماهير تعى دورها وحقوقها لا أن تكون أداة لهذا أو لذلك من الكتل أو الاحزاب » (149).

الا أنه لا يوجد فى كتابات النقابيين رفض مطلق لاى تعامل مع الاحزاب ومن الظواهر المعبرة أن حشاد لم يعب على النقابيين الفرنسيين اشتراكهم فى الجبهة الشعبية الى جانب أحزاب اليسار ولكن عاب عليهم مطالبتهم بالمشاركة فى الحكومة وبالفعل فقد لاحظ أن « الكنفدرالية العامة للشغل التى شاركت فى حركة الجبهة الشعبية مثلما تشارك الان فى حركة « فرنسا المناضلة » لم تقبل المشاركة فى الحكومة ولم يرضخ ليون جوهو كاتبها العام للمحاولات العديدة التى كان عرضة لها. واليوم تطالب الكنفدرالية العامة للشغل من تلقاء نفسها بالمشاركة فى حكومة الجمهورية المؤقتة » (150).

وعلى الجملة فقد وقعت المطالبة باستقلالية النقابة ازاء كل سلطة أو كل حزب، وقد سجل باستيناء فى تقرير العلاقات الخارجية للاتحاد سنة 1951 ما يلى : « نجد فى الديمقراطية الشعبية أن المبدأ النقابى قد وقع قلبه واخراجه عن طريقه وتحويله الى انقياد أعمى والى آلة لخدمة الحكومة » (151). فقد وقع رفض كل أولوية للحزب على حساب النقابة. هذا ما سيؤهل الحركة النقابية التونسية لكى تتجه الى الرأى البارز لدى بعض أصحاب الاتجاه الحزبى العمالى الذين يرون أن الحزب يجب أن يكون فى خدمة الحركة النقابية والعمال.

ب ـ الميل الى نزعة الاحزاب العمالية :

الظاهر أن هذا الميل كان نتيجة عاملين : فمن ناحية ظهر الشعور بضرورة الحزب فى صلب المركزية النقابية، ومن ناحية ثانية بدأ التقارب وتوطدت العلاقات مع نقابات الديمقراطية الغربية الاصلاحية. فليس من باب الصدفة أن تتبلور الصيغة الرسمية لهذا التوجه فى نص التقرير عن العلاقات الخارجية للاتحاد بمؤتمر 1951، فقد جاء فيه : « ونظريتنا ان أحسن منهاج اجتماعى لمستقبل طبقتنا العاملة ولشعبنا هو المبدأ الشغيل* الذى يضمن للعامل الرقى الاجتماعى ويحقق له شغلا وحياة أليق وللشعب رشده وحقوقه المدنية وللبلاد حريتها وأمنها، كل ذلك بدون عصبية غير لائقة أو تطرف غير مجد وباتفاق تام بين الجميع وتفهم للمصلحة العامة ولمنفعة الشعب والبلاد » (152).

وقد بدأ الاحساس بضرورة الحزب يلح على النقابيين مع تطور تسيس الحركة النقابية وبروز طابعها الوطنى. وقد قدم أحمد بن صالح المسار الذى أوصل الحركة النقابية الى نزعة الاحزاب العمالية فى سبتمبر 1956 فقال : « ان حركتنا النقابية حركة نقابية أساسا ولكنها وجدت نفسها مدفوعة الى النضال السياسى واستعملت العنصر السياسى وسخرته لخدمتها » (153). بقى القادة النقابيون أوفياء الى سنة 1956 الى مبدأ أولوية النقابة على الحزب. وفيما يخص الوعى بضرورة الحزب فقد تطور مع تطور الوعى الوطنى. ويبدو أن الوعى بهذه الضرورة يخضع لاهتمامين : الاول هو الاهتمام بضرورة تحالف عريض فى اطار النضال من أجل التحرر الوطنى، والثانى هو الاهتمام بوجود أداة الى جانب النقابة قادرة على تأطير مجموعة الاجراء وغير الاجراء وقادرة على القيام بمهام لا تقدر النقابة على انجازها بصورة علنية. هذا ما جعل النقابيين يفكرون فى حزب كان على طرفى نقيض مع الحزب الشيوعى بتونس. وبالفعل فان النقابيين كانوا فى مرحلة أولى يبحثون عن علاقات بمختلف الاحزاب السياسية وكان الامر بالنسبة لهم يرتكز على طمأنة الملاكين التونسيين حتى يتحصلوا على تحالفات وطنية عريضة. وهكذا

---

* هكذا يسمى هذا التقرير ما نسميه نحن فى ترجمتنا « بالنزعة العمالية » ترجمة لعبارة (Travaillisme)

أكدوا على لسان حشاد « نعم نحن لا نحاول أبدا بذر الشقاق بين العرف والصانع لاننا نعلم ما فى ذلك من التأثير السيء على الاقتصاد المحلى التونسى واننا نحاول جهد المستطاع التوفيق بينهما بالحصول على رغائب العامل مع عدم الاضرار بالعرف ولم نوجه جهودنا فى يوم من الايام ضد هؤلاء الاعراف وانما وجهت وستوجه رأسا ضد تلك الشركات الاجنبية عنا التى تستثمر خيرات بلادنا » (154). وقد صادقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى بتونس فى نفس الفترة فى 4 أوت 1946 على برنامج الاصلاح الزراعى الذى ارتكز على شعار « الارض لمن يزرعها » والذى سيقره المؤتمر الثالث للحزب فى ماى 1948 بمنزل بورقيبة (155).

وهكذا بينما كان الاتحاد العام فى اطار النضال من أجل التحرر الوطنى يبحث عن التعامل مع الملاكين التونسيين كان الشيوعيون ضد هذا التوجه وذلك بازعاجم لهؤلاء الملاكين. وبينما كان النقابيون يطمحون من خلال الاحزاب الى التأثير على شرائح اجتماعية أخرى من الممكن أن تساند الطبقة العمالية فى نضالها ضد الدولة الاستعمارية كان الحزب الشيوعى يطمح الى أن يصبح حزبا مستقلا حزب طبقة البروليتاريا متميزا تميزا واضحا عن بقية الاحزاب. ولم تكن المركزية النقابية ترفض قيادته للطبقة العمالية فقط بل كانت تصبو أيضا الى القيام بهذا الدور الطلائعى للجبهة الوطنية الذى يدعيه الحزب الشيوعى لنفسه. وقد وصفت المركزية النقابية الوضع فى البلاد فى نداء للضمير العالمى فى 1951 بهذه العبارات « ان تونس تمر اليوم بمنعرج حاسم فى نضالها (...) فهى تسير فى طريق النجاة بعد أن صنعت أدوات تحررها السياسى والاجتماعى. ويوجد الاتحاد العام المنظمة النقابية الوطنية المستقلة والاصيلة فى طليعة هذا العمل التحررى الذى خاضه الشعب التونسى بأكمله وفى مقدمته ترفع الطبقة العمالية المنظمة والواعية راية النضال من أجل الرقى الاجتماعى والحرية فى ظل العيش الكريم » (156).

وقد برز الحزب الدستورى الجديد بدون منازع على أنه مع النقابة الاداة الاخرى الكفيلة بتحرير البلاد سياسيا، وكان أمام المركزية النقابية فى تلك الفترة طريقتان لربط علاقات بهذا الحزب : فاما ان ان يتكاتفا ويتعاضدا وان كان لكل منهما ميدان تحركه الخاص، واما ان يسعى النقابيون من داخل الحزب الى تولى قيادته وجعله فى خدمة الحركة النقابية. وقد ساد هذا الاختيار

الثانى صفوف النقابيين. ولتحقيق ذلك فرضت مسألة الانخراط الجماعى بالحزب نفسها. وقد استمد النقابيون هذا النموذج من العلاقة فى سنة 1951 من النقابات التى متنت الحركة النقابية التونسية علاقاتها معها بدخولها الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة ـ السيزل ـ. ففى أنجلترا تمد النقابات حزب العمال بأغلبية اطاراته وتمويل الحزب نفسه يتم عن طريق النقابات مما مكن النقابات الانجليزية من التأثير الكبير على الحزب العمالى وفى السويد يفضى الانخراط بالنقابة آليا الى الانخراط فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى وهو حزب جل قاعدته نقابية.

وفى الفترة التى اتجه فيها العمل النقابى التونسى الى المعسكر الغربى لتحقيق التحالف العريض مع كل الديمقراطيين سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى اعتبر الحزب على أنه تجمع للجماهير الشعبية من أجل تحقيق الحريات. وفى الفترة التى بلغ فيها النضال من أجل التحرر الوطنى الى حد استعمال حرب العصابات على نطاق واسع وكان ذلك يتطلب أكثر من أى وقت مضى تنظيما سريا بدا الحزب أداة أكثر ملاءمة لهذه المهام الجديدة من النقابة. وهو قابل لتأطير شرائح اجتماعية لا تستطيع النقابة تأطيرها. وكان توظيف الحزب الدستورى الجديد لهذه المهمة قد استهوى الطبقة الشغيلة فى فترة كانت تلعب دورا أساسيا فى الحركة الوطنية التى كان حشاد يقودها خاصة وأن تبنى برنامج اقتصادى واجتماعى يراعى مصالح كافة الشرائح الشعبية أصبح ممكنا.

ان الديمقراطية والرقى الاجتماعى يمثلان المواضيع التى شغلت أكثر من غيرها القادة النقابيين مثلما شغلت أغلب الاحزاب التى اختارت النزعة العمالية وقد كتب حشاد سنة 1951 « ان شعب شمال افريقيا اذا يتصف بهذه الميزة الخاصة به وهى أن يكون فى مقدمة المكافحين من أجل التحرر فى الحقل الدولى ويعمل فى الوقت نفسه على تجهيز بلاده بأنظمة متينة تكفل له الرقى الاجتماعى الذى يريد تحقيقه فى هذا الجزء من افريقيا الناهضة المتوثبة.

وان نضاله فى الحقل الاجتماعى ليندمج بكفاحه من أجل التحرير الوطنى وذلك لئلا يكون تحريره من السيطرة الاستعمارية مهيئا له ليقع تحت النظام الاستبدادى المفروض من الشيوعية الدولية أو غيرها. كما أن شعبنا لا يريد أيضا

أن يأتيه التحرر الوطنى السياسى الذى لا يكون مصحوبا أو لا يخدم فى الوقت نفسه قضية التحرر الاجتماعى. وبعبارة أخرى ان نضاله من أجل التحرير السياسى ليس الا مظهرا لكفاحه من أجل التحرير الاجتماعى.

ان شعبنا يعتقد ان الاستقلال السياسى بغير الرقى الاجتماعى وبغير سيادة العدالة الاجتماعية وتغيير القواعد الاقتصادية والاجتماعية للنظام القائم ليس الا اغراء خادعا خطيرا.

ان شعب شمال افريقيا عندما يعمل لمقاومة النظام الرأس مالى يعمل فى نفس الوقت على تقويض القواعد الرأسمالية والاقطاعية المحلية التى يرتكز عليها النظام القائم » (157).

وفى نفس المعنى كتب جان روس الذى خالط القادة النقابيين متحدثا عن الاتحاد العام سنة 1952 : « يرغب الاتحاد العام فى أن يكون النظام التونسى فى نفس الوقت ديمقراطيا وعماليا وفى حملته الدعائية من أجل الاقتراع العام ومن أجل البرلمان المنتخب، التقى الاتحاد مع الحركة الوطنية وطبع مطالبه بصبغة تقدمية اجتماعية » (158).

وكنا قد رأينا فى أى ظرف دفع النقابيون الدستوريون الجدد مؤتمر حزبهم المنعقد بصفاقس فى 1955 الى قبول برنامج الاتحاد الاقتصادى والاجتماعى هذا البرنامج الذى من المفروض أن يقود الحزب الوطنى الى الطريق المرسوم من قبل النزعة العمالية وقد استنتج ف. جاراس (F. Garas) من هذا المؤتمر « ان الخطب واللوائح تعبر عن هذا الطموح الديمقراطى والاشتراكى ولكن تعبر أيضا عن المنحى التجريبى الذى يميز الحركة الوطنية. وقد جرى الحديث عن نزعة عمالية تونسية وهذا التعبير يقرب من الحقيقة وليس من باب الصدفة أن يستمد خبراء الحزب الدستورى الجديد وكذلك خبراء الاتحاد (الذين نشطوا كثيرا فى أشغال المؤتمر) دروسا من الديمقراطيات السكندنافية » (159).
يشعرنا ذلك بأن تحقيق صيغة نموذج النزعة العمالية أمر قريب. وكان زعماء الحزب الدستورى الجديد واعين بذلك، فقد توقع الهادى نويرة ذلك فى 1954 حيث قال : « نظرا لتطور العقليات خاصة لدى الشباب فانه ليس من باب المجازفة الاقرار بأن هذه المركزية (الاتحاد العام) ستدفع البلاد يوما الى نزعة عمالية وطنية دون أن تكون شوفينية. فقد كان حشاد مجسم هذه النزعة الوطنية

لا ينفك يفكر فى ذلك ولا يمكن القول أن تلامذته قد تخلوا عن هذه الفكرة » (160). ومع ذلك لم يكن أحمد بن صالح الوحيد الذى تردد ازاء اختيار النزعة العمالية فى نفس سنة 1955. وبالفعل فقد تبخرت بعض الاوهام اذ أصبح من الاكيد أن قيادة الحزب الدستورى الجديد التى سيتقلص تأثير العمال فيها (161) لم تكن قابلة لتغيير حزبها الى حزب عمالى زيادة على أنها كانت رافضة السماح بصفة قطعية لتكوين حزب يمكن له افتكاك جزء هام من منخرطيها. يضاف الى ذلك أن الحزب الدستورى يملك امكانيات تؤهله لجعل الحركة النقابية تابعة له لذلك اكتفى الكاتب العام للاتحاد فى لقاء خاص « بمجرد الاشارة الى مشروعه الذى يحظى بمكانة كبيرة لديه وقد حدده فى لقائه بقادة اشتراكيين فرنسيين، كنا قد أشرنا اليه سابقا، وتمثل فى تكوين فرع تونسى للاممية العمالية وأعطى لنفسه أجلا لا يقل عن أربع أو خمس سنوات لتحقيق ذلك. وفى انتظار التطور الممكن ألا يمكن اعتبار علاقة النقابة بالحزب مهددة بخوضها لارتجال القادة النقابيين ؟ وبالفعل فهل من الممكن بالنسبة للقادة النقابيين اتخاذ بعدا كافيا تجاه حزب ربطتهم به علاقة متينة خلال مرحلة النضال من أجل التحرر الوطنى خاصة وقد ناضل بصلبه عدد كبير من النقابيين الذين كانوا طرفا فى صراعات هذا الحزب الداخلية ؟

ثم أليس رفض السعى من أجل اتخاذ هذا البعد يعنى رفضا لمبدأين كان حشاد حريصا عليهما وهما استقلالية النقابة والاحتراز من الاحزاب السياسية ؟ ولئن رفض أحمد بن صالح تشريك المركزية العمالية فى حكومة بن عمار المتشكلة سنة 1954 وكان بذلك وفيا « للتقاليد الثورية » للمنظمة ولتعاليم حشاد الذى نقد النقابيين الفرنسيين لمجرد طرحهم مسألة المشاركة فى الحكومة » (162)، فانه بعد الاستقلال الداخلى سيخضع لالحاح بورقيبة والحاح الحزب الدستورى الجديد وسيقبل تشريك أربعة على الاقل من القادة النقابيين المعروفين بالحكومة. أفليس من السهل أن نشك فى مدى استمرارية نضال حشاد الذى يعتبر أحمد بن صالح نفسه وفيا له ؟

يمكن القول أنه لم يقع انصهار النزعة «النقابية الثورية» بالنزعة «النقابية العمالية » فى صيغة متكاملة وهذا ما جعل الحركة النقابية الوطنية التونسية تفتقر الى بلورة نظرية وتكريس ممارسة متسقة تضمن لها استقلاليتها ووحدتها.

وواضح أن المكونات الموروثة عن هذين المفهومين للعمل النقابى استعملا دون أن يمتزجا ليعطيا مفهوما متكاملا. ان غياب الافاق الواضحة الناتجة عن ذلك جر القيادة النقابية لترددات كثيرة ولتراجعات عدة وذلك فى فترة الاستقلال. وقد حلت الاضرابات التى شنت للضغط على الحكومة ابتداء من جوان 1955 بمختلف قطاعات الاقتصاد التونسى فى غموض تام : مثلًا الغاء اضراب 10 أوت على اثر وعود ضبابية من الحكومة. فهناك اذا سعى للهدنة وبالتالى لفك التعبئة نظرا للعجز عن جعل الحزب الدستوري الجديد حزبا عماليا وهو ما طمح اليه القادة النقابيون ونظرا لعدم الاقدام على تكوين حزب اخر. ولعل ذلك هو الذى جعل الاتحاد يعمل باعتباره حزبا ونقابة فى الان نفسه.

وقد وقع حادث سنة 1956 يمكن أن يصور لنا هذا التردد الموحى لتناقضات حادة تمثل ذلك فى أن تعليقا كان مكتوبا صحبة صورة بنشرية تعكس أشغال المؤتمر السادس فبعد أن كان التعليق : « المجاهد الأكبر وزعيم العمال يـزور صوت العامل » اكتفى فيها بـ « المجاهد الاكبر يزور صوت العامل » (163). ان وضعية كهذه لحبلى بانقسامات حادة اذ ستتجلى هشاشة وحدة العمال والموظفين حول النقابة كهشاشة التأليف بين مختلف العناصر المكونة للمذهب النقابى الذى يبدو أنه أخذ فى تبلور تحت قيادة حشاد.

القصور عن بلورة رؤية نقابية متكاملة :

لمحاولة فهم عدم امكانية صياغة رؤية نقابية متكاملة وثابتة نجد أنفسنا مضطرين الى تتبع تطور تفاعل مختلف العناصر النابعة من مختلف التصورات النقابية. وكنا رأينا أن النقابات المستقلة استوحت الكثير من الحركة النقابية الثورية فى تعليل مواقفها ضد الكنفدرالية العامة. وقد تواصل الاحتراز ازاء الاحزاب بعد انسحاب مسعود على سعد، ورغم أن تكوين الاتحاد العام سارع بمسار التسييس وفرض علاقات مع الحزب الدستورى الجديد والقديم وكان مناضلو الحزبين من الاجراء منظمين فى صلب المركزية النقابية بقيت مسألة استقلالية الحركة النقابية ازاء الاحزاب السياسية من المشاغل الكبرى. وقد طرح حشاد نفسه ممثلا لكل « العمال المنتمين لكل الاحزاب أو غير المنتمين لاى حزب » (164). وهو يسقط اذا من ذهنه الاجراء الشيوعيين والاجراء

الاخرين المنظمين بالاتحاد الاقليمى للكنفدرالية العامة للشغل التى أصبحت « الوستيتى ». وفى ذلك حرص معلن على ارادة الظهور بمظهر الممثل الوحيد والحقيقى لكل الطبقة العمالية التونسية. وعلى هذا الاساس من البديهى أن الحركة النقابية الوطنية التونسية ترفض كل أولوية لاى حزب سياسى كان. بقى هذا الرفض اذا مع الاحتراز ازاء الاحزاب أحد ركائز المذهب النقابى. وهذا التصور يمكن التوفيق بينه وبين نوع من التقارب مع النظرية « الاشتراكية الديمقراطية » حيث يعتقد فى هذه النظرية أن لكل من الاحزاب والنقابة ميدانها الخاص بها ولكن ينبغى أن يتعاونا فى النضال من أجل التحرر الوطنى.

وطالما أن للاتحاد العام استراتيجية متميزة عن استراتيجية الاحزاب السياسية وطالما أن له علاقات طيبة مع حزبى الدستور ليس هناك تداخل بين صلوحيات المنظمة النقابية ومهام المنظمات السياسية. ولكن بداية من سنة 1950 ـ 1951 وصل تسيس المركزية النقابية الى درجة طغت فيها المطالب الوطنية على المطالب الاخرى وأصبحت المهام الاستراتيجية مماثلة أو تكاد لاستراتيجية الحزب الدستورى الجديد. وبالفعل فان القادة النقابيين الذين لا يهادنون العدو الامبريالى كانوا بانضمامهم للسيزل ملتقون مرة أخرى مع استراتيجية الحزب الدستورى الجديد الذى كان يبحث عن سند الامبريالية الامريكية. يضاف الى ذلك الصعوبات التى لقيتها علاقات الاتحاد بالحزب الدستورى القديم وكذلك تصاعد القمع كل ذلك يقتضى البحث عن حليف « ولا يمكن للمركزية النقابية أن تحصل عليه الا بتشديدها على النزعة المعادية للشيوعية » (165). ولم يكن بتونس سند أقوى من سند الحزب الدستورى الجديد ومعه سيفرض توطيد العلاقات الى درجة قلصت من الاستقلالية النسبية للاستراتيجية النقابية الا أن وجود زعامتين متميزتين وصياغة برنامج اقتصادى وكذلك التوجه لصالح النزعة العمالية كل ذلك أشعر النقابيين أنه بنضالهم مع الحزب الدستورى الجديد من أجل التحرير السياسى لا يجب أن ينسوا مطالبهم الخاصة المؤهلة لمرحلة لاحقة. ولتحقيق هذه المطالب الاجتماعية والاقتصادية وقع طرح تكوين حزب أعتبر أداة أنشأتها النقابة بغية فرض اتخاذ اجراءات على المستوى التشريعى لصالح العمال. هذا هو التصور ذو الملامح الغامضة نسبيا الذى كان يحمله حشاد عن مرحلة ما بعد الاستقلال اذ لم يكن مؤسس الاتحاد العام منظرا اديولوجيا ويبدو أنه كان ذا معرفة محدودة نسبيا بالنزعة العمالية.

وهكذا فى سنة 1951 يبدو أن تأثير النزعة النقابية الثورية قد تقلص كثيرا لصالح النظريات الاصلاحية وخاصة منها النزعة العمالية رغم أن مصطلحات النزعة النقابية الثورية بقيت مستعملة.

ومن الاكيد أن المواضيع التى وقع الدفاع عنها من طرف مختلف هذه المفاهيم النقابية لم تكن تتعارض دوما، مثل مسألة أولوية النقابة على الحزب التى نجدها لدى أصحاب النزعة العمالية والتى يمكن أن نجدها تطابق مشاغل نزعة النقابيين الثوريين الا أن هناك بعض المواقف المتناقضة جذريا مثل الموقف من الدولة. فالنقابيون الثوريون ينعتون الدولة بأنها جهاز السيطرة البورجوازى، ويعتبرونها العدو الذى ينبغى القضاء عليه مفكرين فى سلاحهم المفضل : الاضراب العام. بينما يتحدد العمل النقابى فى اطار الشرعية والديمقراطية البرجوازية فى نظر النزعة العمالية ويقع طرح تحرير الطبقة العاملة دون اللجوء بالضرورة الى تحطيم جهاز الدولة البرجوازى بالعنف. وبالنسبة لحشاد فان القضاء على الدولة الاستعمارية أمر ضرورى لتحرير الشعب التونسى سياسيا فسعى الى تطبيق مبادىء النزعة النقابية الثورية على الواقع التونسى المتميز بأولوية النضال من أجل الاستقلال الوطنى وضرورته، ولتحقيق هذه المهمة الاستراتيجية من المؤكد أن الطبقة العاملة لا ينبغى أن تنعزل. والاضراب العام لا يمكن أن يكون السلاح : الاخير والوحيد وتوجه بعض النقابيين لاختيار حرب العصابات ويبدو أنهم بادروا بذلك مستخلصين ذلك من تجربة لينين بعد ثورة 1905 المجهضة بروسيا وتمثل ذلك فى اعتقادهم بـ « ضرورة الكفاح المسلح لان الاضراب العام أصبح شكلا باليا ». ولكن هذا لم يمنع من أن يحتل الاضراب العام مكانة بارزة فى استراتيجية الاتحاد العام. وقد كان له تأثير كبير على العمال المناضلين حتى تاريخ استقلال البلاد. ومن الاحداث الدالة ان أحمد بن صالح رأى نفسه مضطرا فى التقرير الادبى المقدم بمؤتمر 1956 على الرد على من كانوا فى صلب المركزية يقارنون بين ما كان عليه الاتحاد العام قبل وبعد جويلية 1954، وكانوا يقولون « لم يقم الاتحاد العام منذ عامين باضراب عام » وكان رد أحمد بن صالح « هم يحبون الاضراب العام لماذا ؟! ... لا يعرفون !.. قد كنا نقوم بالاضراب العام تدعيما لكفاح الامة ومساهمة فعالة فى تحطيم جهاز الاستعمار. على أن هاتين السنتين رأينا الكفاح الاجتماعى الحق يدخل فيه الاتحاد بدون اعتبارات

سياسية عامة، ذلك لان الاعتبارات القومية أخذ ينتهى مفعولها على سياسة الاتحاد، اذ أصبحنا اليوم دولة مستقلة لا يقوم فيها الاتحاد باضراب عام لانه مثلما ساهم فى تحرير البلاد يساهم فى الحكم وفى السياسة الشعبية وفى بناء الدولة ... » (166).

ورغم هذا الموقف بقيت شعارات النزعة النقابية الثورية ذات صدى لدى منخرطى الاتحاد، وتأثير هذه الشعارات سيسهل على الحبيب عاشور مواجهة أحمد بن صالح. وفعلا فان كل حملة الاتحاد التونسى للشغل الذى سيكونه فى أكتوبر 1956 كانت « مركزة على ضرورة الابتعاد عن تسييس الحركة النقابية بصورة مفرطة » وقد صرح المنشقون « اننا لا نريد حركة نقابية تكون مطية للوصوليين » (167). وهكذا فان هؤلاء المنشقين سيستغلون الحس العمالى لدى الشغالين بتصريحهم أنهم سيعارضون مشاركة الاتحاد العام فى السلطة. وبنقدهم لما كان البعض منهم يسميه « النقابة التى يسيرها الوزراء ». وفى الحقيقة نعلم اليوم أن بعض مشجعى الانشقاق كانوا يبحثون قبل كل شىء عن اضعاف بن صالح وفى نفس الوقت اضعاف المركزية النقابية التى أصبحت حليفا عنيدا بالنسبة للحزب الدستورى الجديد. ولكن لم يتمكن الحبيب عاشور من جلب عدد هام نسبيا من العمال رغم أنه كان معروفا بكونه مناضلا فى الحزب الحاكم الا لان شعاراته كانت تؤثر تأثيرا كبيرا على القاعدة النقابية التى كان يتمتع لديها بمصداقية مرتبطة بالدور الذى لعبه فى فترة تأسيس الاتحاد العام. وخلالها كانت الشعارات النقابية ذات النزعة الثورية تحتل الصدارة فى العمل النقابى. وعلى الرغم من ذلك فان هذا الرجل الذى ساهم مساهمة نشيطة فى تأسيس المركزية النقابية التونسية سيجد نفسه طرفا فى خلاف انتهى بسيطرة الحزب الدستورى الجديد على الاتحاد. ولذا نرى من الضرورى التعرف على شخصيته.

كان الحبيب عاشور رفيق صبا حشاد وقد ولد مثله بأوساط الصيادين بجزر قرقنة. وقد تعلم بنفس المدرسة الابتدائية التى تعلم بها حشاد (مدرسة الكلابين، المدرسة الوحيدة بجزر قرقنة آنذاك). وقد غادرها أيضا سنة 1928 وواصل دراسته الثانوية بتونس حيث يبدو أنه كان اتصل ببعض أوساط الحزب الدستورى الجديد. اشتغل سنة 1934 ببلدية صفاقس وشارك مع النافع وحشاد

فى تكوين نقابات الكنفدرالية العامة للشغل، ثم أصبح أحد أعضاد حشاد المقربين. وعلى عكس حشاد الذى كان « يلتهم » صحف كل الاتجاهات كان الحبيب عاشور ورغم أنه كان شديد المراس وديناميكيا يقضى وقته فى المناقشة وفى الاتصال بالناس أكثر من القراءة. وكان أكثر اندفاعا من حشاد الهادىء المتزن وقد يكون المسؤول الرئيسى عن القطيعة مع مسعود على سعد وتحمل مسؤولية كبيرة فى أحداث 5 أوت 1947. ولم يكن الحبيب عاشور مناضلا نقابيا فقط بل كان عضوا فى الحزب الدستورى الجديد على الاقل منذ 1945. وقد شارك فى أفريل 1945 بصفة نشيطة فى اعداد رحيل بورقيبة سرا الى الشرق. وقد قضى بورقيبة الليلة بمنزله وهذا هام جدا لان قادة الحزب الدستورى الجديد الجهويين لم يكونوا على علم بمرور الزعيم. فهل تولى عاشور تقويض الاتحاد بايعاز من الحزب الدستورى الجديد؟ الظاهر أن الامر غير ذلك لان عاشور كان فى تلك الفترة نقابيا قبل كل شىء وهو ما يفسر لنا خلافاته مع عضو اخر فى الحزب الدستورى ونعنى بذلك محمد الميلادى. ففى عالم ثنائية الخير والشر مثلما هو الشأن بالنسبة للعالم المستعمر يبدو أن عاشور اعتبر الحزب الدستورى الجديد من قوى الخير وقد التزم تدريجيا ودون تردد بخدمة هذا الحزب. وليلة 5 أوت 1947 بينما كان حشاد يدعو الى الهدوء كان عاشور يبحث عن مواجهة ويبدو أنه قال لمساعديه قبيل الصدام : « ان الدم سيسيل ». وقد ذكر سنة 1970 أن « الاتحاد شن الاضراب العام يوم 4 أوت لا للمطالبة بالرفع من الاجور ولكن لتدعيم النشاط الذى قام به المجاهد الاكبر بالخارج للتعريف أكثر بالقضية التونسية » (168). ولئن كان فى هذا التصريح وجود أصداء من الوضعية السياسية سنة 1970 فلا يمكن استبعاد أن ذلك كان موقف عاشور الشخصى سنة 1947، فالحقيقة الثابتة تقريبا أن الاتحاد لم يسع الى مواجهة دامية فى أوت 1947. والظاهر أن حشاد عاب على عاشور وهو ما زال بالمستشفى التطورات التى حصلت من جراء الاحداث. وعلى العكس من حشاد لم يعرف عاشور استغلال البرجوازيين التونسيين مما جعله مهيئا للايمان بـ « التونسى » بكل ما تتضمنه العبارة من تجريد اذ فى اجتماعات الحزب الدستورى كان العمال والبرجوازيون يجلسون جنبا الى جنب ما دام هدف الاستقلال هدفهم جميعا. فى هذا الاطار قوى الشعور الوطنى بل تدعم الى جانب أن قطاع (البلدية) حيث كان عاشور يعمل خاضع للدولة وبالتالى « فان جهاز سلطة الدولة ليس أداة

تستعمل وسيطا للسيطرة الاقتصادية على المجتمع (بل) هو هذه السيطرة ذاتها » (169). وسيترتب عن ذلك « ذوبان الوعي الطبقي في الوعي الوطني ». هذا المسار برز في 5 أوت 1947، فالنضال ضد الاستعمار بالنسبة لعاشور اذا سوف لن يسبق فقط النضال ضد الرأسمالية ولكن سيتقلص هذا النوع الثاني من النضال، وسيذكي غياب الممارسة النقابية لمدة سبع سنوات هذا التصور. فبعد أحداث 5 أوت 1947 حكم على الحبيب عاشور بخمس سنوات سجنا وبعشر سنوات حضر اقامة، وبعد خروجه من السجن على اثر تخفيف الحكم عليه أبعد الى زغوان في اقامة جبرية وعاد الى صفاقس في أواخر سنة 1954 حيث استرجع مهمة الكاتب العام للاتحاد الجهوي. وقد ساهم مساهمة نشيطة في اعداد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي انعقد في نوفمبر 1955 وساهم في ذلك على أساس أنه من الرجال الذين يثق فيهم بورقيبة. وقد كان وفيا للحزب الدستوري الجديد وخاصة لبورقيبة. وكانت الارضية مهيئة لبذور الانقسام داخل الاتحاد اذ طرحت مسألة السلطة بعد خطاب مونداس فرانس. وبدأ الاحساس بنوع من الفراغ الاديولوجي ذلك أن الاتحاد العام ليس له نظرية متكاملة عن الدولة وعن دورها وعن محتواها. وقد واجه الاتحاد اشكاليات لا يملك لها حلولا جاهزة، أفليس من الصعب التوفيق بين المشاركة في الحكومة والطموحات النابعة من النزعة النقابية الثورية ؟ ثم أليس التخلي عن جهاز الدولة لصالح ممثلي البرجوازية وحدهم يعني تفريط الاتحاد في فرصة تاريخية ؟ وهل كان من الممكن المشاركة في الصراعات الداخلية للحزب الدستوري الجديد وفي نفس الوقت طرح امكانية تكوين حزب آخر ؟

وقد بدأ الاتحاد العام قبيل الاستقلال الداخلي في تناقض واضح مع شعارات النزعة النقابية الثورية التي ما زال يلوح بها وذلك لان الاتحاد العام كان بمثابة التنظيم المزدوج فهو في نفس الوقت حزب ونقابة. هذا الطلاق بين ما يمارس وما يقال يعبر عن تطور نحو النزعة الاصلاحية. فقد كرس التقرير الادبي لمؤتمر سبتمبر 1956 هذا الانزلاق نحو نزعة نقابية اصلاحية طرحت جانبا « كل الافاق البعيدة قاعدتها الوحيدة التحرك العملي، مبدؤها الوحيد التواجد في المراكز التي يمكن التحرك فيها بنجاعة » (170). وفعلا فقد وقعت الاشادة في التقرير الادبي بمزايا المشاركة في الحكومة وفي مختلف اللجان الاقتصادية التي شكلتها الحكومة التونسية.

وخلاصة القول أن العناصر الموروثة عن مفهوم النزعة النقابية الثورية قد تخلت عنها الحركة النقابية ونجد أنفسنا ازاء ذلك مدفوعين الى طرح السؤال التالى : ما هو العنصر المحدد فى الظروف الموضوعية التى تطورت فيها الحركة النقابية الوطنية التونسية وكان وراء غياب صيانة نظرية نقابية تحتل النزعة النقابية الثورية بها مكانا بارزا مثلما أراد حشاد ذلك بعيد القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل؟. نعتقد أنه يجب أن ننطلق من تأخر نمو قوى الانتاج بالمقارنة مع الظروف التى نشأت فيها النزعة النقابية الثورية بفرنسا. فعلى عكس فرنسا ان الاحزاب التى تدعى أنها عمالية والتى كانت تتنافس من أجل كسب ود الاجراء لم تنغرس فى صلب الطبقة العمالية ولم تكن أحزابا وطنية. ويحتل هذا العامل أهمية قصوى خاصة وأننا فى مجتمع مستعمر يرجع تخلف نموه الاقتصادى وكافة الامراض الاخرى التى تعانى منها البلاد الى الامبريالية. ان تطور قوى الانتاج المتميزة باستمرارية علاقات الانتاج الما قبل رأسمالية فى القطاعات التى كانت بأيدى التونسيين لا يسمح بانبثاق وعى طبقى يمكن أن يصمد أمام كل المحن. ورغم تطور الوضعية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى رأينا الوعى الوطنى يحتل المرتبة الاولى ويسعى الى طمس كل الاعتبارات الاخرى.

الى جانب ذلك فان الانشقاق النقابى لسنة 1944 قد تم أساسا ضد الحزب الشيوعى وقد اعتبر هذا الحزب نموذج الاحزاب التى تقسم الطبقات العمالية كما تشير الى ذلك النزعة النقابية الثورية. على العكس من ذلك تجلى الحزب الدستورى شيئا فشيئا كنوع من تجمع للقوى الحية « للامة التونسية » حيث كانت قيادته البرجوازية الموالية للغرب حريصة على ازاحة الشيوعيين التونسيين أكيد أن رفاقا شيوعيين وغيرهم كانوا بأماكن العمل مع الاتحاديين وكذلك الاضرابات التى شنت بالتنسيق مع الكنفدرالية العامة للشغل ثم مع الوستيتى تذكر نقابيى الاتحاد بأن الحزب الدستورى الجديد لا يمثل كل الامة التونسية. ثم ان وجود قوى اجتماعية فى صلب هذا الحزب ذات مصالح اقتصادية تختلف بوضوح عن مصالح الطبقة العاملة ساهم فى اذكاء الحذر ازاء كل حزب، هذا الحذر الذى تدعو له النزعة النقابية الثورية، الا أن بلورة برنامج اقتصادى كما طرحه حشاد ثم ابن صالح كان الاجراء الوحيد الملموس المتخذ من قبل النقابيين لحماية أنفسهم من امكانية السقوط تحت سيطرة تبعية للبرجوازية التونسية.

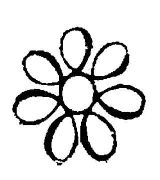
وبالفعل عندما تخلصت الحركة النقابية الوطنية التونسية من وهم النزعة النقابية الثورية المتمثل فى الاعتقاد بأن النقابة هى الاداة الطبقية الخالصة والكفيلة وحدها بضمان تحرير الطبقة العاملة، وجدت الحركة النقابية نفسها شديدة الارتباط بالحزب الدستورى الجديد لتتمكن من طرح امكانية خلق حزب بروليتارى على مدى قصير حتى وان كان حزبا عماليا. وقد اندفعت الحركة بأمل جر الحزب الوطنى الى تبنى وجهات نظر اقتصادية واجتماعية مماثلة لوجهات نظر الاتحاد العام، مع الاخذ بعين الاعتبار بمصالح الجماهير الشعبية (خاصة صغار الفلاحين وصغار التجار والصنايعية). وهكذا لم تحل الحركة النقابية المشكلة المتعلقة بالاطار الذى يمكن أن يحقق وحدة الشعب التونسى حول الطبقة العاملة والظاهر أن النقابيين بقوا مترددين حتى بعيد الاستقلال بين التخلص من الجناح الرجعى فى صلب الحزب الدستورى الجديد ممثلا فى من كان ابن صالح يسميهم بـ « بعض المستغلين التونسيين » (171) وبين تكوين حزب جديد. ان الحل الثانى قد كانت له بالتأكيد جاذبية أقوى « فوحدة العملة الفلاحيين ووحدة العملة عامة فى هذه البلاد مع صغار المزارعين من شأنها أن تحقق العدالة الاقتصادية » (172). يتعلق الامر اذا بتشكيل « كتلة » ضد كبار الملاكين. وعلى الجملة كان طرح تجاوز الوحدة القومية قد فرض نفسه، لكن القيادة البورقيبية بالحزب الدستورى الجديد كانت ترى أن هذه الوحدة القومية ينبغى أن تتواصل لما بعد الاستقلال.

ان تحقيق مهمة كهذه أمر صعب بالنسبة للاتحاد العام خاصة أنه منذ اغتيال حشاد قويت هيمنة الموظفين على المركزية النقابية. أليس من السهل استيعاب مجموعة اجتماعية من هذا الطراز واستيعاب البروقراطية النقابية من قبل دولة تونسية حديثة التكوين فى حاجة ملحة للاطارات وهى قابلة لمنح شريحة الموظفين والبروقراطيين بالاتحاد مناصب تفوق أهميتها مؤهلاتهم ؟!

ومما زاد المسألة صعوبة غياب نظرية نقابية متبلورة ومتكاملة اذ يسهل ذلك الغياب على الموظفين والبروقراطيين حرمان النقابيين من اديولوجية ناجعة تحميهم من الاديولوجية البرجوازية. وقد كان هذا النقص النظرى ذا وزن على القاعدة العمالية التى تضاعف سوء تكوينها النقابى بنقص التكوين المدرسى والثقافى وبانتشار الامية. ونتج عن ذلك عجز « التضامن النقابى » عن تقليص أشكال تقليدية من التضامن. وقد أظهر انقسام 1956 والنزاع الذى صاحبه استمرارية النزعة الجهوية فى صلب الطبقة العاملة.

ونعتقد أن التطور الاقتصادى والاجتماعى البطىء واللا متكافىء بالجهات ليس هو السبب الوحيد لهذه الظاهرة. فقد كان لمقاومة الحزب الشيوعى بتونس الى جانب البرجوازية التى دعت الى رفض كل ما يأتى من الشيوعية التى حصرتها فى الالحاد دور ما. وفعلا فان اللجوء الى التضامن الاسلامى واستعمال نماذج أخرى من التضامن التقليدية مثل التضامن الجهوى أو القبلى لاضعاف الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى (الوستيتى) ذى التوجه الشيوعى ساهم بالتأكيد فى تأخير انتشار الوعى الطبقى على هذه العوامل المذكورة على الاقل فى بعض القطاعات. وهذا ما يفسر أن نجد بقطاع المناجم تباينات اديولوجية مطابقة أحيانا للصراعات القبلية القديمة (173).

ان توطيد علاقات الاتحاد العام بالحزب الدستورى الجديد الذى برز فى مقاومة الشيوعيين والذى لم يكن له مذهب جاهز ومتكامل أثر اذا تأثيرا عميقا على الحركة النقابية الوطنية التونسية. وسينعكس هذا التأثير على العلاقات التى عقدها الاتحاد العام مع مركزيات نقابية أخرى سنراها فى القسم الثانى والاخير.



المصادر والمراجع بالقسم الاول

(1) عن محضر المجلس النقابى يوم 10 ماى 1946

(2) رسالة مؤرخة فى 20 سبتمبر 1944 ـ وثائق خاصة

(3) لوكاتش ص 104 « التاريخ والوعى الطبقى »

G. Lukacs : Histoire et conscience de classe, Ed. de Minuit, Paris 1960

(4) ج مينود ـ أنيس صالح باى ص 42، ذكر سابقا

(5) ج فيشر : النقابات وحركة التحرر « حضور افريقى»، أكتوبر 1960، جانفى 1961 ص 17

(6) ندوة صحفية ـ محاضرة ألقيت أمام طلبة شمال افريقيا فى 20 ديسمبر 1946

(7) حشاد، محاضرة ألقيت أمام طلبة شمال افريقيا فى 20 ديسمبر 1946

(8) ملحق II فى دراستنا بشهادة الكفاءة فى البحث

(9) توران ... ص 305

(10) حمزاوى ... ص 326

(11) توران...ص 311

(12) يمكن التذكير بخطاب 26 نوفمبر 1950 الشهير « أحبك يا شعب »

(13) على الاقل بالنسبة للنصوص التى نملكها

(14) أنقل هنا تعريف حشاد للنقابة كما نسبه عضو قديم للهيئة الادارية وأحد أعضاده

(15) « أخبار صفاقسية » عدد 34، 20 مارس 1946

(16) محاضرة ألقيت أمام طلبة شمال افريقيا فى 20 ديسمبر 1946

(17) تدخل فرحات حشاد فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر شعوب اسيا وأروبا وافريقيا

(18) « الحرية » عدد 37، 19 ديسمبر 1948

(19) « الحرية » عدد 33، 14 نوفمبر 1948

(20) تقرير اقتصادى واجتماعى، المؤتمر الوطنى الرابع ص 2

(21) حشاد : تونس والحركة النقابية فى « مواجهة عالمية » ص 19

(22) نفس المرجع ص 21

(23) « الحرية » 19 مارس 1950

(24) تقرير حول المشكلة القومية والتمثيل الشعبى، مؤتمر 1951 ص 1

(25) نفس المرجع ص 52

(26) نفس المرجع السابق ص 48

(27) نفس المرجع السابق ص 51

(28) نفس المرجع السابق ص 51

(29) عبد الوهاب مجدوب « الحركة النقابية المغربية » باريس 1965. رسالة دبلوم الدراسات العليا فى العلوم السياسية ص 50

(30) النص الكامل للمذكرة ورد بـ «السنة السياسية» باريس 1951. وجريدة لومند 18 ديسمبر52

(31) « فرونك تيرار » 6 ـ 7 ـ 1952

(32) لونتان A P Lentin قوة جديدة بافريقيا : النقابات بـ « آفاق » جانفى 1958 ص 17 ـ مقالة ص 13، 22

(33) سيمون لاكوتور : النقابات بافريقيا الشمالية ، ص 12 (دراسة غير منشورة)

(34) دابنار قيران ـ فرحات حشاد ـ افريقيا الشمالية وأمريكا « منبر الشعوب »، مارس أفريل 53 عدد 1 ص 9 ـ 22

(35) بارك، فكرة الطبقة فى تاريخ العرب المعاصر « كراسات السوسيولوجيا العالمية ». مجلد XXXVIII جانفى، جوان 1965 ص 169

(36) عدد 1، يوم 13 ديسمبر 1952

(37) كميل أيمارد : فاجعة فرنسا بشمال افريقيا. مطبوعات أبناء أيمون الاربعة 4 Fils Aymon باريس 1958 ص 117 ـ 118

(38) نقلت بالابسرفاتور عدد 135 فى 11 ديسمبر 1952

(39) الاربعون شخصية التى استشارها الباى من بينهم فرحات حشاد الذى رفض المشروع التونسى

(40) رسالة من فرحات حشاد الى النورى البودالى الكاتب العام المساعد للاتحاد نشرتها صحيفة فرونك تيرار فى 10 ديسمبر 1952، ثم نشرتها « الثورة البروليتارية » عدد 370، فيفرى 1953 ص 24

(41) الابسرفاتور 18 ديسمبر 1952 عدد 136 ص 8

(42) ارهاب الدولة فى « الثورة البروليتارية » عدد 369. سلسلة جديدة عدد 68 جانفى 1953 ص 3 ـ 6

(43) أرشيف الاتحاد العام التونسى للشغل، وقد نقل هذا النداء فنيش ص 216 ـ 221

(44) النقابات بالمغرب 1962 ص 20

(45) ج. مينو و أ. ص باى ص 118

(46) وثيقة بعنوان « حقيقة الحركة النقابية من 1936 الى يومنا هذا » الملحق الثانى لرسالة الكفاءة فى البحث ص 122

(47) تقرير عن المؤتمر العالمى ضد الامبريالية « تقرير عن أول محاضرة عالمية لشعوب أروبا ـ اسيا وافريقيا ضد الامبريالية » باريس من 18 الى 21 جوان 1948 الصحافة اللندنية العالمية ص 21

(48) المستقبل الاجتماعى عدد 13 السبت 10 جوان 1944

(48 مكرر) Le travailleur tunisien عدد 6، 1944 ذكره ماميى Mamet) ص 131

(49) الحزب الشيوعى التونسى : المدرسة الاساسية. الدرس الثالث، الشيوعيون والامة ص 20 ـ 21 (ليست مؤرخة والارجع أن التاريخ 1946)

(50) J. Monétor ص 170، نفس المرجع

(51) Cours agrégation - Capès Année : 1972 - 73. Gallissot n° 5 Université Paris - Sorbonne

(52) موجز ملخص قدمه مكتب اللجنة العالمية لمحبى الحرية، باريس ص 374 (النص الفرنسى)

(53) بلحسن خيارى « فى سبيل وحدة الطبقة العاملة التونسية والعالمية » « الحركة النقابية العالمية » عدد 7 جويلية 1950 ص 31 ـ 32

(54) محمد النافع : ما هى المسألة التونسية ؟ الديمقراطية الجديدة عدد 8 أوت 1950 ص 436 ـ 439

(55) عدد 349 مارس 1951 ص 1

(56) حشاد ـ الحركة النقابية بشمال افريقيا مذكور ص 188

(57) النص الكامل لخطاب حشاد بسان فرانسسكو وقد نقل خاصة فى نص « سعيدان» ص 153 ـ 158

(58) الحركة النقابية بشمال افريقيا مذكور ص 188 ـ 189. التأكيد من الكاتب

(59) ص 51. التكأيد من الكاتب

(60) محمد النافع : اصلاحات بتونس ؟ الديمقراطية الجديدة عدد 2. فيفرى 1952 ص 93 ـ 96

(61) أ. بول لونتان A P Lentin الحركة الوطنية بتونس : الجذور والتاريخ عدد 35 كراسات عالمية أفريل 1952 ص 59 ـ 80

(62) نفس المرجع ص 79

(63) كراسات الشيوعية عدد 2 فيفرى 1952 ص 224

(64) سزيموسكى Szymansky مذكور سابقا صه 75

(65) الابسرفاتور عدد 93، 21 فيفرى 1952

(66) لقد ذكر مثلا فى فيفرى 1952 أن الصحف الشيوعية لم تحجر خلافا للصحف الوطنية

(67) عدد 11 ـ 12 ديسمبر 1953، ص 1169 ـ 1179

(68) ج. مونيتا ص 175 ذكر سابقا

(69) ذكر ذلك سزيمونسكى ص 65 ـ 66

(70) ديمقراطية جديدة عدد 6، جوان 1955 ص 349 ـ 352

(71) التقرير الادبى لمؤتمر 1956، ص 57

(72) علاشى، ذكر سابقا ص 11

(73) كارل ماركس : (18 برومار ...) ص 54
Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte - Ed. Sociales, Paris 1969

(74) نفس المرجع ص 50

(75) الملحق /II من دراستنا لشهادة الكفاءة فى البحث

(76) أعدت محتوى شهادة أحد أعضاء الهيئة الادارية

(77) سواء تعلق الامر بفترة ما قبل اضراب المدابغ بصفاقس أو قبيل 4 أوت 1947

(78) نقلنا خلاصة محتوى شهادات كثيرة

(79) نقله فنيش، مصدر مذكور ص 55 ـ 56

(80) نقله ماماى مرجع مذكور ص 188 ـ 189

(81) « ثورة بروليتارية » عدد 306. أوت ـ سبتمبر 1947 ص 15 ـ 16

(82) فيما يخص هذا الحادث لا نملك الا شهادات شفاهية

(83) نفس المرجع ص 118

(84) تونس وفرنسا مصدر مذكور سابقا ص 388

(85) أنظر « الرسالة » 16 سبتمبر 1949

(86) محمد النافع. الاصلاحات بتونس. مصدر مذكور ص 94

(87) بلحسن خيارى : « فى سبيل وحدة الطبقة العاملة التونسية والعالمية » الحركة النقابية العالمية عدد 7 1950 ص 31 ـ 32

(88) ذكر ذلك حسن السعداوى « الوحدة العمالية والوطنية » البرجوازيون بتونس. الحركة النقابية العالمية عدد 8 ـ 9، أوت ـ سبتمبر 1950 ص 47

(89) تقرير عن المسألة الوطنية والتمثيل الشعبى، مؤتمر 1951 ص 52

(90) تقرير عن العلاقات الخارجية مؤتمر 1951 ص 38

(91) جان روس : حذارى يا تونس، باريس 1952 ص 36

(92) ديسنتى Desanti ص 193 ذكر سابقا

(93) الهادى نويرة : الحزب الدستورى الجديد : مميزاته النفسية والسياسية « السياسة الخارجية » عدد 3 جوان ـ جويلية 1954 ص 319

(94) مصدر مذكور سابقا ص 232

(95) ورد هذا الخطاب بالوثيقة التى نشرها هذا الحزب ص 67 ـ 70. وكذلك بالتقرير الادبى لمؤتمر الاتحاد سنة 1956 ص 67 ـ 70 أيضا

(96) جان لاكوتور : أربعة رجال وشعبهم ـ حول الافراط فى السلطة والتخلف. باريس 1969 ص 145 دار Seuil

(97) عدد 93. 21 فيفرى 1952

(98) الحبيب بورقيبة : المشكلة الفرنسية التونسية مشكلة سيادة. العصور الحديثة عدد 77 مارس 1952 ص 1567 ـ 1575/ص 157

(99) عدد 77. مارس 1952 ص 1539

(100) رومان فاجانس : طوارىء بافريقيا الشمالية. باريس 1953 ص 330 نشر
Roman Fajans : Alerte en Afrique du Nord - J. Peyronnet et Cie

(101) كونجكتور Conjoncture : نشرية الاعلام الاقتصادى، شهرية تصدرها وزارة الاقتصاد الوطنى بتونس عدد 5، سبتمبر 1974

(102) أيمارد، ص 125 ـ 126 مصدر مذكور سابقا

(103) خطاب فى 4 مارس 1977 خلال اجتماع نظمه الاتحاد العام التونسى للشغل

(104) ف. قاراس ص 229 مصدر مذكور سابقا

(105) ص 234 مرجع مذكور

(106) مجلة الدفاع الوطنى، أكتوبر 1956 ص 1216 ـ 1229

(107) أ. لوبال : حرب العصابات بتونس « الابسرفاتور » عدد 93، 21 فيفرى 1952 ص 14

(108) سيمون لاكوتور ص 13 مرجع مذكور

(109) التقرير الادبى المقدم فى المؤتمر الرابع. مارس 1951 ص 13 (النص الفرنسى)

(110) أنظر الوثيقة التى حررها الحزب عن مؤتمره الخامس « التقرير الاقتصادى والاجتماعى » ص 86 ـ 101 ولائحة المسائل الاقتصادية والاجتماعية ص 125 ـ 131

(111) روجى ستيفان : لا وجود لمشكل بدون حل « La Nef » السلسة الجديدة، كراس عدد 2 ـ مارس 1953 ص 193

(112) الهادى نويرة ص 321 مصدر مذكور

(113) ص 14 ... التأكيد من الكاتب

(114) ميشال كامو : مفهوم الديمقراطية فى فكر القادة المغاربة،
باريس 1971 ص 29 نشر الـ CNRS

(115) تقرير عن المسألة الوطنية والتمثيل الشعبى : المؤتمر الرابع للاتحاد 1951 ص 48

(116) التقرير الادبى للمؤتمر الرابع (سبتمبر 1956) ص 20

(117) ذكره علاشى ص 15 مرجع مذكور

(118) لاكروا. سبتمبر 1956، ذكرة براديس ص 35

(119) ذكره جان توستان : اسبرى Esprit ديسمبر 1955 ص 1900

(120) اويس برسوت Louis Bersot : اليوسفية. عرض فى 7 صفحات. 28 نوفمبر 1958. مركز الدراسات الادارية العليا حول افريقيا واسيا الحديثة. مجلد 139 عدد 2177 ص 2

(121) ايلى كوهن حدرية Elie Cohen Hadria : من الحماية الفرنسية الى الاستقلال التونسي. ذكريات شاهد اشتراكى. نيس 1976 ص 68 نشر CMMC

(122) الزهراء. 14 جانفى 1947 عدد 11 ص 279

(123) أرشيف الاتحاد العام التونسى للشغل

(124) أوريول. ملحق IX . ملاحظات مشرى : الوضعية السياسية بتونس بعد الحكومة « المستقلة » (23 أوت) مرجع مذكور

(125) الثورة البروليتارية عدد 306 ـ 307. أوت ـ سبتمبر 1947 ص 143/15

(126) نفس المرجع عدد 308 أكتوبر 1947 ص 177/17

(127) « بتى ماتان » Petit Matin عدد 864. 24 ديسمبر 1947

(128) من بين أشهر منشطى المجلة : مرسو بيفارت وايف ديشيزال

(129) جان روس : محاولة لبعث أممية الشعوب المستعمرة « اسبرى » Esprit عدد خاص جويلية 1949 ص 965

(130) ثورة بروليتارية : سلسلة جديدة عدد 68 جانفى 1953 ص 7

(131) ذكر ذلك كوهين حدرية ص 320 ـ 322 مرجع مذكور سابقا

(132) قد نقل نص لائحة 7 جويلية 1946 كوهين حدريه. ص 315 ـ 317. مرجع مذكور

(133) لائحة عن تونس صادرة عن المؤتمر الوطنى للحزب الاشتراكى (SFIO) ماى 1950.
نقلها كوهين حدرية. ص 322 مرجع مذكور

(134) تصريح لجامعة الاشتراكية فرع تونس فى 1 فيفرى 1925. كوهين حدريا. ص 311 ـ 314 مذكور سابقا

(135) كوهين حدريا. ص 229 ذكر سابقا

(136) كوهين حدريا : تونس 1952. بحثا عن حل. المجلة الاشتراكية. ص 260 ـ 272 سلسلة جديدة عدد 55 مارس 1952 ص 72

(137) بيار رمبارت Pierre Rimbart : مستقبل الحزب الاشتراكى II . الاعمار والتركيب الاجتماعى « المجلة الاشتراكية » ص 288 ـ 297 سلسلة جديدة عدد 55 ص 297

(138) توثيق سياسى ـ نشرية الحزب الاشتراكى أسبوعية عدد 127 بتاريخ 11 ديسمبر 1952 ص 1

(139) ماريوس مانيان Marius Magnen : بالمؤتمر الاشتراكى برانقون ص 179 ـ 182. « الديمقراطية الجديدة » عدد 3. مارس 1953 ص 181

(140) نفس المرجع ص 221

(141) ملحق عدد 1 لشهادتنا فى الكفاءة فى البحث ص 115 ـ 116. بصيغة المخاطب الجمع، يعنى « أنتم الذين ناضلتم فى الحركة النقابية وتعرفون القيمة التى تمثلها »

(142) نص بعنوان « الحقيقة عن الحركة النقابية من 1936 الى يومنا هذا ». مذكور فى بحثنا ص 117 ـ 122

(143) نفس المرجع ص 122. ابراز كلمة « وحدة » وارد فى النص الاصلى

(144) نفس المرجع ص 117. الابراز من الكاتب

(145) نفس المرجع ص 121. الابراز من الكاتب

(146) نفس المرجع ص 121. الابراز من الكاتب

(147) جورج لفرونك : بحوث فى المسائل الاشتراكية والنقابية 1970 ص 142 دار Payot

(148) الحرية عدد 122، 30 جويلية 1950

(149) أحمد بن صالح : تأملات فى الحركة النقابية بالشرق الاوسط «عالم العمل الحر » ماى 53 عدد 35 ص 12

(150) الحقيقة حول الحركة النقابية. مرجع مذكور سابقا ص 117

(151) قدم هذا التقرير النورى بودالى ص 35

(152) نفس المرجع ص 35

(153) استجواب لاحمد بن صالح فى جريدة لاكروا. مرجع مذكور

(154) خطاب 28 أفريل 1946 بالمسرح البلدى نقلته « النهضة » عدد 6926. 29 أفريل 1946

(155) الحزب الشيوعى بتونس : من أجل تونس حرة ومستقلة. من أجل السلام والارض والخبز. تونس 1951 ص 2 ـ 3 (النص الفرنسى)

(156) ثورة بروليتارية عدد 357، ديسمبر 1951 ص 31/383

157) الحركة النقابية بشمال افريقيا. مرجع مذكور ص 189. نشر بالعربية فى مجلة الندوة عدد 12 ـ 5 ديسمبر 1952

158) تونس ... حذارى : مرجع مذكور ص 39

159) مرجع مذكور ص 278

160) مرجع مذكور ص 321

161) يوجد نقابيان أحمد التليلى وعبد الله فرحات بالديوان السياسى الذى انتخب سنة 1955 ويتكون من 10 أشخاص زيادة على بورقيبة

162) أنظر « الحقيقة حول الحركة النقابية » مرجع مذكور ص 117

163) تمثل الصورة بورقيبة مصحوبا بأحمد بن صالح بمطبعة الصحيفة توجد الصورة بصفحة 41

164) تقرير المؤتمر العالمى حول الامبريالية. مرجع مذكور ص 21 (جوان 1948)

165) بورقيبة : تونس وفرنسا. مرجع مذكور ص 386

166) التقرير الادبى المقدم فى المؤتمر الرابع (سبتمبر 1956) ص 17 ـ 18

167) براديس. مرجع مذكور ص 38

168) « لكسيون التونسية » 6 أوت 1970

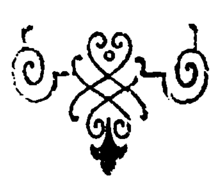
169) لوكاتش. ص 79. مرجع مذكور سابقا

170) جورج لافرونك : الحركة النقابية فى العالم. ط 6 ـ باريس 1966 ص 61 ـ 62

171) التقرير الادبى للمؤتمر الرابع (1956) ص 18

172) نفس المرجع ص 9

173) أنظر حمزاوى (صالح) ظروف ونشأة تنامى العمال بالوسط الريفى مثال عمال المناجم بالجنوب التونسى. أطروحة دكتوراه درجة ثالثة. المدرسة التطبيقية للدراسات العليا. باريس 1970 المشرف على الاطروحة جاك بارك.



القسم الثانى

العلاقات الخارجية

انه لمن البديهى أن تعكس لنا اختيارات الاتحاد فى مجال علاقاته الخارجية طبيعة الصراعات الداخلية، وأن يكون لهذه الاختيارات تأثير على نشاط الاتحاد الداخلى، فالعلاقة اذن جدلية. الا أننا نعتقد أن العوامل الداخلية تبقى محددة فى اخر التحليل وتهيمن على العوامل الخارجية. لانه كما يقول ماوتسى تونغ «لا يمكن أن نفصل بين المحتوى الاممى والشكل الوطنى». ولذلك فاننا سندرس فى فصل أول علاقة الاتحاد بالنقابات المتواجدة بتونس والتى له معها أساسا خلافات حول مسائل داخلية، وهو ما يمكننا من دراسة علاقته بالجامعة النقابية العالمية (F S M) فى الفصل الثانى، وفى الفصل الثالث والاخير نتتبع انخراط الحركة النقابية الوطنية بتونس فى الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة (C I S L) (السيزل) كما نتتبع انعكاسات هذا الانخراط على المستويين الداخلى والخارجى.

الفصل الاول :

علاقة الاتحاد العام بغيره من المنظمات النقابية بتونس :

المنظمة الاولى التى سنتحدث عنها هى الاتحاد الاقليمى التابع للكنفدرالية العامة للشغل CGT (س.ج.ت.) وكان يضم فى صفوفه أغلبية النقابيين فيما بعد الحرب العالمية الثانية ولقد تفرعت عنه الحركة النقابية التونسية ثم عرف انشقاقا ثانيا فى أكتوبر 1946 عندما تحول الى « الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى » USTT ، فولدت فى 23 فيفرى 1947 منظمة « تجمع النقابات الموحدة » Cartel des S. Fédérés وهذه المنظمة نفسها تحولت فى 1948 الى « اتحاد نقابات تونس س.ج.ت. ـ قوى شغيلة » بعد أن انضمت الى المنشقين الجدد فى صفوف س.ج.ت. بفرنسا الذين كونوا فى ديسمبر 1947 منظمة « س.ج.ت. ـ قوى شغيلة ». والى جانب هذه المنظمات كان يوجد بتونس فرع صغير لمنظمة CFTC الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين.

أ ـ علاقته بالكنفدرالية العامة للشغل (س.ج.ت.)

لقد رأينا سابقا أنه على اثر الحرب العالمية توترت العلاقة بين الاجراء الفرنسيين والاجراء التونسيين وأصبحت متفجرة وذلك بسبب انقلاب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد أن كان الاتحاد الاقليمى قادرا على تأطير الصنفين وتوحيدهما. ومن نتائج هذا التوتر أن وقع الانفصال داخل السى.ج.ت. اثر مؤتمر مارس 1944 الذى تحصل فيه الشيوعيون على أغلبية أعضاء الهيئة الادارية (17 على 21 عضوا). وهو ما سيبعد السى.ج.ت. ولا شك عن أية استراتيجية نقابية مستقلة عن الحزب الشيوعى بتونس وبالتالى عن الحزب

الشيوعى الفرنسى. هذا الحزب الذى كان يعطى الاولوية للنضال ضد الفاشية. ولقد أبرزت جريدة الحزب الشيوعى بتونس « مستقبل تونس » العنوان التالى على صفحتها الاولى فى عدد 15 ماى 1944 : « المهمة الرئيسية هى ربح الحرب ». وفعلا فقد انعقد المؤتمر النقابى (18 ـ 19 مارس 1944) تحت شعار « الوحدة من أجل ربح الحرب » ـ « الوحدة ضد الشركات الاحتكارية الفاشية » (1). وهكذا يبدو أن الس.ج.ت. كانت تعتبر أن « التناقض الرئيسى » مع الفاشية. وذلك يعنى اهمال حقوق الشعب التونسى الوطنية ومطالب العمال الاجتماعية التى أزيحت الى المرتبة الثانية.

ولقد رفض حشاد هذه الاطروحة رفضا قطعيا واتهم الس.ج.ت. بأنها فقدت النضالية اللازمة، ويدعم رأيه هذا مذكرا « بأنه فى 1917 وفى أتون الحرب نادت الس.ج.ت. الى الاضراب العام من أجل دعم مطالب مشروعة معبرة بذلك عن حيويتها واستقلالها ... (ثم يستنتج بأن العمال) الواعين بحقوقهم لا تنطلى عليهم شعارات تطلب منهم أن يدفعوا الثمن بمفردهم فى حين أن طبقة الرأسماليين المحظوظين تواصل تضخيم مرابيحها وكأن شيئا لم يحدث ... « (2).

كما أن حشاد يعيب على الس.ج.ت. بأنها تخلت للمرة الثانية « عن الاحتفال بعيد العمال يوم غرة ماى تخليا مقصودا ... (وهى ممارسة مبالغ فيها) جاءت لدى بعض المناضلين فى حزب سياسى معين » (3). ونرجح أن كلام حشاد هذا يدل على تناقض قد احتد تحت وطأة الحرب بين قوميتين أكثر مما يدل على موقف معين من الحزب الشيوعى. ان الشعور القومى هذا لم يوجد فقط عند الحزب الشيوعى الفرنسى، أفلم يقم « الاشتراكيون » الذين يسيطرون على نقابة عمال السكة بطرد رفاقهم التونسيين ؟! انه ولئن قاوم الشيوعيون مثل هذه الممارسات فان عدوى ذلك الشعور القومى قد أصابهم هم أيضا ...

« لقد أخذت الطبقة العاملة مصير الامة بين يديها ضد الاحتكارات مسترشدة بالنظرية الماركسية اللينينية الستالينية واعتبرت أن أهم اهتماماتها هى مسألة النهضة الفرنسية والديمقراطية ». هكذا أكد مانموسو Monmousseau المناضل الشيوعى والكاتب العام لس.ج.ت. (4) انه من الممكن أن نؤكد بأن الحضور الشيوعى داخل س.ج.ت. هو الذى سهل على حشاد النضال فى صلبها بعد الحرب وهو الذى جعله متفائلا متعلقا بالمستقبل. ألم يعلمنا لينين، هذا الذى

يقتدى به الشيوعيون، بأن لا ننظر بمنظار واحد الى قومية المستعمر وقومية المستعمر (بفتح الميم) ؟ ثم أفلم يؤكد بأنه يوجد « ثلاثة أنواع من البلدان فيما يتعلق بقضية حق الشعوب فى تقرير المصير : (فالنوع الاول يشتمل على البلدان الرأسمالية المتقدمة فى أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة الامريكية حيث تكون مهمة البروليتاريا فيها هى نفسها المهمة التى اضطلعت بها البروليتاريا الانقليزية فى القرن التاسع عشر XIX فى شأن قضية ايرلندا) (5). (والنوع الثانى يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية)..(أما النوع الثالث فيهم البلدان شبه المستعمرة والبلدان المستعمرة) ... حيث لا يجب أن يكتفى الاشتراكيون بالمطالبة بالتحرر الوطنى الفورى واللا مشروط لهذه البلدان. بل عليهم أن يساندوا بكل حزم العناصر الاكثر ثورية فى حركات التحرر الوطنى ذات الطابع الديمقراطى والبرجوازى وعليهم أن يساعدوها على الانتفاضة » (6).

وبالفعل لم يكن لحشاد فى تلك الفترة حسا وطنيا بارزا. اذ كان بامكانه أن يرضى بالنضال فى صلب الس.ج.ت. لو كانت قد حصرت جهدها فى تحقيق مطالب منخرطيها المادية.

لكن الس.ج.ت. كانت كما يراها السعداوى أحد قادتها التونسيين « قاعدة من قواعد الحكومة » (7). وهذا قاستون مانموسو G. Monmousseau أحد زعمائها يؤكد بصورة موجزة ومعبرة عن هذا المعنى قائلا : « ان الاضراب هو سلاح الشركات الاحتكارية الكبرى » (8).

فى هذه الظروف أصبحت القطيعة أمرا لا مفر منه، اذ اننا نجد أنفسنا أمام مفهومين متناقضين للعمل النقابى : « فهو بالنسبة للبعض يعتبر بمثابة الوسيلة التى يصل بها الى الحكم ثم هو الوسيلة لتعزيز هذا الحكم. وهو بالنسبة للبعض الاخر سلطة اقتصادية يجب أن تبقى على هامش السلطة السياسية. اذن فهو لدى الاولين (...) قضية صغرى ثانوية، وهو لدى الصنف الثانى قضية كبرى رئيسية ». (روبرت بوتورو ـ القوى الشغيلة. 4 أفريل 1946) (9).

لقد طرح فرحات حشاد هذه القضية بنفس العبارات تقريبا. فهو يعمل من أجل « أن يحافظ العمل النقابى على وجهه الحقيقى المستقل الناضج والمكتمل الذى يمارس ممارسة حرة بعيدا عن كل تأثير ومتخلصا من كل تدخل سياسى » (10).

ان المسألة تبدو أكثر تعقدا بالنسبة لنقابي تونسي. فالامر يهون لو نقف عند حدود ارتباط السجت بالحزب الشيوعي، الا أن الادهى من هذا هو أن سياسة هذا الحزب نفسه تضر بالمطالب الوطنية. ونحن لا نستطيع أن نجزم هل أن حشاد قد غادر الس.ج.ت. على وجه الخصوص لان حزبا سياسيا قد « احتواها » أم بسبب مضمون سياسة هذا الحزب. ان الاجابات المقدمة بصورة علنية تقف في الحدود النقابية، ومع ذلك فاننا نجد أنفسنا مضطرين الى قبول الاحتمال الثاني. على أن هذه العناصر المذكورة لا تفسر بمفردها أسباب مغادرة التونسيين لس.ج.ت.، اذ أننا تحدثنا سابقا عن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على العلاقة بين العامل الفرنسي والعامل التونسي فتجعل من مهمة تنظيمها في منظمة نقابية واحدة مسألة على درجة هامة من الدقة، وهي المهمة التي طرحتها الس.ج.ت. على نفسها. ومن المعروف أننا نجد في هذه المنظمة الشيوعيين وغير الشيوعيين من المنخرطين بها وان كان النقابيون الشيوعيون محصنين الى حد ما ضد خطر العنصرية بحكم أفكارهم الاممية فان الامر على عكس ذلك بالنسبة لغيرهم في أغلب الحالات، أفلم يكتب « الاشتراكي » دورال في 1925 ردا على الطاهر الحداد قائلا : « اننا نخير أن نقول لكم لكم دون مجاملة حتى وان كان ذلك يغضبكم، بأننا لسنا نحن (الطبقة العاملة الاوربية) الذين نحتاج اليكم، بل أنتم بالذات الذين يحتاجون الى خبرتنا في التنظيم والتربية والنضال. وبدون ذلك يستمر بؤسكم وتبقون قطيعا كما كنتم دوما » (11)

ما هو اذن مآل العلاقة بين الس.ج.ت. والنقابات التونسية بعد تكريس الانفصال ؟ خاصة وأن هذه النقابات قد نعتها البعض بأنها « نقابات صفراء » و « مقسمة للطبقة العاملة » « تأسست بايعاز من الشركات الكبرى للمناجم والنقل » (12). سوف يكبر البون الذي هو شاسع بين النقابتين مباشرة بعد الانفصال وبصورة مصاحبة لتأكيد « الاستقلاليين » على الذاتية التونسية.

في البداية كان تبادل الهجمات هي السمة المميزة للعلاقة بين المنظمتين النقابيتين، اذ كان « الاستقلاليون » يمنعون منخرطيهم من المشاركة في اضرابات الس.ج.ت. حتى يثبتوا وجودهم. وكانت الس.ج.ت بدورها تتجاهلهم، وهي سياسة لم تكن قادرة على مواصلتها الى ما لا نهاية له، نظرا لتنامي عدد المنخرطين في النقابات المستقلة بصورة سريعة. فبعد ستة أشهر من تكوين الاتحاد العام، اقترحت الهيئة الادارية التابعة للس.ج.ت. على هذا الاتحاد بأن يوحد معها

الجهود من أجل تعديل الاجور والرفع من قيمة المنح العائلية، وتطوير كل التشريعات الاجتماعية، ومقاومة ارتفاع تكاليف المعيشة.

لقد كان لكل منظمة مفهومها الخاص بمسألة الوحدة انذاك، فاذا كانت الس.ج.ت. ترى أن التحالف فى الممارسة مع عمال اخرين أمر مرغوب فيه لما له من تأثير على الاعراف انطلاقا من اعتبارها بأن الهدف هو « النضال من أجل تحسين الاجور والرفع من مستوى العمال الاقتصادى » فان الاتحاد العام الذى يرفع شعار « النضال ضد الاستعمار والشركات الاجنبية أولا ثم النضال من أجل تحسين الوضع الاقتصادى » يعتبر أن الامر المطروح عليه هو سحب العمال التونسيين من الس.ج.ت. قبل كل شيء. وهو لذلك يرغب فى « وحدة عضوية » أى العمل من أجل أن يصبح للعمال التونسيين منظمة وطنية واحدة. يقول فرحات حشاد موجها كلامه الى عمال شمال افريقيا « زعمت الس.ج.ت. أنها المتصرفة المطلقة فى حظوظ الطبقة الشغيلة بالأقطار الشقيقة وهكذا أرادت اخضاع الشغالين الشمال افريقيين لاستعمار تكميلى وبسط سلطانها على شعوب ترزح تحت وطأة سلطان الاستعمار » (13).

وهكذا فان الس.ج.ت. كانت تمثل الوجود الفرنسى فى نظر « الاتحاديين »، وعليها أن تزول ، وكان الاتحاد لا يعتمد فى نضاله ضد الاستعمار الا على التونسيين، ومن جهة ثانية فاننا نجد العديد من النقابيين الفرنسيين يشابه موقفهم موقف بوزنكى الكاتب العام السابق للاتحاد الاقليمى لس.ج.ت. الذى يعتبر أن العمل النقابى فى المستعمرات « منقول عن المثال فى البلدان المركزية. فمن البديهى، بالنسبة له، أن لا توجد نقابات فى المستعمرات الا بحكم أنها وجدت فى المراكز، ثم ان الفرنسى يحظى بكامل ثقة بنى جنسه حيثما وجد. فعلى فرنسا اذن أن تواصل دورها الحضارى فى المجال النقابى » (14).

ومن هنا فصاعدا أصبح حشاد يرى أن التونسى يتنكر لهويته لمجرد أنه يشترك مع الس.ج.ت. حتى ولو فى برنامج محدود، والس.ج.ت. كما صرح أثناء تجمع عقد فى 28 جويلية 1946 « ليست (اتحادا) كما يزعمون ولكنها (ابتلاع)» (15.. وهكذا فان الغموض هو السمة المميزة للظروف التى وقعت فيها المنظمتان اتفاقا مبدئيا يوم 16 أوت 1946 سمى بـ « الاتفاق العمالى » بعد مشاورات دارت بينهما يوم 14 أوت 1946 وينص على اندماج المنظمتين فى منظمة

واحدة يكون اسمها « الاتحاد الوطنى التونسى للشغل » وتعمل هذه المنظمة على متابعة السعى من أجل الانخراط بالجامعة النقابية العالمية. ولعل الرغبة فى الانخراط بهذه الجامعة هى التى دفعت بالاتحاد الى قبول مثل هذه العملية، فعلا قد انعقدت جلسة بين المنظمتين تحت اشراف (ماك وينى) الذى وصل تونس فى 26 أوت باسم الجامعة العالمية. وفى هذه الجلسة جعل الاتحاد حدا أمام المناقشات متمسكا بشروط لجنته العليا الثلاثة :

1 ـ أن يكون كل أعضاء الهيئة الادارية للمنظمة المزمع انشاؤها من بين الحاملين للجنسية التونسية،

2 ـ أن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية،

3 ـ أن تسمى المنظمة الجديدة الاتحاد العام التونسى للشغل (16).

لقد تعثرت النقاشات بين الطرفين الى أن توقفت فى 29 أوت 1946 حيث بدأ تحضير مؤتمر « الاتحاد النقابى س.ج.ت. بتونس » الذى انعقد فى 26 و27 أكتوبر 1946 وقرر تحويل هذا الفرع الى منظمة اسمها « الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى ». تقرر هذا التحويل بأغلبية 330 صوتا على 350 نائبا فى المؤتمر. وحظى قرارهم بموافقة أغلبية المكتب الكنفدرالى والهيئة الكنفدرالية لس.ج.ت. وهكذا تجد الس.ج.ت نفسها مجبرة على أخذ المسألة الوطنية بعين الاعتبار وليس من باب الصدفة أن يقع الاختيار على تونس بأن تحتضن انطلاقة هذه التجربة النقابية. فمنذ 1945 «كان الاتحاد الاقليمى لنقابات تونس (س ج ت) وراء مبادرة تحوير قوانين الس.ج.ت. التى أصبح بمقتضاها التنظيم النقابى التابع لس.ج.ت. فى المستعمرات والمحميات يحمل اسم « الاتحاد » ويحظى باستقلال كبير، كما أصبحت البطاقات التابعة لشمال افريقيا تكتب باللغة العربية الى جانب الفرنسية » (17).

ب ـ علاقات الاتحاد بالاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى
USTT

ان تأسيس منظمة الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى كان يرمى أساسا الى تقوية جانب أنصار الس.ج.ت. فى مواجهة المنظمة النقابية الوطنية (الاتحاد العام التونسى للشغل). وحسب ما يبدو فان الاتحاد النقابى نجح على المدى القريب فى ضم بعض عمال الترومواى بتونس وبعض عمال مناجم الرديف

والمتلوى الى صفوفه وذلك على الاقل كما يذكر مؤسسوه الاوائل (18). ولقد كان هدف أنصار الس.ج.ت. من وراء تكوين مركزية نقابية تعتبر نفسها وطنية ومستقلة يتمثل فى ضرب حجة الاتحاد العام الذى ما انفك يبرز الطابع الاجنبى للـ (س.ج.ت.) كما أنهم كانوا يهدفون الى اجبار الاتحاد العام على الوحدة العماليـة.

ان مسألة الوحدة بين المنظمتين بقيت مستعصية رغم أن كلا منهما ورثت عن الس.ج.ت. تلك النظرة النقابية التى يمكن أن نعبر عنها بالقولة التالية : « طبقة عمالية واحدة، منظمة نقابية واحدة » (19). فلقد تشبث مؤتمر الاتحاد العام المنعقد فى 21 جانفى 1947 بشرطين لا يتنازل عنهما قصد تحقيق الوحدة مع الاتحاد النقابى وهما :

1 ـ أن تكون قيادة المنظمة الموحدة للتونسيين فقط،

2 ـ وأن يكون اسمها « الاتحاد العام التونسى للشغل » ولم تقدر المنظمتان على الاتفاق الا حول مسألة استعمال اللغة العربية رغم وساطة الجامعة النقابية العالمية ممثلة فى حضور مندوب عنها بالمؤتمر المذكور ثم فى قدوم اللبنانى مصطفى العريس المكلف بتسهيل التقارب والتفاهم بين القيادتين، وهكذا بقى الخلاف قائما رغم أن كل طرف كان يعتبر نفسه المدافع الكبير عن وحدة الطبقة العاملة التونسية.

اننا نجد أنفسنا أمام مشروعين وخطتين للوحدة : فالخطة الشيوعية تؤكد على الوحدة انطلاقا من توحيد القاعدة كما هو الشأن فى عدة بلدان وذلك بهدف جلب عدد من منخرطى المنظمة المنافسة الذين يجدون أنفسهم فى الممارسة الموحدة الى جانب مناضلين شيوعيين. ولا يتورع أصحاب هذه الخطة حتى على التنديد بقيادات النقابات المنافسة من أجل الوصول الى أهدافهم، بل هم أحيانا يحشرون مناضلى الاتحاد العام فى اضرابات دون التنسيق مع قادته. أما خطة الاتحاد العام فى الوحدة فانها ترتكز على وحدة عضوية فى مستوى القمة ولا ترضى بغير ذوبان الاتحاد النقابى فى صلب الاتحاد العام، فلقد كان قادة الاتحاد العام بحكم معرفتهم لخطة منافسهم يعملون على الحد من النضالات المشتركة فى القطاعات التى يكون فيها حضور منافسهم هاما، كما كانوا يشترطون الاتفاق بين القيادتين على كل تحرك مشترك حتى وان كان هذا التحرك قطاعيا، ولعل الرسالة التي بعث بها حشاد فى مارس 1950 الى رئيس الاتحاد النقابى توضح

لنا هذا الامر اذ كتب يقول : « أفلا تروا أن اضرابكم الذى نظمتموه بميناء تونس لم يحظ بتأثير يذكر نظرا لانكم لم تقوموا بأبسط ما يجب من تشاور معنا ؟ أفلا تروا أن اضراب عمال المطاحن الذى كان من المقرر أن تواصلوه حتى 26 مارس قد حظى بنفس المصير نتيجة اهمالكم أيضا لقاعدة التشاور ؟ أفلم تتفطنوا بعد الى أنكم لا تمثلون الا جزءا ضئيلا من القوى العمالية المنظمة؟ اننا نراكم رغم ذلك تقومون بأعمال منفردة أحيانا وأحيانا أخرى تبحثون عن وحدة فى مستوى الممارسة سرعان ما تتنكرون لها.

وعلى ذلك فاننا نعتقد أن الوقت ليس وقت خصومة بيننا. نحن جميعا معرضون للاضطهاد دون أي تمييز، وأنتم تتصرفون دائما على أساس أن همكم هو هم منظمة تريد أن تحتكر لنفسها النقاوة والكمال والنضالية والشجاعة وخاصة تريد أن تحتكر شرف تمثيل الجامعة النقابية العالمية وتعتبر أن بقية المنظمات كافة المنظمات لا وزن لها » (20). يؤكد حشاد فى هذه الرسالة على اتهامات كررها مرات عديدة فى هذه الفترة. وان اللهجة المستعملة تنم عن مرونة كبيرة فى التكتيك أصبحت ضرورية خاصة بعد تأسيس الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى حيث أن التعارض لم يعد بين نقابة تونسية وفرع نقابى لمنظمة أجنبية بل أصبح بين مفهومين نقابيين وخطتين سياسيتين متقابلتين. وهكذا أصبحت العلاقة بين المنظمتين تتأرجح بين الاقتراب وتعدد الاتصالات أحيانا والقطيعة والصراع أحيانا أخرى.

ففى فيفرى 1947 رفض الاتحاد العام الانضمام الى اضراب الموظفين الذى نظمه كل من الس.ج.ت. والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى. وفى جويلية 1947 اختلف الاتحاد العام مع الاتحاد النقابى فى تقدير قيمة الزيادة المقترحة للاجر الادنى. وفى 2 أوت بجبل الجلود يبدو أن بعض مضربى الاتحاد العام رموا بالحجارة العمال المنتمين للاتحاد النقابى غير المضربين (21). كما حذرت العديد من النقابات التابعة للاتحاد النقابى من الدخول بأى شكل من الاشكال فى الاضراب العام الذى دعا اليه الاتحاد العام يوم 4 أوت 1947.

لقد ساءت العلاقة بين المنظمتين بعد أحداث 5 أوت الدامية، وهذا النداء الذى أعلنه الاتحاد النقابى اثر الاحداث يبرز موقفه اذ هو يقول : « لقد جنى

الاستفزازيون ثمن أعمالهم (...) والاحداث قد أثبتت بصورة أليمة صحة رأى الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى الذى أكد منذ أول أوت على خطورة اضراب عام ولا محدود من أجل الحصول على مراجعة تحكيم 25 جويلية المنقوص وغير الكافى (...) وبتوجيه من الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسي أكد الشغالون مرة أخرى نضجهم لما أحبطوا أعمال الاستفزازيين الاستعماريين الذين رغبوا فى مد مجزرة صفاقس عديمة الجدوى الى تونس العاصمة، ولما فرضوا حل الاضراب على قادة الاتحاد العام التونسى للشغل » (22).

وهكذا تأكدت القطيعة بين المنظمتين، فعندما وقع منع ممثلى الاتحاد العام يوم 20 أوت من حضور أعمال اللجنة المركزية الخاصة بالاجور ولم يقع ادراج مبدأ مراجعة الحد الادنى الحيوى ضمن المفاوضات انسحب ممثلو كل من مجمع النقابات الموحدة وكنفدرالية العمال المسيحيين محتجين فى حين لم ينسحب نواب الاتحاد النقابى من هذه المفاوضات. بل لقد وصل الامر الى ما أبعد من هذا حيث يقول بلحسن الخيارى الكاتب العام للاتحاد النقابى : « نحن اليوم أمام مشهد غريب اذ أننا نشاهد أبطال الاستعمار الرافعين لشارة المسيحيين أو لشارة « المجمع » يتوحدون فى الممارسة مع جهابذة العمل النقابى « الوطنى » و « الاسلامى » ان كل ما يفعله هؤلاء غير قادر اليوم على اخفاء أهدافهم وغاياتهم الحقيقية ألا وهى تقسيم الطبقة العمالية » (23).

هكذا اذن أصبحت المنظمة النقابية ذات الميول الشيوعية معزولة، وأصبح من الصعب أن يقع الدفاع عنها أمام الرأى العام التونسى، اذ أنها أصبحت تبدو وكأنها الشريك الموضوعى للسلط الاستعمارية ولكنها دخلت منعرجا جديدا عندما أصبحت تتخذ مواقف أكثر مرونة فى أواخر سنة 1947. ولعل الظرف الدولى الذى كان يتميز بحصول القطيعة بين الشيوعيين والحكومات الغربية هو الذى كان وراء مثل تلك المرونة فى المواقف. وعلى كل حال فهذه هيئة الاتحاد النقابى ترسل يوم 10 أكتوبر الى الكاتب العام للاتحاد العام التونسى للشغل تخبره بعزمها على وضع أسس لاعادة تحديد قيمة الاجور بصورة مشتركة. واجتمع فى نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ممثلو كل النقابات (كنفدرالية المسيحيين ـ الاتحاد العام ـ الاتحاد النقابى ـ مجمع النقابات الموحدة). واندلعت عدة اضرابات موحدة بنجاح : مثل اضراب عمال الرصيف بتونس وحلق الوادى وبنزرت، واضراب عمال الحبوب، واضراب العاملين بالبنوك ... الخ.

ومع ذلك سيرفض الاتحـاد العام التضامـن مع الموظفيـن الفرنسييـن المنضوين فى الاتحاد النقابى والقوى الشغيلة وكنفدرالية العمال المسيحييـن الذين أضربوا فى أفريل 1948. على أنه رغم ذلك سوف لن يتوقف التعاون بين الاتحاد العام والاتحاد النقابى، بل سيتدعم أكثر. فقد تكونت بين المنظمتين لجنة مشتركة ضمت ممثلين عنهما للوقوف أمام تدهور القدرة الشرائية للشغاليـن وشنت من أجل ذلك اضرابات مشتركة. وقد اتخذت هذه الاضرابات حجمـا كبيرا بداية من سبتمبر 1948، نذكر منها خاصة اضرابات عمال الرصيـف بتونس وحلق الوادى وصفاقس وبنزرت واضرابات عمال المناجم بالجريصـة والمضيلة والقلعة الجرداء ... الخ. وقد كان مناضلو الاتحاد والاتحاد النقابـى يعملون جنبا الى جنب أثناء اضرابات عمال المطاحن والحبوب بتونس وحلـق الوادى، وأثناء الاضرابات فى حضائر اصلاح السفن وفى ضيعات السيجومـى وبئر القصعـة.

ولا بد أن يكون لهذا النضال المشترك دور فى قبول عضوية الاتحاد العـام ضمن الجامعة النقابية العالمية فى 17 جانفى 1949. وقد سارع جورج بوروبـان الكاتب العام للاتحاد النقابى بمراسلة حشاد وتوجه اليه قائلا : « لقد تقبـل الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى بكل ارتياح قبول المكتب التنفيذى للجامعة النقابية العالمية انضمامكم فى صفوفها. وان هذا الارتياح له ما يبرره خاصـة وأن قرار المكتب التنفيذى يزيل ما كنتم تعتبرونه العقبة الوحيدة فى سبيـل تجسيم الوحدة النقابية » (24).

وتواصلت الاضرابات المشتركة، وهذا أحدها يندلع يوم 18 فيفرى بمناجـم فسفاط شركة صفاقس–قفصة (المتلوى – أم العرائس – الرديف) ويضم 4000 عامل مستمرا لمدة 45 يوما. ولقد وقع تكوين لجنة اضراب مشتركة فى كـل مركز من المراكز المضربة من أجل الاحتجاج على « التخفيض من الاجر الادنـى والغاء بعض المنح » (25). وعلى اثر انتهاء الاضراب صدر فى العديد من الصحف نص البرقية التى وجهها بصورة مشتركة الكتاب العامون للنقابات الثلاثـة المشاركة فى الاضراب الى لجنة الاضراب (وهم حشاد وبوروبان ومالاى عن القوى الشغيلة). وهو ما يبرز الاهمية الكبرى التى تعلقها قيادة هذه المنظمات على مثل هذا النضال المشترك (26).

ولكن يبدو أن مؤتمر الاتحاد العام الثالث المنعقد من 15 الى 17 أفريل 1949 لم يكن متحمسا لمثل هذه الوحدة، حيث أنه عبر عن احترازاته العديدة . وبالفعل لم ينص برنامج عمله الذى سيشمل 10 نقاط على وحـدة مع الاتحاد النقابـي. ولقد أكد قادة الاتحاد العام على « أنه علينا أن ندعم أكثر منظمتنا حتى نضمن لها زمام المبادرة ونجعل منها المنظمة المتفوقة على الساحة النقابية، فتكـون المنظمة النقابية الوحيدة لشعبنا الموحد » (27). وكان ذلك رغم أن الاتحـاد النقابى وجه نداء الى رئيس مؤتمر الاتحاد العام يدعوه فيه الى تحقيق الوحـدة قائلا :« ان وجودنا فى صفوف الجامعة النقابية العالمية جنبا الى جنب يدلنـا بصورة واضحة وجلية على طريق وحدتنا فوق أرضنا التونسية »، كما يقتـرح هذا النداء على الاتحاد « التظاهر بصورة مشتركة يوم غرة مـاى 1949» (28). وهكذا نرى أن كل منظمة قد عادت الى مواقفها الاولية : الوحدة داخل الاتحاد العام التونسى للشغل بالنسبة للطرف الاول، وحدة الممارسة قبل كل شـىء بالنسبة للطرف الثانى.

لقد كانت الوحدة العمالية هى الموضوع المركزى فى مؤتمر الاتحاد النقابـى لعملة القطر التونسى الثانى (10 ـ 12 جوان 1949). وقد صرح أحد قادة هذا الاتحاد أن « الانقسام الكبير الذى تشكو منه الطبقة العاملة فى تونس اليـوم هو الانقسام الموجود بين المنظمتين النقابيتين القوميتين الاتحاد النقابى لعملـة القطر التونسى والاتحاد العام التونسى للشغل » (29).

ان تشدد قادة الاتحاد العام فى مسألة الوحدة النقابية يعود بصورة رئيسية الى الاحساس بأن ميزان القوى كان لفائدتهم. فهذه المنظمة ذات النزعة الشيوعية « تغلق فيما بين 1947 و1949 مقراتها فى كل من سوسة وصفاقس والقيـروان وبنزرت وباجة والكاف وماطر. وقد عمق تدهور هذه الحالة ما حصل داخـل الس.ج.ت. بفرنسا من انقسام اذ وجد الاتحاد النقابى دوره يضعف ويتقلص»(30). ولم يعترف المؤتمر الثانى للجامعة النقابية العالمية (من 29 جوان الى 7 جويليـة 1949) الا بـ 33 ألف منخرط فى صفوف الاتحاد النقابى بينما أقر بانخـراط 56370 فى صفوف الاتحاد العام رغم أنه كان الى المنظمة الاولى أميل (31).

هكذا تصبح العلاقة بين المنظمتين متوترة ويتضح ذلك من خلال موقـف المجلس القومى للاتحاد العام المجتمع يوم 16 أكتوبر 1949 : « ان المجلس الوطنى

الذى أحيط علما (...) بالنتائج السلبية للفاوضات الجارية مع الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى والتى بدأت منذ شهر جانفى 1949 من أجل تحقيق الوحدة يعتبر أن فشل هذه المفاوضات يعود فقط الى التصرف غير النزيه لقادة الاتحاد النقابى الذى كانت أعماله دائما منافية لتصريحاته الديماغوجية الخادعة (...) ولذلك فان المجلس يدعو كافة الهياكل القاعدية لتعزيز وحدة الشغالين فى صفوف الاتحاد العام التونسى للشغل » (32).

ولكن الاضرابات المشتركة لم تتوقف رغم كل ذلك الى حد شهر مارس 1950، وكان توقيف النضال المشترك مقدمة لتكريس القطيعة حيث تكاثر التراشق بالتهم والشتائم من الجانبين. لقد أبلغ حشاد رئيس الاتحاد النقابى بتوقيف النضالات المشتركة فى رسالة وجهها اليه فى مارس 1950 واستعرض فيها الخلاف بينهما ثم قال : « أعلمك أن الهيئة الادارية التى ستنعقد فى 30 مارس الجارى ثم المجلس القومى الذى سيجتمع فى النصف الاول من شهر أفريل سوف يتدارسان مجموع هذه المشاكل. وأرى أنه لا يمكن لمنظمتنا أن تساهم فى عمل مشترك مع منظمات أخرى الى أن يحين ذلك الوقت » (33).

ومن ناحية أخرى وجه حسن السعداوى رئيس الاتحاد النقابى انذاك التهمة الى قادة الاتحاد العام عند حديثه عن الاضرابات المشتركة فى مقال نشره بمجلة الجامعة النقابية العالمية (أوت/سبتمبر 1950) تحت عنوان « الوحدة العمالية والقومية البرجوازية فى تونس » قائلا : « لقد حاول قادة الاتحاد العام التونسى للشغل فى كل مرة تحطيم هذه الوحدة ونجحوا فى ذلك خلال اضراب عمال المطاحن، وأمضوا مع الاعراف اتفاقا خلال اضراب عمال الحبوب دون استشارتهم. غير أن ارادة الوحدة كانت أقوى حيث سفه منخرطو الاتحاد العام التونسى للشغل أحد قادتهم النورى البودالى » (34). وكان حسن السعداوى يعيب على الاتحاد العام علاقاته مع البرجوازية التونسية وبصورة خاصة علاقاته مع الحزب الدستورى الجديد ويؤكد من جهة ثانية على وفاء منظمته لمبدأ الصراع الطبقى ومبدأ الاممية البروليتارية. وبصورة عامة كان يرفض اعطاء الاولوية للنضال من أجل الاستقلال ويحقر من شأن التناقضات فى صفوف الامبريالية ويدعو الى تعزيز العلاقات مع الكتلة الاشتراكية. فنحن اذن نجد أنفسنا أمام اختيارات يستحيل عمليا التوفيق بينها وبين اختيارات الاتحاد العام التونسي

للشغل منذ أن قطع علاقاته بالجامعة النقابية العالمية اثر قرار مجلسه القومى المنعقد فى 23 جويلية 1950. وسوف يعمق انخراطه بالسيزل الهوة التى كانت تفصل بين استراتيجية كل من المنظمتين. فلقد واصل الاتحاد العام حملة اتهاماته ضد الاتحاد النقابى فى مؤتمره الرابع المنعقد فى مارس 1951، هذا المؤتمر الذى يمثل منعرجا كبيرا فى سياسته الخارجية حيث كرس التحول فى انتماءات الاتحاد على المستوى النقابى الدولى. لنقرأ بعض ما ورد فى تقرير هذا المؤتمر حول العلاقات الخارجية : « عكرت « الوستيتى » بمواقفها الحزبية الاكثر منها نقابية فى عدة مناسبات صفو علائق طيبة طالما تجددت وأفسدت عدة وحدات فى العمل وأحيانا حتى الاضرابات المشتركة التى وقع القيام بها والتى ألزمتنا أن نتحدث أثناءها مواقف متعارضة مثل ما وقع بالرصيف والمناجم والترام واضرابات عملة الحبوب وعملة المطاحن الخ ... وحتى فى سلك الدفاع ضد غلو المعاش نفسها أو فى اللجنة التونسية للحرية والسلام. والسبب فى هذا كله هو سوء نية « الوستيتى » ومناوراتها الناتجة عن ميلها الى اعتبار مطالب الشغالين كوسيلة صالحة فقط لتحقيق تعليمات خارجية تكون فى غالب الاحيان بعيدة عن النطاق الصناعى وترمى الى أغراض خارجة عن الاعتبارات القومية وعن الاعتبارات النقابية » (35).

ومع ذلك وبعد حوالى 10 أيام فقط قام عمال المناجم التابعين للاتحاد العام يوم 10 ماى 1951 باضراب مشترك بالرديف مع زملائهم التابعين للاتحاد النقابى فالاتحاد العام لم ينفك يتعاون مع منافسه الاساسى الذى كانت قدمه راسخة فى هذه المنطقة. ويرى صالح الحمزاوى فى هذا الصدد « ان المضيلة وأم العرائس هى مناطق نفوذ النقابة الشيوعية بينما يوجد أكثر أنصار الاتحاد العام فى المتلوى ثم فى الرديف بصورة أقل. كانت النزعتان ممثلتان فى كل منطقة منجمية على أن الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى يرتكز على قاعدة اجتماعية أوسع بكثير من قاعدة الاتحاد العام التونسى للشغل (...) وان احصاء الاضرابات حسب النقابات التى نظمتها يبين لنا فعلا تفوق نفوذ الاتحاد النقابى الكبير وقوته على نفوذ الاتحاد العام الذى كان يلتجىء الى أسلوب الاضرابات المشتركة مع الاتحاد النقابى لكى يضمن نجاعة تحركاته»(36). ونفس هذا السبب أى أهمية انتشار المنافسين فى بعض القطاعات الهامة هو الذى دفع الاتحاد العام الى الاشتراك فى اضراب السكك الحديدية (13 سبتمبر 1951) مع الاتحاد النقابى وكنفدرالية

العمال المسيحيين، وفى اضراب مناجم المتلوى والرديف (17 سبتمبر 1951) مع القوى الشغيلة الى جانب الاتحاد النقابى. ورغم هذا الاشتراك كانت المركزية النقابية الوطنية المنخرطة حديثا بالسيزل تعمل على التقليل من أهمية هذا التعاون. فحشاد كان لا يذكر أى عمل مشترك مع الاتحاد النقابى فى كل مراسلاته الى الكاتب العام للسيزل المنظمة المعادية للشيوعية. وهذا مقتطف من رسالة وجهها فرحات حشاد الى أولدنبروك Oldenbroeck فى ديسمبر 1951 يؤكد ذلك حيث يقول : « نحيطكم علما بأنه على اثر القرار الذى اتخذه الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى بالانضمام الى حركة اضراب أيام 21 ـ 22 ـ 23 ديسمبر دعت جامعة المصالح المستلزمة منخرطيها بصورة علنية الى عدم الدخول فى هذا الاضراب مخالفة بذلك قرار مركزيتها نفسها.

وكما ذكرنا لكم فى مراسلتنا السابقة فانه لا تربطنا بالاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى أية صلة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. وان مشاركته فى الاضراب لا تغير فى شىء النتيجة التى سوف تحصل اذ سوف يكون الاضراب شاملا لان الشعب بأسره يصطف وراء منظماته القومية » (37).

لكن رغم كل ذلك فقد انطلق التعاون من جديد بين المنظمتين فى ظرف تميز بشدة القمع المسلط على النقابيين والوطنيين والديمقراطيين دون استثناء فتطورت بصورة واضحة النضالات المشتركة خلال سنة 1952 اذ قاد مناضلو الاتحاد العام والاتحاد النقابى معا يوم 1 فيفرى اضرابا عاما لتكريس الوحدة الوطنية ضد الامبريالية، ويبدو أن الاتفاق كان تاما فى هذا الشأن. كما أن مؤتمر الاتحاد النقابى الثالث (16 ـ 17 و18 ماى 1952) دعا « كامل الطبقة العاملة ببلادنا للوحدة والعمل من أجل تحقيق المطالب العمالية والوطنية ضد الاستغلال الاستعمارى ومن أجل تحررها » (38).

وهذا رئيس الاتحاد النقابى يؤكد فى مقال كتبه قبيل مقتل حشاد قائلا : « ان كل الحركة الاضرابية التى حصلت منذ شهر جانفى 1952 وبصورة أدق منذ شهر ماى 1952، كانت تحت شعار وحدة الطبقة العاملة. فكلما تعلق الامر بحركة مطلبية الا ووجدت العمال موحدين مهما كان انتماؤهم النقابى (...) لقد أصبح الامر اليوم واضحا شديد الوضوح، فوحدة الهدف المنشود على صعيد النضال من أجل الاستقلال، قد صهرت مجموع العمال التونسيين فى كتلة واحدة

موجهة ضد الامبريالية الفرنسية، خاصة وأن التعسف الاستعمارى كان ينال من مناضلى المنظمتين دون أى تمييز » (39). ورغم ذلك ما انفك حشاد ينكر كل تعاون مع الاتحاد النقابى. فهو مثلا فى رسالة بعثها فى شهر جوان 1952 الى أولدنبر-وك يقول : « لقد تناول المجلس القومى من بين ما تناول من القضايا المختلفة اللائحة التى وردت عليه من منظمة الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى والتى تقترح تحقيق وحدة عضوية بين المنظمتين. لكن هذا المجلس تمسك بقرارات مؤتمر الاتحاد السابقة وذكر كل العمال بأن ليس بالامكان انجاز أى عمل مشترك مع أناس ما زالوا ينتمون الى الاتحاد النقابى، حتى وان كان ذلك العمل محدودا فى الزمن والاهداف » (40).

ولقد تواصلت النضالات المشتركة رغم كل ما تقدم، ففى 30 جانفى 1953 اندلعت حركة اضرابية شملت كل البلاد « احتجاجا على الجرائم التى اقترفها المستعمرون بتونس »، وفى جوان 1953 شن عمال المناجم تحت لواء الاتحاد العام والاتحاد النقابى اضرابا عاما احتجاجا على القمع وعلى تدهور حالة العمال الاجتماعية. ان عدم قيام علاقة متينة ودائمة بين المنظمتين لا يعود فقط الى ضغوط السيزل والى تمتين علاقة الاتحاد العام بالحزب الدستورى بل يعود كذلك الى أن صفوف المنظمة ذات الميول الشيوعية ما فتئت تفرغ من منخرطيها وهو ما كان شجع بعض الاتحاديين على أن يتمسكوا بتصلبهم فى شأن العلاقة بالاتحاد النقابى. حتى أن بعض الصحافيين ذهبوا الى حد القول بأن الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى كان يشمل سنة 1953 فى صفوفه « أقل من 10.000 عامل » (41).

لقد كثفت قيادة الاتحاد العام اثر مؤتمر جويلية 1954 حملتها الدعائية فى القطاعات التى ما تزال تحت تأثير الاتحاد النقابى. فهذا أحمد بن صالح الكاتب العام للاتحاد يقوم بجولة فى مختلف مناجم قفصة اثر مؤتمر الاتحاد الجهوى بها المنعقد فى 22 أوت 1954. وكان مصحوبا بعدة عناصر قيادية منهم محمد كريم ومحمود بن عزالدين، والازهر الراشدى، وحسونة بن طاهر. ونذكر أن من بين النتائج الحاصلة اثر هذه الحملة ذلك التعزيز الذى حصل لحضور الاتحاديين بالمتلوى حيث التحق الكاتب العام للهيئة المحلية للمناجم فى المتلوى بصفوف الاتحاد العام مصحوبا بعدة رفاق من المنجميين. كما نذكر أن العديد من العمال الطرابلسية بالمضيلة، قد انخرطوا بالاتحاد العام.

ومن هنا فصاعدا لم يعد الاتحاديون يتحدثون عن وحدة نقابية مع الاتحاد النقابى، حيث أنهم كثيرا ما كانوا يتجاهلونه ويكتفون فقط بالاستحواذ على مناضليه. وفى مقابل ذلك كان الاتحاد النقابى يسلك معهم سياسة الوحدة فى الممارسة بصورة منتظمة منذ جوان 1955 « معتبرا قيادة الاتحاد العام التونسى للشغل الفعلية أمرا واقعا » (42). ورغم كل ذلك لم تتوقف حملات التشويه الموجهة ضد قادة المركزية النقابية الوطنية من طرف الاتحاد النقابى، فهذا عيسى الموصلى أحد أعضاء هيئته الادارية يصرح فى المؤتمر الثلاثين لس.ج.ت. الفرنسية فى جوان 1955 قائلا :« يتحدث الاستعماريون الفرنسيون عن الاستقلال الداخلى ! انها فى الحقيقة عين المغالطة السياسية (...) ان الاتحاد العام التونسى للشغل المنخرط بالسيزل يستعمل كل الوسائل من أجل ربط العمال بعربة البرجوازية التونسية المرتبطة هى الاخرى بالامبرياليين الفرنسيين » (43.) ورغم كل هذا فان منظمة الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى ستحل نفسها بعد سنة فقط وسينظم أغلب منخرطيها الى الاتحاد العام التونسى للشغل، وهكذا تنتصر رؤيته على منافسه.

وخلاصة القول فان الاتحاد العام قد استفاد فى مواجهته لمنافسه نظرا لما كان يربط هذا المنافس من علاقات « مكشوفة » مع الحزب الشيوعى بتونس ومع الس.ج.ت. حيث مكنت هذه العلاقة الاتحاد العام من ابراز نفسه كاتجاه نقابى صرف ومن ابراز انتمائه الوطنى وبالتالى الظهور بصفته المجسد الفعلى للحركة النقابية الوطنية بتونس. واستطاع دائما أن يسبق منافسه الذى لم يعرف كيف يتأقلم مع الظروف. وقد استفاد خاصة من تأخير تكوين الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى هذا الذى لم يستطع أن يقلص من ذلك الفارق، بل يمكن أن نقول أنه قد تعمق مع مرور الزمن. وبالفعل فالاتحاد النقابى لم يجعل مسألة النضال من أجل الاستقلال فى طليعة اهتماماته بصورة واضحة الا فى مؤتمره المنعقد سنة 1952 بينما مكن تطور الظروف الموضوعية الاتحاد العام من جعل الطبقة العاملة التونسية تختار هذا الطريق منذ مدة. لقد كان ينقص القادة الشيوعيون ما يجب من وضوح الرؤيا حول مسألة الحركة النقابية فى البلاد المستعمرة التى جعلت كارل ماركس يقول منذ قرن مضى « ان الفروع الايرلندية (النقابية) ليس من حقها فقط أن تعلن فى مقدمة قوانينها بأن مهمتها الاولى

والملحة تتمثل فى افتكاك الاستقلال بل ان ذلك من واجبها باعتبارها منظمات ايرلندية » (44).

من الاكيد أن هؤلاء القادة ما انفكوا يعلنون وفاءهم الى مبدأ صراع الطبقات ومبدأ الاممية البروليتارية، ولكننا نعتقد أنهم لم يتمكنوا من فهم جوهر النظرية الماركسية التى جعلت لينين وغيره يقومون بتحليل ملموس لوضع ملموس انطلاقا من المادية التاريخية باعتبارها منهج بحث ندرس به الواقع وليس هو مجموعة من التعاليم تردد بصورة الية. واذا كان من الاكيد أن الاتحاد النقابى فى بعض الاحيان قد تمكن من استغلال الصراعات التقليدية القبلية خاصة فى المناجم، الى حد أنه يصعب علينا أن لا نعتبر تصرفه هذا تصرفا انتهازيا وهو ما يفسر لنا كيف أن « الزعيم النقابى فى المضيلة كان « معمريا » ولذلك ناضل جميع أبناء عمه فى صلب الاتحاد النقابى، بينما كان « العكارمة » يناضلون فى صلب الاتحاد العام وكذلك الشأن بالرديف حيث يتصارع أولاد عبيد وأولاد يحى على قطعة أرض منذ زمن طويل يدعى كل فريق ملكيتها. وكانت المجموعات الضعيفة الاخرى تتأرجح بين المنظمتين النقابيتين المتناقضتين » (45).

واذا كان من الاكيد أيضا أن الاتحاد العام قد التجأ فى بعض الاحيان فى صراعه مع الاتحاد الى الطرق الديماغوجية خاصة عندما يستعمل شخصيات دينية تدعو الناس للاحتراز من شيوعيى الاتحاد النقابى الملحدين مستغلين بذلك الشعور الدينى لدى الجماهير فان مسألة عجز الاتحاد النقابى على مواجهة انتقادات الاتحاد العام بصورة ناجعة تعود أساسا الى عدم ادراكه البعد الحقيقى للظاهرة الوطنية وانعكساتها، فى حين كان الاتحاد العام قادرا أكثر من منافسه على الالتصاق بالواقع التونسى رغم النقص فى تكوين العدد الكبير من قادته ورغم الثغرات التى كان يشكو منها فى المستوى النظرى. لقد وجد الاتحاد النقابى نفسه مكبلا بموقف الحركة الشيوعية الذى كان يعتبر أن « التناقض بين حفنة من الامم « المتطورة » المهيمنة وبين مئات الملايين من البشر من الشعوب المستعمرة والتابعة هو تناقض ثالث من تناقضات الامبريالية » (46). وبالفعل فانه من السهل أن نتهم الاتحاد النقابى بالذيلية للكتلة الشرقية طالما أنه يعلن صراحة مساندته لهذه الكتلة فى نضالها ويركز نقده على الامبريالية الامريكية زعيمة الكتلة الغربية رغم أن هذه الامبريالية لم تكن تمثل العدو

المباشر لمطامح الشعب التونسى الوطنية. كما أنه من السهل أن نشكك فى وطنية مواقفه خاصة وهو قد تعثر فى حل معضلة هامة تتمثل فى تنظيم كل الاجراء معا حتى وان كان بعضهم ينتمى الى الامة المستعمرة والاخرون ينتمون الى الامة الاستعمارية، وهو الامر الذى يتنافى والظروف الموضوعية. لقد زرعت بذرة الاخوة بين المنظمتين فى غير فصلها فلم يكن الحصاد سوى ريبة هذا وذاك.

وهكذا التحق أغلب الاجراء التونسيين بالاتحاد العام التونسى للشغل بينما كان الاجراء الاوربيون يتوجهون أكثر فأكثر نحو الكنفدرالية العامة للشغل ـ القوى الشغيلة مع اقتراب الاستقلال الداخلى بتونس.

ج ـ علاقة الاتحاد بمجمع النقابات الموحدة والقوى الشغيلة

بعد أن تحولت منظمة الكنفدرالية العامة للشل (س.ج.ت.) بتونس الى الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى، انسحبت عدة نقابات وعقدت مؤتمرا تأسيسيا مكونة بذلك منظمة « مجمع النقابات الموحدة »، كاتبها العام ر. لومبروزو. لقد كانت هذه المنظمة تضم بصورة خاصة الموظفين الفرنسيين الذين كثيرا ما تعارضت مصالحهم مع مصالح الموظفين التونسيين، ولكنها رغم ذلك كانت تتعاون فى بعض الفترات مع المنظمة الوطنية الاتحاد العام التونسى للشغل ... اذ كان الاتحاد العام يجد فى « المجمع » منافسا يقلص من قاعدة خصمه دون أن يمثل عليه خطرا من حيث قدرته على سحب منخرطيه التونسيين. فتعامل معه بمرونة وأرسلت المنظمتان معا وبالاشتراك مع كنفدرالية العمال المسيحيين مطلبا لمقابلة المقيم العام اثر انعقاد اللجنة المركزية للاجور فى 11 جويلية 1947، ولكنه رفض ذلك بتاريخ 18 جويلية. وبعد أحداث 5 أوت « احتجت الهيئة الادارية للمجمع المنعقدة يوم 18 أوت على رفض الاتحاد النقابى الانضمام الى موقف بقية المنظمات الموحد فى خصوص تحديد الاجر الادنى الضرورى والحيوى الذى لا يمكن النزول تحته (6000 فرنكا) كما أن هذه الهيئة الادارية شجبت موقف الاتحاد النقابى وكشفته أمام الطبقة الشغيلة بتونس.. واحتجت على رفض المقيم العام مقابلة طلبها منه كل من الس.ج.ت. والاتحاد العام والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين يوم 13 جويلية (...) كما أنها نددت بما قام به الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى قبل اضراب الاتحاد العام

الشامل عندما طالب السلط العمومية بضمان حرية الشغل بواسطة قوات الجيش (...) ثم انها حيت الضحايا الذين انضموا الى ماض حافل بالتضحيات »(47)

ومن ناحية أخرى نرى الاتحاد فى أحد بلاغاته يحيى السلوك النقابى الذى تجلى به المجمع وكنفدرالية العمال المسيحيين عندما رفض المشاركة فى لجنة الاجور التى أطرد منها (48). وبعد أن وقع الانقسام داخل س.ج.ت. فى ديسمبر 1947، تكونت بفرنسا منظمة (س.ج.ت. ـ القوى الشغيلة)، وانضم مجمع النقابات الموحدة الى المنشقين الجدد فى بداية 1948 وأصبح يسمى « اتحاد نقابات تونس : س.ج.ت./قوى شغيلة ». وسيكون لهذه النقابة الموحدة شأن أمام الاتحاد العام خاصة وأنها ستتمتع بقيادة مركزية بفرنسا. ولكن أمرها سوف لن يكون خافيا على حشاد مؤسس المنظمة الوطنية النقابية الاتحاد العام، فلنستمع اليه فى « نداء الى عمال شمال افريقيا » بتاريخ 21 مارس 1947 يوضح غايات س.ج.ت. التى « تزعم (...) أنها المتصرف المطلق فى حظوظ الطبقة الشغيلة بالاقطار الشقيقة الثلاثة » (49)، ويعتمد فى قوله هذا على « تصريحات الكاتب العام لس.ج.ت. (وأحد مؤسسى س.ج.ت/قوى شغيلة) الرفيق جوهو (Jouhaux) التى أعلنها بمناسبة اجتماع اللجنة الكنفدرالية القومية الاخيرة، موضحا موقفه من المسألة النقابية التونسية حيث قال : « اننا عندما نقبل استقلالية العمل النقابى بتونس فاننا نحكم على مستقبل الوضع السياسى بها، لان ذلك يعنى أننا نقبل انفصال تونس عن المجموعة الفرنسية ». فجوهو يؤكد على أن الوضع النقابى يجب أن يسير بصورة موازية مع الوضع السياسى، وان كان يتوقع امكانية تغير الوضع النقابى بتونس فانه لا يرى ذلك الا فى اطار « الاتحاد الفرنسى ». ثم هو يلوم لويس سيان لانه عمل من أجل انضمام الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى الى جامعة النقابات العالمية »(50).

ان ما سبق يمكن اعتباره من الامثلة الدالة على تخلف مواقف القوى الشغيلة فيما يتعلق بالسياسة الاستعمارية تخلفا يفوق ما دأبت عليه س..ج.ت. فى هذه المسألة رغم أن بوزنكى صديق حشاد القديم كان من بين الذين انفصلوا عن س.ج.ت. بفرنسا وكونوا المنظمة الجديدة. أما فيما يخص موقف الاتحاد العام فان تطور مطالب منخرطيه من الموظفين التونسيين جعلته لا يساند اضراب الموظفين الفرنسيين الذى دعت اليه الى جانب القوى الشغيلة كل من كنفدرالية العمال المسيحيين والاتحاد النقابى يوم 13 أفريل 1948. ان التقارب بين هذه

المنظمات الثلاث والاتحاد العام كان يعرقله رغبة هذه المنظمات فى المحافظة على بقاء الموظفين الفرنسيين داخل صفوفها رغم أن مصالحهم أصبحت تتعارض مع مصالح زملائهم التونسيين الذين يطالبون بتونسة الادارة. وعلى هذا الاساس اتهم الاتحاد العام تلك المنظمات فى أفريل 1948 بأنها تدافع عن امتيازات استعمارية، بينما كان مجرد الحديث عن اصلاح بتونس يثير قلق الموظفين الفرنسيين. ويعتبر الصحافى ر. فاجون من بين الملاحظين العديدين الذين سجلوا هذه الظاهرة عندما لاحظ مثلا أن الموظفين الفرنسيين « يشعرون بأنهم مستهدفون كلما وقع الحديث عن اصلاحات هيكلية محتملة » (51).

كل هذا جعل منظمة « القوى الشغيلة » التى تضم أساسا موظفين فرنسيين تكتفى بعلاقات محدودة مع الاتحاد العام. ولم تقدر المنظمتان على التعاون الا فى مناجم الجنوب حيث تصرح منظمة القوى الشغيلة أنها تضم 1500 عامل تونسى. لقد فتح مؤتمر الاتحاد العام الرابع باب التقارب مع القوى الشغيلة خاصة وهو نفس المؤتمر الذى كرس القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية والتقارب مع السيزل. ولقد حدد التقرير حول العلاقات الخارجية الذى عرض فى هذا المؤتمر العلاقة باتحاد النقابات ـ القوى الشغيلة بالعبارات التالية : « برغم عن كونه لم توجد بيننا روابط متينة ولا عمل مشترك الا فى أحيان قليلة وبمعية المنظمات الشعبية الاخرى مثلا فى سلك لجنة الدفاع ضد غلو المعاش أو أثناء اضراب عملة المناجم لجهة قفصة من شهر فيفرى الى شهر أفريل 1949، فهذا الفرع للقوة الشغيلة الفرنسية بتونس ما انفك يرغب فى صداقتنا وسعى لان نتحد فى سلك التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية (كاللجنة المركزية ولجنة الشغل) وفى العمل النقابى.

وبعد المقالات العديدة التى أدرجت أخيرا على صفحات الجريدة الاشتراكية « فراترنيتى » وفى هذا الصدد وجهت الينا فى الخامس عشر من شهر ديسمبر المنصرم مكتوبا تطلب منا فيه توحيد جهودنا فى تقديم مطلب مشترك هو حرية الاجور فى نطاق العقود المشتركة وتعيين الاجر الادنى المضمون » (52). الا أنه لم يمض على ذلك وقت طويل حتى تعكرت العلاقة بين المنظمتين حيث أصدر المجلس الفدرالى القومى التابع للقوى الشغيلة المنعقد فى 9 و 10 ماى لائحة جاء فيها ما يلى : « ان مستقبل الحركة النقابية بافريقيا الشمالية يبقى مرتبطا شديد الارتباط بمركزنا النقابى بفرنسا من حيث عمله وتطوره » (53). كما أن

منظمة إلقوى الشغيلة أكدت من جديد فى هذه اللائحة عزمها على تخليص الحركة النقابية من النشاط السياسى، وقد تصدى حشاد لهذه المفاهيم بسرعة اذ يقول فى مقال نشر فى جوان 1951 : « ان الاتحاد العام التونسى للشغل وهو المنظمة النقابية التونسية الوطنية الوحيدة يندد بشدة بهذه النظرة النقابية الرجعية. ان الحركة النقابية هى حركة تحررية لا يمكن أن تساير مثل هذا التفكير الهيمنى خاصة وأن هذا التفكير هو عينه الذى يقود أعمال الهيمنة الامبريالية، والذى من واجب كل حركة نقابية حرة أن تقاومه وتقضى عليه » (54).

ومن جهة أخرى ينبه حشاد فى رسالة بعث بها الى الامين العام للسيزل بعيد اجتماع القوى الشغيلة المذكور سابقا مؤكدا على أن « أغلب الخطب التى قيلت فى هذا الاجتماع كانت مخصصة للتهجم على الاتحاد العام » (55). وستبقى العلاقة بالقوى الشغيلة متوترة رغم انتماء المنظمتين للسيزل، ورغم الاضراب المشترك الذى وقع بالمناجم فى سبتمبر 1951 فقرب وقتيا بين المنظمتين. فهذا حشاد يتوجه برسالة فى ماى 1952 الى أولدنبروك كاتب عام السيزل قائلا : « ان مناضلينا يتساءلون بالحاح يشتد يوما فيوما حول مسألة وجود فرع القوى الشغيلة وحول موقفها العام من مبدأ تحرر الشعوب وبصورة أدق حول معارضتها لتعليمات السيزل فى خصوص هذا المبدأ وخاصة فيما يتعلق بحالة تونس » (56).

ومن جهة ثانية نرى مالاى (Mâlé) الكاتب العام لاتحاد نقابات تونس ـ القوى الشغيلة يتهم فى مؤتمر منظمته بفرنسا (نوفمبر 1952) الاتحاد العام بأن له « موقفا عدائيا متواصلا من كنفدرالية القوى الشغيلة » وبأنه « سخر نفسه (...) لاعمال الجوسسة المستمرة على السيزل » (كما ينعت نشاطه) «بالعمل النقابى البرجوازى» مؤكدا أن فرحات حشاد لم يعد قائد حركة نقابية بل أصبح يقود حركة سياسية » (57). وفى المقابل فان حشاد لم يخف فى 1952 احتقاره لقادة القوى الشغيلة بتونس، وان ما نقرأه فى هذه الفقرة من رسالة بعث بها الى مساعده محمود المسعدى يعتبر دليلا واضحا على موقفه منهم اذ يقول : « انى أعتقد أن أحمد (من المحتمل أن يكون المقصود هو بن صالح) يعطى للقوى الشغيلة ولمالاى ولافون (Lafond) أهمية أكثر مما يجب أن نعطيهم. فقضيتنا وحقوقنا المشروعة أنبل من أن نربطها بالدسائس الوضيعة لامثال هؤلاء السفلة المبتذلين (...) لقد أعلمنا السيزل بعد بأننا نرغب فى طرح

مسألة وجود القوى الشغيلة بتونس أثناء المؤتمر القادم. كما طلبت من بولكباش أن يقدم قضية ضد « لافون » وجريدته « القوى الشغيلة » (التي نشرت له مقالا تعرض فيه بالثلب الى ثلاثة نقابيين من الاتحاد العام ومن بينهم بولكباش المذكور)، على أن لا تجعل هذه القضية بعض النقابيين البصيرين من الشغيلة يتراجعون فى ما أبدوا من تباين عن « لافون » وأمثاله » (58).

وهكذا أصبح الاحتراز يسود العلاقة بين المنظمتين النقابيتين. فمن ناحية يشعر الموظفون المنخرطون فى القوى الشغيلة بأنهم مهددون كلما اقترب موعد استقلال محتمل وهم يظهرون عداءهم الشديد لقادة الاتحاد العام فقد التجأوا فى أفريل 1955 الى الاضراب للدفاع عن مصالح اعتبرها الاتحاد العام امتيازات استعمارية فندد بهم أمام الرأى العام. ومن ناحية أخرى يجد الاتحاد العام نفسه داخل السيزل فى مواجهة تحتد أكثر فأكثر مع القوى الشغيلة التى تحاول عزله بينما هو فى أشد الحاجة الى دعم دولى من أجل نصرة القضية الوطنية. لم تكن القوى الشغيلة داخل هياكل السيزل فى مواجهتها للاتحاد العام تجد السند المطلق والمتواصل الذى كان يجده الاتحاد النقابى داخل الجامعة النقابية العالمية اذ فى كثير من الحالات تتمكن أطروحات الاتحاد العام من الانتصار على حساب مواقف النقابة الفرنسية، ففى ماى 1955 صوت مؤتمر السيزل ضد لائحة القوى الشغيلة التى تندد بالكفاح المسلح ضد النظام الاستعمارى وكان ذلك بفضل المندوبين المغاربة الذين كان يدعمهم أحمد بن صالح الامين العام للاتحاد انذاك. وهكذا كانت لعلاقات الاتحاد العام بالقوى الشغيلة انعكاسات كبيرة على المستوى الدولى كما هو الشأن بالنسبة لعلاقته بالوستيتى. ولهذا السبب فان دراسة علاقة الاتحاد بهاتين المنظمتين تمثل بالنسبة الينا أهمية أكبر مما تمثله دراسة علاقته بفرع تونس لكنفدرالية العمال المسيحيين.

د) علاقة الاتحاد بالكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين

تم اعادة تكوين فرع هذه المنظمة الفرنسية بتونس مباشرة اثر الحرب العالمية الثانية. وهى فى نظر حشاد لا تختلف فى جوهرها عن الكنفدرالية العامة للشغل أو القوى الشغيلة، الا أنها لم تكن تعتبر مزاحما خطيرا للاتحاد العام نظرا للطابع الدينى الذى تتميز به. وقد سهلت بعض المواقف والقرارات

التى اتخذتها هذه المنظمة اقامة علاقات مع الاتحاد العام تبدو محترمة رغم أنها محدودة، ومن بين هذه المواقف قبولها بالتعددية النقابية التى اعتبرت فى مؤتمر هذه المنظمة (سبتمبر 1945) « احدى أهم الدلالات عن ممارسة الحرية والديمقراطية » (59).

ابان المفاوضات حول الاجر الادنى فى جويلية 1947 انضمت كنفدرالية العمال المسيحيين الى الاتحاد العام وطالبت بأجر أدنى قدره 6000 فرنك بعد أن كانت تطالب بـ 8000 فى حين أن الاتحاد النقابى قد اكتفى بـ 5000 فقط. يبدو أن مؤتمرات الكنفدرالية المسيحية لم تعط أهمية كبيرة للمسائل الخاصة بتونس، فهى قد عبرت فى مؤتمرها المنعقد يومى 7 و 8 ديسمبر 1947 أساسا عن تذمرها من « انحسار السياحة فلا وجود لنزل وليس ثمة ما يجلب السواح، انه الركود التام » (60). لذلك يمكن أن نقول أن المؤتمر « وقع بتونس دون أن يكون لها أى حضور يذكر فيه » (61). لقد كانت لمنظمة العمال المسيحيين هذا الموقف رغم أن كثيرا من النقابات المسيحية كانت تحاول أن تضم التونسيين وتعمل على وجود المسلمين فى صفوفها (62).

ان النضالات المشتركة بين الفرنسيين المسيحيين والتونسيين وقعت خاصة فى قطاع السكك الحديدية حيث يوجد عدد هام من النقابيين المسيحيين. وأهم هذه النضالات اضراب 13 سبتمبر 1951 الذى شارك فيه أيضا الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى، وكان لغاية المطالبة بالزيادة فى الاجر والاحتجاج على المس من الحريات النقابية، ان ضعف اشعاع النقابات المسيحية فى بقية القطاعات يجعل مساهمتها فى نضال الطبقة الشغيلة التونسية محدودا خاصة وأن مصالح هذه الطبقة غدت متناقضة أكثر فأكثر مع مصالح العمال المسيحيين الفرنسيين بتونس. أفلم يندد الاتحاد العام بمشاركة الموظفين المسيحيين فى اضراب 19 أفريل 1955 الذى وقع من أجل مطالب اعتبرها الاتحاد العام امتيازات استعمارية ؟

وهكذا فان علاقة الحركة النقابية الوطنية التونسية كانت محدودة مع الكنفدرالية المسيحية لا بسبب الطابع الوطنى الذى اتسم به الاسلام بل بحكم أن الكنفدارلية العالمية للنقابات المسيحية (C I S C) لم تشكل قط بالنسبة للاتحاد العام خيارا يمكن أن يعول عليه على المستوى الدولى.

الفصل الثاني :

علاقة الاتحاد بالجامعة النقابية العالمية
F S M

لم يكن يوجد تنظيم عمالى دولى غير الجامعة النقابية العالمية F S M عندما تأسس الاتحاد العام التونسى للشغل. ولقد حدد مؤتمر هذه المنظمة التأسيسى (25 سبتمبر/8 أكتوبر 1945) الاهداف التالية فى برنامجه :

1 ـ انخراط كل نقابات العالم « بقطع النظر عن الجنس والقومية والدين والاراء السياسية ».

2 ـ اعانة نقابات البلاد الاقل تطورا سواء الموجودة منها أو التى هى قيد التكوين.

3 ـ النضال من أجل « محق كل أشكال الحكم الفاشية وبقية مظاهر الفاشية مهما كان اسمها أو شكلها ».

4 ـ النضال ضد الحرب وأسباب الحرب.

5 ـ المساعدة على قيام أوسع تعاون دولى ممكن فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى وتدعيم « كل الاجراءات المتخذة من أجل النمو الصناعى فى البلاد النامية ومن أجل استغلال هذه البلاد لمواردها استغلالا كليا » (63).

ان فرحات حشاد الذى تكون من الناحية النقابية فى صلب الس.ج.ت. يدرك جيدا الحاجة الى التضامن العمالى ومدلوله وأهميته. فلقد أسرعت الهيئة الادارية للاتحاد العام بارسال مطلب انخراط بالجامعة النقابية العالمية اثر تأسيسه مباشرة.

أ ـ الانخراط بالجامعة النقابية العالمية

لا شك فى أن الحرص على الانخراط بهذه الجامعة يصدر عن روح أممية أصيلة. فحشاد كان دوما يؤكد على أن مسألة التضامن العمالى الدولى هى مسألة ملحة وضرورية، فها هو بعد أن يؤكد على أن العمل النقابى لا يقف عند حدود الميدان الاجتماعى يضيف قائلا : « ان هذا العمل يشعر بثقل الحمل الذى يكبل نشاطه ونموه والذى وضعته على كاهله التقلبات الاقتصادية والتحالفات الرأسمالية التى تتحكم فى الاقتصاد العالمى وتوجهه وفق مصالحها بعيدا عن مصالح الشعوب (...) ان الانانية المفرطة وانغلاق الفكر عن التطور الاجتماعى بشكل كبير وتعدد المصالح القذرة قادت الى يقظة شديدة ونضال مستمر لا ينتهيان (...) ان التحالف الرأسمالى يتحين الوقت المناسب من أجل القيام بهجوم معاكس معتمدا على عناصر رجعية تحلم بتوقيف النمو الاجتماعى وتبتهج لكل ضعف ينتاب الحركة النقابية العالمية.

لذلك شعرت الحركة النقابية بحاجتها الملحة لتكوين تحالف العمل ضد تحالف رأس المال، كما شعرت بأهمية تنسيق وتوحيد التحرك متجاوزة الحدود الاقليمية قصد توفير ظروف أنسب للنجاح فى كل الميادين » (64).

ويرى حشاد أن التضامن الدولى ليس ضروريا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية فقط بل ان له دوافعه السياسية، اذ يقول : « ان مسألة حرية الانسان وحرية الشعوب تطرح أيضا على مستوى التنظيم النقابى الدولى والا فما هو مصير العمل النقابى والحريات التى يطمح اليها جميع الناس على وجه البسيطة غير مضمونة ؟ وما هى قيمة انجازات اقتصادية واجتماعية لدى شعب محروم من محاسن الديمقراطية ؟ ثم ما مآل حركة نقابية فى بلد انعدمت فيه الحريات الفردية والطبيعية ؟

ان معرفتنا بمصير العمال والمنظمات العمالية فى البلاد التى يسودها الحكم المطلق كافية بأن تجعلنا نتمسك بالدفاع عن الديمقراطية ونفتك الحريات التى بدونها لا يمكن تحقيق أى تقدم. ومن هنا فان العمل النقابى يرتبط بمسألة السلم، فلا أحد يجهل اليوم أن سبب الحروب التى عرفها عالمنا الشقى لحد اليوم يعود في أغلب الحالات الى المناورات الرأسمالية، وهى مناورات تهدف

الى تحقيق هيمنة شق على العالم بأسره أو على جزء منه قصد غزو الاسواق والتفوق الاقتصادى واستغلال ثروات تؤدى الى استعباد الانسان » (65).

ان تونس فى حاجة شديدة الى مثل هذا التعاون النقابى الدولى ناهيك وأن « بعض الميادين تبرز لنا مع شديد الاسف مظهر طبقة عاملة ما زال مطروحا عليها أن تقطع كل الطريق الذى قطعته الاجيال العمالية فى البلاد الاخرى منذ 1830 والى جانب ذلك فان الامر يتعلق بالانتصار على القوى الرأسمالية المدعومة بقوة همجية تسخرها الامبريالية لاحباط أدنى تحرك شعبى » (66).

لقد كان أمل قائد الاتحاد العام كبيرا فى الجامعة النقابية العالمية حيث أنه شكر هذه المنظمة فى التقرير الذى قدمه للمؤتمر القانونى الاول فى جانفى 1947. وهو يؤكد على أن الجامعة تعلق أهمية كبيرة فى برامجها على « وجوب المقاومة لتعزيز مبادىء الحرية والديمقراطية الحقة اللتين لولا هما لما وجد سلم فى هذا العالم (...) وهى تدرس مشاكل الدول التى لم تتمتع بحريتها الذاتية » (67).

وسيذكر فيما بعد أن « الجامعة التى تأسست خلال الحرب الاخيرة استطاعت أن تخلق لدى عمال العالم بأكمله أملا عظيما بامتلاك قوة عمالية أممية لا تقهر مسخرة لخدمة العدالة الاجتماعية والتقدم والسلم » (68).

لقد درست اللجنة التنفيذية للجامعة النقابية العالمية مطلب انخراط الاتحاد العام بها أول مرة بموسكو فى جوان 1946. وقررت ارسال لجنة تحقيق الى تونس فى نهاية أوت. وكانت اللجنة برئاسة نقابى من يسار الحركة النقابية بأنقلترا وهو ماك وينى (Mac Whinnie) . وهدفها هو توحيد الحركة النقابية التونسية (الاتحاد العام ـ الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى) اذ بهذا التوحيد تحل مشكلة الانخراط.

أعيد النظر فى مطلب الانخراط ثانية بواشنطن فى 23 سبتمبر 1946 من طرف اللجنة التنفيذية أيضا. وأرسلت الى تونس ثانية مبعوثين وهما ماك وينى والنقابى اللبنانى مصطفى العريس. حضر الاول فى مؤتمر الاتحاد 21 جانفى 1947، بينما لم يحضر الثانى الا فى بداية فيفرى. وتبدو من خلال تصريحاتهما نفس الاقتراحات التى تقدمت بها الس.ج.ت.، فماك وينى يرى : « ان خصوصية

الطبقة الشغيلة فى تونس (...) تتمثل فى أن هذه الطبقة تضم التونسيين الى جانب الفرنسيين والايطاليين واليونانيين والمالطيين وغيرهم ... (لذلك) فان ما يراه الاتحاد العام ويطلب تحقيقه عبر التنظيم الموحد يؤدى فى الحقيقة وبدون شك الى ايجاد منظمة تلفظ غير التونسيين من صفوفها » (69).

وها هو لويس سايان Louis Saillant الامين العام لـ F S M يقترح شروط تحقيق الوحدة بين المنظمتين التونسيتين فى رسالة وجهها الى حشاد بتاريخ 7 جانفى 1947. وهو فى النقاط العشرة التى قدمها لا يختلف عما تراه الس.ج.ت. التى أصبحت تسمى الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى اذ أننا من بين مقترحاته نجد :

« 2 ـ الاندماج بداية من الهياكل القاعدية أى بين النقابات فى المستوى المحلى أو الجهوى ،

4 ـ مراقبة شديدة تضمن أن المنظمة الجديدة لا تضم فى صفوفها الا الاجراء الذين لهم حق الانخراط فى النقابة.

5 ـ ضرورة الاتفاق على تسمية للمنظمة الجديدة لا توحى بأن احدى المنظمتين ابتلعت الثانية.

7 ـ ضرورة أن تتضمن قوانين المنظمة الموحدة مبدأ المساواة بين كل الاجناس وكل القوميات مع ممارسة المساواة من طرف كل الهياكل التابعة لها.

8 ـ ضرورة التنصيص على حق المشاركة فى قيادة المنظمة الموحدة للجميع، وذلك على الاقل حسب ما تقتضيه قوانين البلاد.

10 ـ ضرورة الاحتياط حتى يصبح لبعض أصناف الشغالين (الموظفين الذين لهم مصالح خاصة مرتبطة بفرنسا) الحق فى المحافظة على علاقتهم بنقابات بلادهم من أجل حماية ظروف عملهم أو جرايات التقاعد » (70).

وهكذا نلمس فى هذه النقاط اتهامات الس.ج.ت. للاتحاد العام. فالنقطة الرابعة مثلا تلفت النظر الى وجود غير الاجراء فى صلب الاتحاد، والنقاط الاخرى توضح تعلق الاتحاد العام بالاقتصار على تشريك التونسيين فى قيادة المنظمة.

لقد عبر ممثلا الجامعة النقابية العالمية فى التقارير التى كتباها عن سخطهما تجاه العلاقة القائمة بين الاتحاد العام وطبقة الملاكين (التجار وغيرهم) وتجاه

ما أسمياه باللجوء الى القوى الغيبية المتمثلة فى الدين. فمصطفى العريس المبعوث الشيوعى عبر عن دهشته عندما وجد الشيخ ابن عاشور ضمن المركزية النقابية. ويمكن القول أن العريس قد تحول من وسيط الى مناصر الى الاتحاد النقابي اذ يقول فى خطاب نقلته عنه جريدة النقابة ذات الاتجاه الشيوعى : « ان عـــدد المنخرطين الذى يدعيه الاتحاد العام والذى يصل الى 40 ألفا يبدو عــددا غيـــر واقعى (...) ان العدو الرئيسى هو الرأس مال الكبير » (71).

ويزداد الامر تعقدا بعد الحوادث الدامية فى 5 أوت 1947، اذ يعبر ل. سايان L. Saillant أمين عام الجامعة النقابية العالمية لجريدة Le Petit Matin عن معاداته للاتحاد قائلا أن هذه المنظمة هى « تنظيم حديث تأسس منذ عـــام ونصف كان مؤسسوه أعضاء بالجامعة المستقلة للموظفين التونسيين وهى منظمة ذات نزعة قومية ضيقة وعنصرية تمارس سياسة انفصالية عن فرنســـا ... (ويواصل) لقد ظهر سلوك الاتحاد العام الديماغوجى والبعيد عن المفاهيم النقابية بصورة أوضح فى معالجته لمسألة الاجور. ان المجلس العام للجامعة النقابيـــة العالمية الذى انعقد فى براغ، جدد رفضه لقبول انخراط الاتحاد العام ولـــم يعترف بغير الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى U S T T (...) ان الاتحـاد العام أصر على موقفه الخاطىء رغم نصائح مبعوثى الجامعة العديدين (...) نحـــن لا نخلط بين العمال التونسيين الذين يمكن لهم أن يكونوا فى هذه المنظمـــة والمسؤولين الذين ليسوا فى مستوى مسؤلياتهم النقابية » (72).

وهكذا تتبنى الجامعة النقابية العالمية رأى الس.ج.ت. فى خصوص الموقف من المركزية النقابية التونسية. وذلك رغم أن ممثلى النقابات السوفياتية وضعوا احترازاتهم حول تفسير العريس لدور الجامعة العالمية فى المستعمرات كمـــا ذكره فى تقريـــره.

لقد أصبحت العلاقة بين المنظمتين مثقلة بما حصدته طيلة سنة 1947 وفعلا فلقد سحبت F S M الاستدعاء الذى كانت قد وجهته الى الاتحاد العام لحضور ندوة داكار « بسبب سلوكه المعادى للوحدة » (73). وحضـــر هـــذا الاجتمـــاع السعداوى رئيس الاتحاد النقابى الذى مثل تونس فى هذه الندوة المنعقدة فيمـــا بين 10 و 13 أفريل قصد تدارس وضع عمال القارة الافريقية.

وهكذا « وضع الاتحاد العام موضع المتهم من طرف الجامعة العالمية » (74).

لقد عبر فرحات حشاد عن خيبة أمله وشعوره بالمرارة فى مقال نشره بجريدة « تونس الفتاة » Jeune Tunisie فى جويلية 1947 حيث يقول « قبل أن يقوم الاتحاد العام بنسف الس.ج.ت. كان بامكان هذه المنظمة أن تنتحر على الطريقة اليابانية (هيراكيرى) وأن تحول نفسها بنفسها الى مركزية تونسية قادرة على مواجهة الاتحاد على المستوى الوطنى من الناحية التنظيمية وكان بامكان الجامعة العالمية المنظمة التى يتحكم فى مصيرها حاليا مسؤولون « احترفوا الدسائس » أن تقبل انخراطها فى صفوفها (بسهولة).

هل أن هيكلة الجامعة العالمية الداخلية فعلا فى مستوى مبادىء هذه المنظمة السامية ؟ وهل ان تنظيمها وادارتها فى مستوى شرف أهدافها وفى مستوى عظمة رسالتها فى العالم ؟ » (75).

غير أن المركزية النقابية التونسية تشبثت بطلب انخراطها وأكدت فى مؤتمرها المنعقد فى ديسمبر 1947 : « على أن المؤتمر يذكر بالقرار المتخذ فى المؤتمر السابق فى ما يتعلق باحتمال توحيد الاتحاد العام والاتحاد النقابى فى تنظيم نقابى واحد. كما يوضح بأن هذه الوحدة * قدم المساواة وحسب مبادىء الجامعة العالمية وتوجيهاتها مما يساهم فى انتعاش الحركة النقابية ويعجل برفاهية الطبقة العاملة وسعادتها » (76).

ومع ذلك فسيعرف العالم فى نهاية سنة 1947 « منعرجا » على المستوى السياسى يتمثل فى تكوين الكومنفورم Komin-Form فى 5 أكتوبر 1947 وهو ما سيكرس القطيعة بين المعسكرين. وينعكس ذلك على المستوى النقابى حيث ستنسلخ عدة نقابات غربية من المركزية الدولية.

ورغم كل ما سبق فان تحاليل كل من الجامعة النقابية العالمية والاتحاد واستراتيجيتهما ستلتقى فى كثير من الاحيان حتى 1950. فقد كانت القيادة الشيوعية أو المتعاطفة مع الشيوعية التى تقود الجامعة العالمية تشارك مشاركة فعالة فى « الحركة العالمية لانصهار السلام » وكان نقابيو الاتحاد لا يكتفون بالمساهمة فى هذه الحركة بل أن زعيمهم حشاد صرح يوم 7 أفريل 1949 قبيل المؤتمر الثالث قائلا : « ان خطر اندلاع الحرب الذى يخيم على العالم باستمرار تقف وراءه هذه الرأسمالية الرجعية التى تحظى بمساندة قوى الاستعمار. والعامل التونسى يعرف كما يعرف أخوه العامل أينما كان فى العالم بأنه لا

* لا يمكن أن تقع إلا في صلب الجامعة العالمية بعد قبول إنخراط الإتحاد العام بها حتى يسهل تحقيق هذه الوحدة على

تقدم بدون سلام ... السلام الحقيقى وليس السلام القائم على قوة السلاح .. ولذلك فان مؤتمرنا الوطنى القادم سينعقد تحت شعار الدفاع عن السلام » (77).

وبعد أيام قلائل يصرح الكاتب العام المساعد النورى البودالى أمام مؤتمر أنصار السلام الدولى : « ان النظام الاستعمارى الذى نندد به اليوم نجده مع الاسف يقوى ويتعزز بحكم التهديد بالحرب الذى يخيم على العالم من جديد. ولذلك فاننا عندما نقاوم الاستعمار بكل ما نملك من قوى لانه سبب كل الحروب نشعر بأننا فى نفس الوقت نناضل فى سبيل سلام حقيقى فى العالم. (تصفيق)

وفى نهاية الحرب الاخيرة وفى غضون السنوات 1944 ـ 5 4ـ 46 عندما بدأت شعوب العالم تتنفس الصعداء وبدأت تعتقد فى تلاشى أسباب الحرب اتخذت منظمة الامم المتحدة مواقف صارمة تعادى الانظمة الاستعمارية سواء كانت فرنسية أو انقليزية أو هولندية أو بلجيكية.

لقد تقبلت الشعوب المستعمرة « مقررات دمبرتر أوواكس » D. Oaks و « سان فرنسيسكو » Sanfransisco وما قررته المنظمات الدولية بابتهاج وحماس كبيرين. الا أن هذا الابتهاج سرعان ما اندثر وعوضته خيبة أمل مرة، نتيجة التغير الواضح فى سياسة دولة عظمى أصبحت اليوم تساند القوى الاستعمارية بدولاراتها وأسلحتها.

اننا مقتنعون بأنه لا الاستعمار الفرنسى كان قادرا على استئناف الحرب ضد الشعب الفيتنامى ولا الاستعمار الهولندى كان قادرا على غزو أندونيسيا من جديد، لو لم يتمتعا بمزايا مخطط مارشال وبمساندة الولايات المتحدة الفعلية التى وفرت طائرات ودبابات ومدافع ورشاشات تستعملها كل من فرنسا وهولندا الان حتى تروى تعطشها للهيمنة ولاستغلال شعوب جعلها سوء حظها ترزح تحت هيمنة مثل هذه القوى.

ان التهديد بالحرب الذى يرعاه تجار المدافع والرجعيون على اختلاف أنواعهم يجعل تطور الوضع الدولى فى صالح الامبريالية التى كانت وستبقى عدونا الرئيسى ... » (78).

وهكذا يبرز هذا الخطاب التقارب الكبير فى التحليل بين النقابيين التونسيين وقادة الجامعة النقابية العالمية اذ كل منهما كان يرى أهمية النضال

ضد الامبريالية. ولقد أكد بيان مؤتمر أنصار السلام الدولى الذى حظى باجماع المشاركين على ما يلى : « نناضل من أجل الاستقلال الوطنى والتعاون السلمى بين كل الشعوب فى تقرير مصيرها ونعتبر كل ذلك شرطا ضروريا لتحقيق الحرية والسلام » (79).

كما تتقارب نظرة الطرفين لمخطط مارشال فينددان به : يندد به النورى البودالى لانه يسلح الاستعماريين، ويندد به نقابيو الجامعة العالمية لانه يمس من استقلال البلاد الاوروبية. ان هذه الحجة الاخيرة لم تخف عن حشاد حيث أنه ذكرها فى مقال كتبه فى نوفمبر 1948، فبعد أن أكد فى هذا المقال أن الاستقلال الاقتصادى « هو شرط كل استقلال حقيقى » تحدث عن مشروع مارشال « لما فيه من خطر على السيادة القومية بالنسبة للبلدان التى يشملها هذا المشروع » (80).

ان التلاقى فى الموقف بين الطرفين لم يقتصر على التحليل فحسب فالجامعة العالمية النقابية قد قبلت الاتحاد العام فى صفوفها فى جانفى 1949 واعترفت فى مؤتمرها الثانى (29ـ6/10ـ7ـ1949) بأن للاتحاد 56.370 منخرطا وللاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى 33.000 منخرط فقط(81) مما جعل لكل من المنظمتين ممثلا قارا ونائبا له لدى هذه الجامعة.

على أن الخلافات بين الطرفين يمكن أن تتجلى لنا عند تحديد المهام الرئيسية التى يستوجبها انعتاق البلدان المستعمرة. لنستمع مثلا الى رأى رئيس « فدرالية نقابات سيلان » فى مؤتمر الجامعة النقابية العالمية الثانى لانه حسب رأيي يعكس موقف الشيوعيين الذين يمثلون الاغلبية فى المركزية الدولية بصورة دقيقة وواضحة وصادقة اذ يقول «ان البلاد المضطهدة فى مجملها فى اسيا وبدرجة أقل فى افريقيا، تمر الان من حالة « المستعمرات المباشرة » الى حالة « مستعمرات غير مباشرة » يعنى مضطهدة ومستغلة من طرف بورجوازية محلية تعمل فى ركاب الكتلة الامبريالية. واذا لم يؤد هذا التحول الى تغيير الوضع الاقتصادى والاجتماعى لدى العمال بصورة سريعة فانه يهدد بجرهم مكبلين الى المساهمة فى الحرب ضد الاتحاد السوفياتى وبلاد « الديمقراطيات الشعبية » وهى الحرب التى وضع علامتها الاولى الحلف الاطلسى » (82).

ألا يمكن أن نقول أن هذا التحليل يتضمن أولوية التناقض بين المعسكر

الشرقى والمعسكر الغربى على التناقض بين البلاد الاستعمارية والامم المستعمرة؟! أفلا يبدو أن حل التناقض الثانى سيساهم فى اضعاف المعسكر الاشتراكى الذى يعتبره قادة النقابة الدولية أولى بالدفاع عنه من أية قضية أخرى ؟ بينما يرى قادة الاتحاد العام أن « واجب كل نقابى فى العالم يحتم عليه تقديم مساعدة جدية وبدون حدود لعمال هذه البلدان (المستعمرة) » (83).

ويبدو أنه كلما كانت الجامعة النقابية العالمية تعمل بطريقة ديمقراطية وحريصة على احترام برنامج 1945 وعلى التنسيق بين مختلف النضالات النقابية فى العالم الا وكان بامكانها أن توفق بين مصالح مختلف القوى العمالية المعادية للامبريالية والمنضوية فى صلبها. ولذلك كان الاتحاد العام فخورا بأن يكون منضويا فى صلبها، رغم أن حشاد كان يتحاشى اتخاذ موقف لفائدة احدى الكتلتين. وفعلا ففى جوان 1948 تدخل فى « مؤتمر الشعوب لمقاومة الامبريالية » ليناقش مقررات هذا المؤتمر مقترحا « الغاء كل ما يشير الى كتلتين والتركيز فى هذه المقررات على الامبريالية الفرنسية والانقليزية بصورة مباشرة » (84). ورغم ذلك فان نقابيى الاتحاد لا ينكرون التحالف القائم بين القوى الاستعمارية. فبامكان مناهضى الاستعمار « القديم » و « الجديد » أن يجدوا مجالا للاتفاق، حيث لم تمثل مشاركة الاتحاد فى « مؤتمر الشعوب لمقاومة الامبريالية » فى حد ذاتها عقبة أمام قيام علاقات طيبة مع الجامعة النقابية العالمية.

صحيح أن اجتماع هذه الحركة الثانى المنعقد بلندن فى 1949 « سيعلن للمرة الاولى ما سيسمى فيما بعد بـ « الحياد الايجابى » القاضى بالاستقلال عن الكتل والحكومات » (85). لكن كان بالامكان أن يقع التوصل الى حل وسط بين الاتحاد العام والجامعة، لو لم تتحول هذه الاخيرة الى الاعتقاد فى استراتيجية تنطلق من أن « الهيمنة المتصاعدة للاحتكارات الامريكية هى التى تضاعف من بؤس الشعوب الافريقية » وتعتبر بالتالى أن هذه الاحتكارات هى العدو الرئيسى للافارقة، لانها فى اطار سياسة استعباد افريقيا « تلعب دورا رئيسيا وتعمل بصورة تدريجية وبدون رحمة على ضرب احتكارات أنقلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من القوى الاستعمارية » (86). ألا نفهم من هذا التحليل ضرورة اعطاء الاولوية لمقاومة أمريكا باعتبارها قوة استعمارية تتزعم العالم الغربى وبالتالى اعطاء الاولوية لمهمة تعزيز الكتلة الشرقية ؟!

اذن نحن أمام خلاف : ففى حين يرى المسؤولون الشيوعيون فى الجامعة النقابية العالمية أن التناقض الرئيسى يكمن فى التناقض بين الكتلتين، يؤكد الاتحاد العام على « ضرورة أن تجعل الحركة العمالية العالمية مهمتها الاولى فى النضال ضد الاستعمار باعتباره السبب الذى يقف وراء كل مصائب الشعوب المستعمرة » (87)، كما جاء على لسان بعثة الاتحاد لمؤتمر ميلانو 1949. سيتعمق هذا الخلاف بحكم تطور كل من الاتحاد العام والجامعة النقابية العالمية. وبالفعل فبعد انسحاب بعض النقابات الاوربية الغربية من الجامعة قوى موقع (س.ج.ت.) الفرنسية فيها وبالتالى قوى موقع الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى. وفضلا عن ذلك أصبحت نقابات أوربا الشرقية المرتبطة ارتباطا شديدا بحكوماتها تمثل القسم الاوفر فى جامعة أصبحت تقترب أكثر فأكثر من المعسكر الاشتراكى الى الحد الذى جعل معارضوها يقولون : « ان الجامعة النقابية العالمية أصبحت منجنيقا يستعمله الاتحاد السوفياتى فى وجه العالم الغربى » (88).

ومن جهة ثانية نجد الحركة النقابية التونسية تعمل أكثر فأكثر على جعل المهمات السياسية فى المرتبة الاولى وتتجه نحو استراتيجية تعطى الاولوية للنضال من أجل الاستقلال. فأصبحت اذن تحتاج الى سند واسع ومجد فتبحث عن دعم كل الطبقة الشغيلة فى العالم بما فى ذلك دعم الشغيلة الموجودة فى البلاد الرأسمالية وكل الديمقراطيين. وهى فى نفس الوقت تواصل تمسكها المطلق بضرورة استقلال النقابة عن الحكومات. وها هو تقرير حول العلاقات الخارجية فى مؤتمر 1951 يحدد دور الحركة النقابية على المستوى الدولى فيقول : « ان الحركة النقابية العالمية لو كانت فى هذه الظروف الحالية بعيدة عن تبعية الاحزاب لحققت أمانى الانسانية فى السلم ومكنت العملة من الوحدة فوق الخلافات المقسمة للحكومات.

ويؤكد أن هذه القوة الشغيلة العالمية التى لا تغلب لو كانت منظمة نظاما محكما فى جبهة لا تصدع فيها، لامكن أن تكون الجبهة الحقيقية لقوات السلام والرقى ضد كل المرامى الاستثمارية والرأسمالية والاستعمارية من حيث كانت » (89).

ويقول أيضا فرحات حشاد فى 1952 « ان معارضة النقابة للحكومة أمر بديهى » (90).

لقد ظهرت بوادر تباين أخرى ستؤدى الى القطيعة منذ مؤتمر 1949 بميلانو، حيث وقع اختيار الكاتب العام للاتحاد النقابى ممثلا عن منطقة شمال افريقيا باللجنة التنفيذية للجامعة النقابية العالمية بينما عين حشاد نائبا له فقط فاحتج على ذلك دون جدوى (91).

ان موقف الجامعة النقابية العالمية من الصراع بين المنظمتين التونسيتين وكذلك تطور العلاقة بينهما كان له انعكاسات على المستوى الدولى، فليس من باب الصدفة أن يقع انسحاب الاتحاد العام من الجامعة النقابية العالمية بعد تدهور العلاقة بين المنظمتين. وان الرسالة التى بعث بها حشاد الى قادة الاتحاد النقابى فى مارس 1950 يعلمهم فيها بنهاية النضال المشترك سبقت بفترة قصيرة القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية.

ب ـ القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية :

فى 3 جوان 1950 قطعت الهيئة الادارية للاتحاد العام علاقتها بالجامعة النقابية العالمية. وهو ما أكده المجلس الوطنى فى 23 جويلية 1950 ثم المؤتمر فى 1951.

ومن الملفت للنظر أن الهجومات على الجامعة النقابية العالمية لم تتعلق بالمبادى المصرح بها من طرف هذه المنظمة بل تركزت فقط على ممارستها. فنقابيو الاتحاد يبرزون «انحراف»الجامعة النقابية وعدم احترام المبادى الاممية التى تأسست عليها. فهم ينتقدونها فى المستوى الاول باسم الاممية البروليتارية قائلين ان : « انقسام الطبقة العاملة تفاقم فى العالم بصورة جعلت من المستحيل عمليا بقاء منظمة نقابية قومية بالجامعة النقابية العالمية بدون أن ترتمى تلك المنظمة فى أحضان السياسة المغرضة التى تجعل من متبعها الة مسخرة لتطبق الاوامر، وبذلك تجد هاته المنظمة نفسها ضد الشق الثانى من الطبقة العاملة العالمية وتكون مجبورة على أن تخالف المبدأ النقابى الاممى الذى يقضى باتحاد الشغالين بالعالم بصرف النظر عن جميع الاعتبارات مهما كان نوعها » (92).

كما أن هؤلاء النقابيين يعيبون على الجامعة النقابية العالمية بأنها تضحى بمبادئها المقدسة فى سبيل مصالح الكتلة السوفياتية السياسية. ويستدل

الاتحاد على ذلك بحادثة رفت النقابة اليوغسلافية من الجامعة النقابية. وهو رفت يمكن أن يكون « لمجرد كون حكومة الماريشال تيتو لم تتبع منهج الديمقراطيات الشعبية الاخرى فى انقيادها لسياسة موسكو » (93).

انه لذو دلالة كبيرة أن يعتمد الاتحاد العام فى تنديده بهذا الطرد على ما ورد فى تقرير الجامعة النقابية العالمية ابان الانقسام داخلها من تصريحات تقول : « ان الوحدة الاممية للشغالين داخل الجامعة النقابية العالمية لترتكز على التعاون الاختيارى الحر بين النقابات، وهاته النقابات ليست منظمات سياسية. وانما غايتها الاولى هى تحسين مستوى عيش الطبقة العاملة بقطع النظر عن كل الفوارق السياسية، أو الدينية أو الفلسفية، أو العنصرية بين أعضائها، ولا يمكن بحال ادخال هاته النقابات الى ميادين الالعاب السياسية » (94).

من المستبعد أن يكون قرار فصل النقابات اليوغسلافية عن الجامعة النقابية العالمية فى حد ذاته سببا رئيسيا أدى الى انفصال الاتحاد عنها كما حاول تأكيد ذلك « جان روس » الذى قال عن حشاد : « بأنه كان نقابيا كبيرا وصديقا حميما ليوغسلافيا لانه قطع علاقاته بالجامعة النقابية ليعبر عن تضامنه مع النقابات اليوغسلافية المطرودة من طرف أنصار الكومنفورم » (95).

ولكننا نعتقد أن هذا القرار قد ساهم فى جعل الاتحاد العام يسارع باعادة النظر فى مسألة علاقته بالجامعة النقابية العالمية.

ومن بين أسباب القطيعة نجد أيضا لوم الاتحاد على الجامعة النقابية نظرا لـ « المصاعب الجمة والعراقيل المتنوعة التى أحدثتها فى سبيل تعطيل مشروع توحيد العمل النقابى بشمال افريقيا » (96).

وهذا اللوم لا يمكن التخفيف من أهميته، فتحقيق وحدة هذه الحركة يعتبر لدى الاتحاد العام « الهدف الذى هو من أهم وأسمى الاهداف التى ترمى اليها منظمتنا. (اذ) بدأ اتحادنا العام بتوجيه نداء حساس الى شغالى افريقيا الشمالية فى شهر مارس 1947 (جاء فيه) :

ان حظ شغالى افريقيا الشمالية مشترك. هم يشتكون من نفس الالام ويقاومون نفس الاعداء ولذلك لا يتسنى لهم النجاح الا بتحقيق وحدتهم واشتراكهم فى بذل ما لديهم من القوى واخلاصهم فى سبيل انتصار قضيتهم المشتركة » (97).

كان حشاد يحلم بتكوين « فدرالية شمال افريقيا النقابية » وكان يقول عن اقتناع : « هكذا تدل الطبقة الشغيلة الشمال افريقية شعوبنا على طريق الوحدة » (98). ولقد أكد منذ 1946 على أنه « لا مجال للشك يا اخوانى فى أن حظ بلدان شمال افريقيا الثلاث مشترك ووثيق الارتباط وقضيتها واحدة على وجه الاطلاق (...) ان الطبقة العمالية بشمال افريقيا المنظمة فى جامعة نقابية عتيدة تستطيع اعداد مستقبل أفضل بمساهمتها مساهمة ناجعة فى اقامة نظام اجتماعى يحقق حاجيات الطبقة الكادحة » (99).

لقد تقدمت الجامعة النقابية العالمية فى بداية الامر بفكرة بعث منظمة افريقية نقابية، ولكنها أجلت تنفيذها، وكان ذلك حسبما يبدو بسبب ضغوط الكنفدرالية العامة للشغل التى تمثل كلا من الجزائر والمغرب. ولكن المجلس القومى للاتحاد يوجه الى الجامعة النقابية رسالة فى أفريل 1950 قائلا : « عبر مجلسنا القومى عن شديد أسفه عن عدم تحقيق هذا البرنامج وخاصة تألمه على فقدان جهاز لتنسيق الحركة النقابية بافريقيا الشمالية خصوصا فى الظروف الحاضرة » (100).

كما يتساءل الاتحاد كيف يمكن للنقابة العالمية أن توفق بين النضال ضد الاستعمار « وضم هؤلاء العمال فى البلاد المستعمرة فى صلب منظمة قومية فرنسية » (101).

ولقد شجع الاتحاد العام على اتخاذ موقفه هذا عاملان وهما : ـ فى أول ماى 1950 شارك عمال افريقيا المنخرطون فى صلب الس.ج.ت. بباريس فى الاستعراض بصورة مستقلة. ثم فى 11 و 12 نوفمبر 1950 طالب النواب المغاربة فى مؤتمر اتحاد نقابات المغرب الموحدة بتوجيه العمل النقابى ضد الاستعمار من أجل الاستقلال الوطنى ومن أجل تكوين منظمة نقابية مغربية (102).

وهكذا نجد أنفسنا أمام مجموعة من عوامل تثقل ملف القضية، هذا الملف الذى أثقلته بعد مآخذ الاتحاد العام على الجامعة النقابية، ويعتبر انحياز هذه الاخيرة فى صراع المنظمتين التونسيتين من أهم هذه المآخذ.

فلقد وقع قبول الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى ضمن المنظمة الدولية بعد أقل من 50 يوما فقط من تكوينه فى حين انتظر الاتحاد العام 3 سنوات

وزيادة على ذلك فان الاتحـاد يلوم تلك المنظمة الدولية قائلا : « نلاحظ أنـه لا توجد فى نشريات وتقارير الجامعة النقابية العالمية الا الاخبار التى تقدمهـا لها « الوستيتى » والتى تكتسى صبغة مغرضة.

فاضراب قام به عمال المطاحن مدة ساعة واحدة مثلا وأخبرت به «الوستيتى» حظى بدعاية واسعة النطاق، بينما لا يعتنى قادة الجامعة النقابية العالمية بكفاح دام 4 أشهر قام به عمال الفلاحة المنخرطين فى اتحادنا العام التونسـى للشغل » (103). مرة أخرى يلعب ما للنقابة الفرنسية السي.ج.ت. من وزن داخل المنظمة الامية دورا هاما لفائدة محميتها التونسية الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى التى كثيرا ما يتفق موقفها من الاحداث مع موقف قادة نقابة باريس.

كما نتجت القطيعة أيضا عن تقصير الجامعة النقابية العالمية فى الاعانات التى كان من المفروض أن تقدمها الى الاتحاد العام. فنرى الاتحاد يلوم فى تقرير حول العلاقات الخارجية المقدم لمؤتمر مارس 1951 قائلا : « فقد استنجدنا بهـا لتؤيدنا عند محاكمة أخوتنا من برج السدرية وسوق الخميس فذهب نداؤنا اليها سـدى.

فلقد طلبنا منها أن تحث المنظمات القومية المنخرطة فيها على توجيه احتجاجات ضد التتبعات الصادرة نحو الذين سلموا من مقتلة برج السدرية حتى يكـون للتضامن بين الشغالين مفعوله وقت أن كان مصير عمال الفلاحة المكافحيـن فى خطـر.

فبقى نداؤنا ذاك بدون جواب ما عدى بعض أسطر كتبت بنشرياتها الاخبارية الداخلية تحت عنوان « الوحدة النقابية » وما كان ذلك الا لارضاء رغبـة « الوستيتى » التى تتظاهر باطلا بزعامة الوحدة الشغيلة » (104).

وفعلا لقد خسرت الجامعة النقابية العالمية فاعليتها داخل الكتلة الغربيـة اثر انفصال أغلب نقابات أوروبا الغربية وهو ما جعل الحكومة الفرنسية تقدر عـلى حلها فى 21 جانفى 1951 بصفتها منظمة دولية مقرها بفرنسا. بينما كان الاتحاد العام يحتاج الى مساندة عمال الكتلة الغربية الذين يمكن أن يقوموا بالضغط على حكوماتهم من أجل مناصرة القضية الوطنية التونسية. ولذلك فان مركزيـة دولية يقتصر تأثيرها على الكتلة الشرقية تفقد كثيرا من أهميتها بالنسبـة

للنقابيين التونسيين. يبدو أن كلا من الحركة الشيوعية العالمية والجامعة النقابية العالمية قد أهملت التناقضات بين القوى الامبريالية التى يؤكد عليها ماوتسى تونغ قائلا : « يجب علينا أن نعتبر أن الصراعات بين البلاد الامبريالية تمثل حدثا هاما. فلينين وستالين يعتبرانها على هذه الصفة اذ أنهما يريان هذه الصراعات تمثل قوى احتياطية للثورة (...) وانه بقدر ما نستطيع الاستفادة من التناقضات داخل الامبريالية بقدر ما نستطيع مصارعة شق من القوى المعادية ولا نجبر على مصارعتها موحدة فى نفس الوقت » (105).

يصرح حشاد فى خصوص علاقة الاتحاد بمختلف عمال العالم فى منتصف سنة 1950 قائلا : « نحن فى نضالنا النقابى أصدقاء للطبقة الشغيلة الروسية والامريكية والفرنسية بنفس الدرجة. الا أننا ضد كل قوى القمع مهما كان لونها ونعتبر أن تحديد أصدقائنا وأعدائنا أمر لا يخصنا الا نحن فقط (...) ان مصلحة شعبنا وطبقتنا العمالية تتطلب منا أن نمد أيدينا الى كل من له القدرة على اعانتنا فى كفاحنا التحررى » (106).

ومن جهة أخرى يعارض حشاد كل نزعة فئوية اذ يقول : « من حقنا أن لا نوافق على القيود الكبيرة التى يضعها البعض فى مفهومهم للديمقراطية، دون أن نكون بذلك معادين للشيوعية. كما أنه من حقنا أن نثور ضد الهيمنة الاستعمارية والامبريالية دون أن نكون معادين لفرنسا أو لامريكا » (107).

هكذا يأخذ خلاف الاتحاد العام مع الجامعة النقابية العالمية طابعا ايديولوجيا ويرتبط بالاستراتيجية المتخذة فى شأن البلاد المستعمرة. وسيتمحور جوهر الخلاف من هنا فصاعدا حول تحديد المرحلة التى تمر بها الشعوب المستعمرة فى نضالها من أجل تحررها. وهذا حشاد يطرح المسألة على النحو التالى فى جويلية 1951 : « لا وجود فى نظرة الكتلة الروسية لاى مظهر من مظاهر التحرير غير التحرير الشيوعى بالطريقة الكومنفورمية (...) ان الشعب التونسى يعتبر أن لكل شعب الحق فى أن يكون حرا فى تسيير شؤونه بنفسه بطريقة ديمقراطية وذلك منذ الحين الذى ينال فيه حقه من الناحية الدستورية والناحية العملية.

ان الشعب التونسى يعتبر أن الشعب الانقليزى شعب حر وكذلك الشعب السويسرى والبلجيكى والسويدى والهولندى، قد أصبحوا كلهم أحرارا منذ الوقت الذى اختاروا فيه بصفة ديمقراطية نظام حياتهم الذى يحبونه. ومنذ

الوقت الذى اختاروا فيه حكامهم المسؤولين أمام جمعياتهم التشريعية النيابية » (106).

وقد أعلنت الندوة الدولية حول افريقيا التى نظمها « مؤتمر الشعوب لمقاومة الامبريالية » بباريس (14 ماى 1951) : « ان المرحلة الاولى القادمة هى مرحلة العمل من أجل الديمقراطية والحرية والاستقلال مع انتخاب مجالس تأسيسية تتمتع بالسيادة العليا فى كل بلد ». (109). والجدير بالذكر أن الاتحاد كان عضوا بهذا المؤتمر.

ويمكن أن نضيف الى أسباب القطيعة ما كان يعبر عنه الاتحاد العام من احترازات تتعلق بتسيير المنظمة الدولية تسييرا تنقصه الديمقراطية. أفلم يتساءل حشاد منذ جويلية 1947 قائلا : « هل أن هيكل الجامعة النقابية العالمية يتناسب فعلا مع مبادئها السامية ؟ وهل أن تنظيمها وادارتها فعلا فى مستوى أهدافها النبيلة ورسالتها العظيمة فى العالم ؟! » (110). ثم ها هو يشير فى سنة 1952 بصورة غير مباشرة الى هذه الفكرة حيث دعا الشغالين الى « عدم التنازل عن حقوقهم للبيروقراطية النقابية التى تجرد العمل النقابى من كل نجاعة وحيوية » (111).

يرجع أحمد التليلى فى مقال نشره فى (عالم العمل الحر) فى ماى 1960 سبب القطيعة بين منظمته والجامعة النقابية العالمية الى منع حشاد من الدفاع عن مواقف نقابته داخل المنظمة الامية.

ويمكن أن نضيف الى جانب ذلك خيبة الامل التى انتابت الاتحاديين حيث كان عطاء الجامعة النقابية دون تلك الامال الكبيرة التى كانوا يعلقونها عليها بكثير. وللدلالة على ذلك يكفى أن نتذكر بالفقرة التالية من مقال لحشاد كتبه فى 1949 جاء فيها : « على كل نقابى أن يكون مسؤولا ورشيدا فى صلب الحركة النقابية الوطنية أو الدولية. وهذا هو الشرط الوحيد الذى يجعل من المعركة النقابية معركة تحرر كل الاجراء فى كل أصقاع العالم.

ان استقلال المنظمات الوطنية التام لا ينفى قيام علاقات أخوة وتضامن وتعاون فيما بينها لان الامر يتعلق ببناء جبهة العمال ضد مستغليهم. ولذلك فان دور المنظمة النقابية الدولية يتمثل فى تنسيق الجهود وتوجيه النشاط وتوحيد الطاقات وحفز الهمم وتوحيد قوى العمال ضد قوى رأس المال » (112).

ومن ناحية ثانية فان قادة الاتحاد النقابى الشيوعيين يربطون هذه القطيعة بتطور موقف الحزب الدستورى الجديد. فهذا بلحسن الخيارى يؤكد فى ما نشره بـ « الحركة النقابية العالمية » لسان حال الجامعة النقابية العالمية قائلا : « لقد صرح صالح بن يوسف قبل اثنى عشر يوما من انعقاد المجلس القومى للاتحاد العام (ليلة 27 رمضان) بأن « الحزب الدستورى الجديد قد غير موقفه وانحاز الى الكتلة الغربية بعد أن كان موقفه من الصراع بين الكتلتين يشوبه الحذر ». كما يكون بن يوسف قد صرح قائلا فى مكان اخر : « ويبدو أن منظماتنا الوطنية والاجتماعية مثل الاتحاد العام الذى يقوده صديقى فرحات حشاد قد اتخذت نفس موقف الحزب ... » (113).

وقد قدم أقصى اليمين الفرنسى تفسيرا مشابها لما قدمه الاتحاد النقابى حول هذه القطيعة. اذ يقول كامى أيمارد (Camille Aymard) بدقة أكبر : « رغب السيد دافيد بروس سفير الولايات المتحدة بفرنسا فى أيام راحة أثناء ربيع 1950، فقدم الى تونس يوم 4 مارس ليقضى بعض الوقت. واتصل ببعض قادة الحزب الدستورى الجديد، ويشاع أنه وعدهم بمساندة واشنطن اذا ما قطعوا كل صلة بالحزب الشيوعى. ويبدو أنه وقع اتفاق على هذه القاعدة اذ بعد أيام قلائل دعى سليمان بن سليمان وهو من أهم قادة الحزب الدستورى الجديد والمعروف بميوله الشيوعية الى الاستقالة من المكتب السياسى للحزب. كما أن بورقيبة سيكثف حملة مطالبه ضد فرنسا فى الصحافة والاذاعة الامريكيتين. وكلما كان حشاد يبتعد عن النقابة الشيوعية كان يبدو وكأنه يدخل فى فلك الحزب الدستورى الجديد. وبعد أربعة أشهر من زيارة دافيد بروس لتونس، انسحب الاتحاد بصورة رسمية من الجامعة النقابية فى 23 جويلية 1950. وراج آنذاك خبر مفاده أن الامريكيين يسلمون لفرحات حشاد مبلغا شهريا قيمته خمسة ملايين فرنكا » (114).

ونعتقد من جهتنا أن المسألة تتعلق بمجرد اللقاء بين استراتيجية الحزب الدستورى الجديد وتطور الاتحاد العام اذا ما طرحنا جانبا الافتراءات السابقة. فالاتحاد الذى أصبح يضع فى مطلع اهتماماته قضية النضال من أجل الاستقلال لا يقدر أن يبقى بعيدا عن حليفه السياسى الاول. وحشاد يرى أن تحرر تونس هو بيد التونسيين بالدرجة الاولى، وهذا يجره الى تتبع اختيارات بقية القوى

الشعبية الداخلية بعناية فائقة. ان هذا الموقف لم يمنعه من التذكير بأنه « لا يمكن أن يغيب عن أذهاننا ضرورة اعتماد العمال على قواهم الذاتية قبل كل شىء حتى يقدروا على التحرر من مستغليهم مهما كان نوعهم » (115).

ونعلم جيدا أن حشاد قد حرص بصورة خاصة فى المؤتمر الرابع (30 مارس 1951) على أن يعبر ممثلو العمال عن مواقفهم ويتخذوا قراراتهم بكل استقلالية. حتى أن بعضهم يذكر أنه أطرد أحد الصحافيين التونسيين الذى حاول ان يحمل بعض النواب فى المؤتمر على اتخاذ موقف الى جانب السيزل. ثم لا ننسى أن الحزب الدستورى قد حسم بعد فى الامر منذ مدة.

وخلاصة القول فان موقف الحزب الدستورى الجديد قد ساهم فى أحسن الحالات فى جعل الاتحاد يراجع انخراطه فى الجامعة النقابية العالمية لان العلاقة بين المنظمتين النقابيتين تميزت منذ مدة بخلافات عديدة جعلت الاتحاديين يعتقدون بأنه لا يمكنهم النضال بصورة مجدية داخل الجامعة النقابية العالمية ضد حكومات الكتلة الغربية التى كونت نقاباتها منظمة نقابية دولية جديدة منافسة تتعزز يوما فيوما. وفى اطار هذه المنظمة الجديدة الجامعة العالمية للنقابات الحرة (السيزل) سيواصل الاتحاد العام التونسى للشغل نضاله.



الفصل الثالث :

علاقة الاتحاد العام بالجامعة العالمية للنقابات الحرة (سيزل ـ C I S L)

ان القطيعة مع الجامعة النقابية العالمية والانخراط ضمن (السيزل) يمثلان منعرجا حاسما فى تاريخ الحركة النقابية الوطنية. ولقد كان الاتحاديون على وعى بأبعاد هذه المسألة عندما طرحوها بصورة متوالية على مختلف الهياكل العليا بالاتحاد. فهى قد طرحت أمام الهيئة الادارية ثم تناولها المجلس الوطنى ليقع البت فيها من طرف المؤتمر باعتباره أعلى سلطة. ويعتبر ذلك القرار على درجة من الاهمية والخطورة اذ هو سيؤثر ليس فقط على تطور علاقات الاتحاد العام الخارجية بل سيكون له تأثير على وضع الحركة النقابية التونسية الداخلى.

أ ـ الانخراط بالسيزل :

لقد قرر النواب فى المؤتمر الرابع للاتحاد العام الانخراط المبدئى ضمن السيزل وذلك بأغلبية 287 صوتا مقابل 96 مع احتفاظ واحد برأيه وأربعه عشر بطاقة ملغاة. يمثل هذا الانخراط بالنسبة للسيزل تتويجا لنشاطها الذى وجهته نحو البلاد المستعمرة منذ نشأتها. وفعلا فاننا نجد الالتزام التالى فى مقدمة قانونها الاساسى الصادر عن مؤتمرها التأسيسى المنعقد بلندن فى 7 ديسمبر 1949 : « ان الكنفدرالية تعلن حق كل الشعوب فى الاستقلال الوطنى التام وفى تسيير شؤون حكوماتها بصورة مستقلة، كما أنها تساند كل الجهود المبذولة قصد توفير الظروف الضرورية للوصول الى هذه الغاية فى أقرب الاجال » (116). وفى نفس الوثيقة نجد أن السيزل « تعلن تضامنها مع كل العمال الذين حرمتهم أنظمة القهر من حقوقهم سواء بصفتهم عمالا أو بصفتهم بشراء وتلتزم بدعمهم » (117).

كما أننا نجد فى قرارات هذه المنظمة « بأنه وقع الاتفاق على اعطاء أوسع تمثيلية للبلدان الصغيرة وللبلدان المتخلفة وللبلدان غير المستقلة. والاتفاق على أن تترك نقابات أوربا وأمريكا الشمالية المجال لنقابات اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية (...) فطريقة توزيع النيابات (فى المؤتمر) تجعل المنظمات الصغيرة أكثر حظا حيث تتمتع المنظمة التى تضم 100 ألف منخرط بنائب في المؤتمر ولا تتمتع المنظمة التى تضم أكثر من 5 ملايين الا بـ 10 نواب، كما نجد فى المجلس العام نوابا عن مجموعات جهوية وعن مركزيات وطنية » (118).

لقد اتصلت السيزل بقادة الاتحاد العام منذ الاشهر الاولى بعد نشأتها، ووقع الاتصال الاول بمناسبة الندوة التى نضمها ممثلوها بباريس مع ممثلى البلدان المستعمرة من طرف فرنسا كالجزائر والمغرب ومدغشقر وتونس، وكان ذلك في 28 سبتمبر 1950. فى هذه الندوة طلب النورى البودالى ممثل الاتحاد العام توضيحات تخص موقف السيزل من البلاد المستعمرة وخاصة الموقف من نقابته، وتحدث عما كان بين الجامعة النقابية العالمية والحركة النقابية التونسية من خلافات.

فى منتصف نوفمبر 1950 قدمت الى تونس لجنة من السيزل يقودها الامريكى ايرفنق براون ممثل الجامعة الامريكية للشغل فى أوربا، وكان هدف هذه اللجنة التحقيق حول الوضع الاجتماعى والنقابى بتونس ثم بالجزائر ثم بالمغرب. وتواصلت المحادثات بين المنظمتين الى 15 فيفرى 1951 عندما توجه فرحات حشاد الى بروكسيل مستجيبا لدعوة الكاتب العام للسيزل بمناسبة اجتماع اللجنة المتفرعة عن الهيئة التنفيذية. لقد استنتج الاتحاديون من هذه المحادثات والمناقشات :

« ـ ان الجامعة النقابية الحرة تحترم وتؤيد الوطنية مثل احترامها وتأييدها للكفاح فى سبيل الرقى الاجتماعى،

ـ كما أنها تهتم اهتماما متزايدا بمصير الشعوب المولى عليها (...)،

ـ تعترف الجامعة العالمية للنقابات الحرة بأن الاتحاد العام التونسى للشغل هو المنظمة النقابية القومية الوحيدة بالقطر التونسى فتمنح الجامعة لاتحادنا تضامنها واعانتها الفعالة،

ـ والجامعة الامية للنقابات الحرة مستعدة كل الاستعداد لتكوين نقابات حرة

بالجزائر والمغرب الاقصى وهى تحبذ فكرة ايجاد نقابات قومية اقليمية وتوافقنا على توحيد العمل النقابى فى شمال افريقيا،

ـ كما تعتزم استعمال اللغة العربية فى نطاق أوسع لنشرياتها ومجلاتها،

ـ وأخيرا فان النقطة التى وضعناها حول علاقات فروع النقابات الفرنسية الموجودة بالبلاد التونسية مع اتحادنا العام التونسى للشغل ومع المنظمات بفرنسا مثل (القوة الشغيلة)، فان هذه المشكلة سيقع حلها داخل الجامعة الاممية للنقابات الحرة على قدم المساواة بيننا وبين منظمة الس.ج.ت. القوة الشغيلة بفرنسا » (119).

وكان النورى البودالى الذى قدم التقرير الخاص بالعلاقات الخارجية فى المؤتمر الرابع راضيا على محادثات الاتحاد مع السيزل اذ رأى وأنها تتماشى وأهداف الاتحاد، كما ورد فى ذلك التقرير الذى يقول بأن : « ... أعم وأهم الاهداف التى ترمى اليها حركتنا النقابية والتى علينا تحقيقها بثبات والى النهاية وهاته الاهداف هى :

1 ـ أن تكون منظمتنا نقابية، قوية، وحيدة،

2 ـ تحقيق الدفاع عن حقوق ومصالح الشغالين بانتباه ورفع مستواهم المادى والادبى والسير بهم باستمرار فى طريق التقدم الاجتماعى والرفاهية والكرامة الانسانية والحرية،

3 ـ احتلال منصب دولى ذى أهمية ومتانة،

4 ـ تحقيق الاستقلال النقابى القومى بشمال افريقيا ووحدته. فيجب اذن أن يكون رائدنا الاسمى فى عملنا هو تحقيق أهدافنا مهما يكن فى طريقنا من عراقيل أو نزاع أو تطورات داخلية وانقلابات عالمية » (120).

ويبدو هكذا أن اختيار الانخراط فى السيزل أمر دفعت اليه اعتبارات براغمائية ظرفية ومحدودة. فهذه المنظمة تبدو أنجع من منافستها الدولية. ولقد كتب حشاد فى 20 جويلية 1951 يقول : « ان السيزل موجودة فى كل مكان عن طريق تنظيماتها المنتشرة فى أوربا وأمريكا واسيا وفى غيرها من الاماكن وهى توصل صوت العمال حتى الى منظمة الامم المتحدة وتنسق مع اليونسكو مباشرة وبصورة نشيطة من أجل نشر برامج التعليم العام والمهنى والاجتماعى عبر كل العالم. وهى تشارك باستمرار فى أعمال المكتب الدولى للشغل بجينيف الذى

يسهر على تطور التشريع الاجتماعى المستمر ومشاركة أوسع للاجراء فى تسيير المؤسسات. كما أنها تهتم بصورة خاصة ببلورة مخططات النهوض الاقتصادى التى تربط الامم وتسهر على تنفيذها. وهكذا تصبح السيزل عاملا يحرك الحياة الدولية ويؤثر تأثيرا كبيرا على القرارات التى يرتبط بها مصير الانسانية» (121). وفعلاً فان السيزل تحصلت على منزلة عضو استشارى داخل المنظمة الدولية للشغل فى مارس 1950 حيث تمتعت بتأثير هام داخلها نظرا لان أغلبية النقابات الممثلة للطرف العمالى بهذه المنظمة منخرطة بالسيزل. وقد أصبحت أيضا فى مارس 1950 عضوا استشاريا بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الامم المتحدة كما حصلت على هذه الصفة فى عدة منظمات مختصة : مثل اليونسكو، والمنظمة العالمية للتغذية، والمنظمة العالمية للصحة ... الخ.

وهكذا يبدو أن الانخراط فى السيزل كان يرمى أساسا لتحقيق أهداف مدققة وفى كثير من الاحيان محدودة وليس من باب الصدفة اذن أن تلتقى الحركة النقابية الوطنية بالمنظمة النقابية الدولية. فهذا الكاتب العام للسيزل يؤكد بأن منظمته « ابتعدت منذ البداية عن السياسة و « الاديولوجيات » ووجدت لنفسها أهدافا محدودة وملموسة على المستويين الوطنى والدولى يمكن لها أن تحققها بطرق عمل متنوعة » (122).

لقد كان حشاد يرفض دوما الاتهام الذى يقول بأن انخراطه فى السيزل يعنى انحيازه للكتلة الغربية ضد الكتلة الاشتراكية، فها هو مثلا فى جانفى 1952 يصرح بـ : « ان انخراطنا فى السيزل لا يعنى بتاتا أننا على رأى السياسة الغربية وخاصة فيما يتعلق بسلوكها نحو الشعوب المضطهدة. ان الحركة النقابية فى جوهرها معارضة للحكومات، وخاصة اذا ما ابتعدت هذه الحكومات عن المفاهيم العمالية فى سياستها الاقتصادية والاجتماعية فى تسيير المصالح الاجتماعية » (123). ورغم أن تقرير العلاقات الخارجية المعروض على مؤتمر مارس 1951 كان الى السيزل أميل فانه لم يهادن الكتلة الغربية اذ يقول : يوجد معسكران يستغلان هوس الحرب لدى الناس ويؤلبان الرأى العام حتى يحافظ كل معسكر على مواقعه » .

وبعد أن يطرح السؤال حول لماذا انضممنا الى « الكتلة » الغربية ؟ يجيب : « ألم نكن مهددين أيضا بالبقاء دائما بالادارة تسيرنا الظروف ونبتعد

عن المبدأ النقابى المناضل المكافح ؟ » ثم يضيف التقرير « فنحن كذلك لا نحبذ أولائك الذين يريدون التذرع بمقاومة الشيوعية لاخفاء سياستهم الرجعية والمناهضة للطبقة الشغيلة. ولتغطية فكرتهم المحافظة الضيقة والمتأخرة ولصرف الانظار عن استثمارهم للعمال ومعارضتهم للتقدم الاجتماعى » (124).

انه من السهل أن نكتشف ما يوجد من تردد فى هذا التقرير لان حياد الاتحاد عن المنظمتين الدوليتين ورد « جوابا عن رغباتنا الغريزية فى الاستقلال واجتنابا لحيرة الاختيار وأخطاره » (125). نعرف أن نقابات يوغسلافيا التى أطردت من الجامعة النقابية العالمية ولم تلتحق بالسيزل حافظت على علاقات طيبة مع الاتحاد العام، ولقد قام وفد عن الاتحاد بزيارة « دراسة وتوثيق » الى يوغسلافيا قبيل المؤتمر فأعجبوا بها أيما اعجاب وأبهرتهم. بيد أنه سرعان ما يقع التراجع عن الحياد، « لانك اذا كنت محايدا فأنت وحيد » حسب التقرير الذى يقول : « هل من الممكن البقاء على الحياد أى البقاء بالانفراد وذلك أمر مخالف للحقائق الاقتصادية والسياسية فى هذا العالم الحاضر وبين الكتلتين المتضادتين، بين ارادتى توسع مثابرتين وعازمتين عزما لا يتزحزح وهل من الممكن الحياد لبلد صغير والعالم على أبواب حرب عالمية ثالثة سنكون فيها طبعا مسرحا وميدانا » (126).

انه من الاكيد أن التردد فى هذه المسألة يعكس خلافات داخل القيادة النقابية التونسية، ففى مقابل الحجج التى تعارض الكتلة الغربية نجد حججا أخرى تنحاز الى أمريكا مثل الحجة القائلة « وهل الجغرافيا لا تتحكم التاريخ ؟ ألم نكن أيضا فى المتسع الانكلوساكسونى أحببنا أم كرهنا وفى خط دفاعها ؟ » (127). ورغم ذلك فان الاتحاديين على وعى تام بأن السيزل تمثل بالنسبة للكتلة الغربية ما تمثله الجامعة النقابية العالمية بالنسبة للكتلة الشرقية. فهم لا يتوهمون كثيرا فى شأن النوايا الحقيقية لمؤسسى المنظمة الدولية الجديدة، وهو ما يفسر رفض الاتحاد العام استدعاء لحضور ندوة جينيف التى انعقدت فى 25 و26 جوان 1949 والتى وقع فيها وضع ركائز لبناء السيزل. وجاء رفض الاتحاد هذا رغم اتصاله بكل المشاريع والوثائق المتعلقة بأهداف المؤسسين، كما أنه لم يحضر أيضا المؤتمر التأسيسى الذى دعى اليه والذى انعقد من 28 نوفمبر الى 7 ديسمبر بلندن.

لقد كان حشاد يؤكد دائما فى هذا الشأن بأنه « لا يكفى أن نحلم باعطاء الشعوب تطمينات ووعودا تتعلق برفع مستواها الاقتصادى قصد تحقيق هدف وحيد وهو انتشالها من التأثير الشيوعى » (128). غير أنه لما تأكد من أن العلاقة مع الجامعة النقابية العالمية انتهت الى طريق مسدود التجأ الى السيزل باعتبار ذلك أقل الاضرار نظرا لما كان عليه الوضع العالمى، خاصة وهو ما يزال يؤمن بـ « المبادىء السامية النبيلة التى تجعل من الطبقة الشغيلة العالمية قوة ملتحمة فعالة فى سبيل التقدم والحرية » (129). وبما أن حشاد كان متخلصا من الوهم وواعيا باستحالة الحصول على سند الطبقة الشغيلة فى كل العالم وفى نفس الوقت، بحكم صعوبة الظروف الدولية، فانه خير « اعانة الطبقة الشغيلة التى تؤثر تأثيرا فعالا على السياسة المستعبدة لنا فيتكون لقضيتنا بذلك مؤيدون وأنصار فى الخارج يحرم منهم أعداؤنا » (130).

لقد نبع هذا الاختيار من أمرين، الاول يخص علاقة العمل النقابى بالنظم السياسية اذ « لا يمكن لاية حركة نقابية حرة وديمقراطية أن تنتعش دون وجود نظام سياسى يضمن للافراد حرياتهم الاساسية فى التجمع والتعبير والرأى ويضمن فى نفس الوقت الحقوق الديمقراطية للشعوب حتى تقدر على تسيير شؤونها بنفسها وتختار حكوماتها بكل حرية » (131). أما الامر الثانى فيخص علاقة العمل النقابى بقضية تحرر الشعوب، فبالنسبة لهذه الشعوب المضطهدة « لا يمكن حل الازمة العالمية فى تسوية الصراع بين الكتلتين المتقابلتين سواء كان ذلك بالطرق السلمية أو باللجوء الى القوة. وفعلا ما نفع هذه الشعوب المسيطر عليها عسكريا والمستعبدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من استتباب السلام نهائيا بين القوى العظمى فى حين يبقى الاضطهاد السياسى وتبقى أنظمة الاستغلال الاجتماعى والاقتصادى ...

ان احلال السلام بالنسبة للبلاد المستعمرة ونصف المستعمرة يكمن فى الغاء الانظمة الاستعمارية نهائيا وفى تحرر الشعوب المولى عليها تحررا تاما»(132). عندما انخرط حشاد فى السيزل كان يطمح الى حماية ما يمكنه حمايته من حرية العمل النقابى فى انتظار اليوم الآنسب. فتقرير العلاقات الخارجية يؤكد بأننا « فى حضيرة الجامعة الامية للنقابات الحرة نكون واثقين وبالاحرى عازمين على عدم التخلى عن أى شىء من حرية تفكيرنا وعملنا » (133). كما أن

هذا التقرير يؤكد على « المحافظة على الذاتية والاستقلال والحرية فى الاختيار وفى الاتصال مع الكتلتين المتضادتين وحرية العمل بينهما. وذلك فى انتظار العودة الى المبدأ النقابى الحقيقى الذى يقتضى حركة شغيلة حرة ترمى الى أهـــداف اجتماعية محضة » (134).

وهكذا فان الانخراط بالسيزل يرتبط باختيار وقتى هدفه تحقيق المهام العاجلة وهى المهام الديمقراطية للحركة النقابية، ولا يمكن اعتباره البتة نابعـا من انحياز اديولوجى وهو ما يوافق تماما الشهادة التى أوردها (أ. ب. لونتان) عن حشاد قائلا : « لقد أوضح لى فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد قبل موتـه الفضيع بأسابيع بأن لهذا الاختيار (الانخراط بالسيزل) دلالة ديبلوماسية. ومن الخطأ أن نعطيه طابعا ايديولوجيا، اذ لا يمكن أن نفهم منه بأننا نخير الرأسمالية على الاشتراكية، يعنى بأننا أحببنا أم كرهنا موجودين من الناحية الجغرافية ضمن الكتلـــة الغربية، ونحن التونسيين نرى أن الولايات المتحـــدة الامريكيـــة باعتبارها زعيمة هذه الكتلة وبحكم ضغطها على فرنسا يمكنها أن تساعدنا أكثـر من غيرها فى نضالنا من أجل استقلال بلدنا الصغير » (135).

وعلى كل حال فان مساندة السيزل للاتحاد ستقضى على احترازات البعـض تجاه جدوى الانضمام وتجعل من الاتحاد رأس حربة الجامعة العالمية للنقابـات الحرة فى البلدان غير المستقلة. ولذلك فانه يصبح من الهام أن ندرس طبيعـة هذه المساندة وأبعادهـا.

ب ـ مساندة الجامعة العالمية للنقابات الحرة :

عندما ندرس مساندة السيزل للاتحاد لا بد أن نوضح من الوهلـة الاولى ما يلى : « يجب الانطلاق من الصفة الثنائية التى تتميز بها السيزل فى جوهرها : فالسيزل منظمة عمالية تمارس التضامن ولكنها تمثل فى نفس الوقت حسـب تعبير السيدماينود (Meynaud) « مجموعة ضغط عالمية » تنـدرج تحركاتها ضمن استراتيجية دولية تعمل على تقوية تأثيرها وتقليص تأثير الطرف المقابل، ولذلك من الصعب ان لم يكن من المستحيل أن نميز بين جانب التضامن وجانب التدخل فى الشؤون الداخلية وراء كل تحرك من تحركات السيـــزل بافريقيا » (136). ان تأكيد السيزل على التعارض بين الوطنية والشيوعيـة

يندرج ضمن استراتيـ ، وهى من هذا المنطلق لا تتردد فى التنديد بالاضطهاد الذى تعرض له النقابيون التونسيون وتقوم بتكرار النداءات من أجل استقلال البلاد. فلقد أرسل الكاتب العام للسيزل منذ أول فيفرى 1952 رسالة الى وزير الخارجية الفرنسية السيد روبرت شومان يقول : « اننا سنكون دوما الى جانب الاتحاد العام التونسى للشغل لوضع مخطط مدقق للاستقلال الداخلى » (137).

فى 20 مارس 1952 أعلنت اللجنة الفرعية التابعة للمنظمة العالمية : « ان السيزل أرسلت مذكرة جديدة الى الحكومة الفرنسية تطالبها فيها بشدة بالعودة الى المفاوضات مع ممثلى الشعب التونسى الحقيقيين قبل أن تتخذ أى اجـــراء اخر » (138). وبعد أيام قلائل فقط أى يوم 26 فى نفس الشهر يقوم الكاتـــب العام للمنظمة الدولية بتصعيد اللهجة مهددا فى ندوة صحفية : « نتمنى أن يكون احتجاجنا الذى نعلنه اليوم مسموعا والا فاننا سنساند الاتحاد العام التونسى للشغل مساندة مطلقة. واذا ما وصل بنا الامر الى فقدان الامل فى اتفاق بيـــن تونس وفرنسا فاننى أحذر الحكومة الفرنسية وأقول لها : انك تخطئين خطـأ فادحا اذا ما ظننت انك قادرة على استئصال الحركة الوطنية التونسية » (139.)

ولقد أصدر المجلس العام الاول للسيزل المنعقد فى برليـــن مـــن 1 الى 5 جويلية 1952 بيانا يخص البلدان غير المستقلة، وفيه يؤكد بأن « العمل النقابى الحر يعادى بطبيعته كل أشكال الاضطهار ويندد بالاستعمار كما يطالب بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها » (...) وفى هذا البيان المطول تعلن المنظمة الدولية بأنها منظمة مؤهلة لتقييم جدارة بلد ما فى الحصول على الاستقلال انطلاقا من المعطيات التى تتحصل عليها بالاعتماد على فروعها فى كل الاقطار المعنية والبلدان المسيطر عليها، وهى تعلن فيه أيضا عن عزمها على « القيام بضغوطات على كل دولة استعمارية تعطل عملية التحرر اذا ما توفرت عوامل الاستقلال فى احدى البلدان التابعة لها »(140). وفى خصوص تونس « يطالب (هذا المجلس فى قراره) مرة أخرى من الحكومة الفرنسية بأن تتفاوض مع ممثلى الشعب التونســـــى الحقيقيين » (141).

وهذا الكاتب العام للسيزل يوجه رسالة الى رئيس مجلس الوزراء الفرنسى بتاريخ 23 أكتوبر 1952 قائلا : « انكم عندما تعطون الثقة فى الشعب التونسى وفى ممثليه الحقيقيين، تضمنون قيام نظام ديمقراطى بتونس فتعززون بذلـــك

العالم الحر » (142). ومن جهة ثانية أصدرت اللجنة التنفيذية للسيزل التصريح التالى بنيويورك بمناسبة اغتيال فرحات حشاد : « اننا مجبرون أن نعلن بأن التغافل عن تحميل المسؤولية للذين هم غير قادرين على فهم الطموحات المشروحة والديمقراطية للعمال التونسيين ولكامل الشعب التونسى، أصبح مستحيلا ونحن نتلقى مشدوهين ما فعلته نوائب الدهر بالعالم الحر عندما نتلقى خبر الاغتيال الوحشى والمأسوى والمفاجىء الذى تعرض له فرحات حشاد كاتب عام الاتحاد العام التونسى للشغل وعضو هيئتنا. ونحن نعيد بالحاح مطالبتنا بأن تمنح تونس الحقوق النقابية والمدنية والسياسية وأن تفتح المفاوضات التى ترمى الى تركيز حكم ذاتى ديمقراطى » (143).

وستكون مواقف هذه المنظمة الدولية أكثر حزما اثر مؤتمرها الثالث الذى انعقد من 4 الى 11 جويلية 1953 بستوكهولم. وفعلا ستعبر قراراتها المتعلقة بـ « النضال ضد الاضطهاد الاستعمارى » عن تصلب واضح فالعبارات ستصبح أكثر حدة اذ لم تعد المسألة مسألة « استعمار » بل أصبحت مسألة « اضطهاد استعمارى ». وتجاوزت قرارات المؤتمر الاكتفاء بالاعلان عن المواقف المبدئية لتتخذ صيغة الموقف السياسى المتعلق بقضية سياسة تعد من أهم قضايا الساعة. والمؤتمر يعتبر أن الاضطهاد الاستعمارى الذى يمنع الشعوب من الانعتاق، هو الذى يكمن وراء الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، « كما أن رفض الاستجابة لطموحات شعوب البلاد غير المستقلة فى تحقيق الحكم الذاتى يسبب التجاء هذه الشعوب الى حلول اليأس ويعمق التوتر الدولى» فلم تعد منظمة السيزل تكتف كذلك بمجرد تحسيس الدول الاستعمارية بمسألة تحرير الشعوب بل أصبحت تعبر عن « عزمها على مقاومة الاضطهاد الاستعمارى حيثما وجد، وعلى مساعدتها الفعلية والمجدية للنضال العمالى والوطنى الذى تقوم به النقابات الحرة فى البلاد المستعمرة » (144).

ولقد طالبت قرارات هذا المؤتمر « بالغاء حالة الطوارىء بتونس، باطلاق سراح كل النقابيين الموقوفين، وبرفع العقوبات المتخذة ضد العمال أثناء الاحداث الاخيرة. وبالعمل على فتح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وممثلى الشعب التونسى الحقيقيين بدون قيود من أجل تركيز المؤسسات الديمقراطية التى تسمح للتونسيين بتسيير شؤونهم ومن أجل أن يسترجع وطنهم

حريته » (145). ولقد تكررت مساندة السيزل للمطالب التونسية فى عدة مناسبات منذ تلك الفترة اذ نجدها فى قرارات اللجنة التنفيذية المنعقدة فى بروكسيل يوم 4 ديسمبر 1953. ونجدها فى رسالة بعث بها الكاتب العام للنقابة الدولية الى رئيس الحكومة الفرنسية السيد جوزيف لانيال فى 21 جانفى 1954 كما نجدها فى رسالة موجهة الى مؤتمر الاتحاد العام فى جويلية 1954»(146)

ويذكر الكاتب العام للسيزل فى الرسالة التى وجهها الى مانديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بتاريخ 8 جويلية 1954 « بأن حل القضية التونسية الفرنسية يكمن فى اجراء مفاوضات حقيقية حول طبيعة العلاقات التى يمكن أن تقيمها الامتنان على أساس حرمة تونس الترابية وسيادتها » (147). فى جويلية 1954 أمضت السيزل وجعلت منظمة القوى الشغيلة الفرنسية تمضى معها بيانا مشتركا مع الاتحاد العام التونسى للشغل رغم أنها كانت حتى هذه الفترة محترزة على الحركة الوطنية التونسية. وقد جاء فى هذا البيان ما يلى : « اننا مقتنعون بأن الاعلان عن استقلال تونس السياسى على قاعدة ديمقراطية يسهل اتخاذ اصلاحات اجتماعية واقتصادية معتبرة ترمى الى رفع مستوى عيش العمال. فمن الضرورى أن يؤدى هذا التطور السياسى الى اصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة فى حين أن غيابها يحافظ على امتيازات أقلية ويدعمها دون أن يفيد الشعب فى شىء. اننا نطالب بفتح مفاوضات تونسية فرنسية على جناح السرعة. واننا مقتنعون أشد الاقتناع بأن مسألة ايجاد حل يناسب طموحات الشعب التونسى الديمقراطية أصبحت ملحة لا تحتمل التأخير اذ سيكون لهذا الحل تأثيرات سارة على وضع العمال وعلى وضع بقية الشعب فى تونس. اننا ندعم بكل قوانا السياسة التى تؤدى الى هذا الحل باعتبار ذلك يخدم الديمقراطية والعالم الحر خدمة جليلة » (148).

وهكذا فان السيزل لم تنفك تساند استقلال تونس الداخلى حتى قبيل موافقة مانديس فرانس على ذلك بقرطاج فى 31 جويلية 1954. ولم تتوقف السيزل عند حدود مثل هذه التصريحات : « فقد فتحت فى مارس 1952 أبوابها ببروكسيل أمام الكاتب العام للاتحاد فرحات حشاد الذى عقد ندوة صحفية بمعية قادة المنظمة الدولية وأعلن فيها حق الشعب التونسى فى تقرير المصير وأكد على ضرورة عودة المفاوضات فورا حول هذه المسألة بين الحكومة الفرنسية

وسكان البلاد التونسية. وفى ماى 1952 قدمت السيزل شكوى الى منظمة العمل الدولية تتعلق بخرق الحقوق النقابية فى تونس. كما أن كاتب عام السيزل قدم بعد مدة قصيرة الى رئيس الحكومة الفرنسية أثناء لقائه معه مقترحات منظمته فى شأن الطرق المحتملة لوصول تونس الى الاستقلال. واثر موت فرحات حشاد تدعمت مساعدة السيزل للاتحام العام ومساندتها لقضية استقلال تونس، ذلك أنها قدمت الى المنظمة الدولية للشغل شكاوى عديدة وأرسلت الى الامم المتحدة مكاتيب متعددة » (149).

ان النقابات الامريكية التى تتمتع بمكانة هامة داخل السيزل هى التى كانت تساند بدون تردد الحركة النقابية التونسية وهى التى ساعدت على تطور موقف المنظمة الدولية. فلقد استقبلت الجامعة الامريكية للشغل ومنظمة النقابات الصناعية بأمريكا فرحات حشاد استقبال الابطال عندما زار نيويورك فى سبتمبر 1951. كما أننا لا يمكن أن ننسى « الاحتجاج « الصارخ » الذى عبرت عنه هذه الاوساط النقابية أمام احتفاظ المندوب الامريكى فى مجلس الامن بصوته » (150). فلقد قدمت هذه الاوساط تصريحا شديد اللهجة من بين ما قالت فيه : « تربطنا بالنقابات التونسية علاقات أخوية، اذ هى تجتمع الى جانبنا داخل السيزل، وتعتقد مثلنا أن الشيوعية هى عدوة العمل النقابى الحر والسلم الدائمة. ولهذا فنحن ننتقد حكومتنا على الموقف الحيادى المخزى الذى اتخذته فى قضية كان المفروض أن تقف فيها أمريكا الى جانب المستغلين والى جانب ضحايا نظام استعمارى قاس بحكم تقاليدها العريقة فى الحرية» (151).

ولم يبق ضغط هؤلاء النقابيين دون تأثير على حكومة الولايات المتحدة الامريكية اذ نجده فى « هذا التوضيح الحكومى شبه الرسمى الذى نشر غداة ذلك الاحتفاظ بالصوت والذى يؤكد على أنه اذا ما عرضت القضية التونسية من جديد على الامم المتحدة فانه لن يعود بوسع البعثة الامريكية أن تحتفظ بصوتها بل عليها أن تصوت لفائدة تسجيل القضية ضمن جدول الاعمال، كما نجد تأثير النقابيين فى احتجاج السيدة آلاينور روزفيلت على سلوك الحكومة فى خصوص هذه القضية بالذات » (152). ورغم ما تقدم فانه لا يجب الاعتقاد بأن موقف النقابيين الامريكان يختلف اختلافا جذريا عن موقف حكومتهم. فمنذ مارس 1951 أقام بتونس دافيد بروس سفير الولايات المتحدة الامريكية فى

باريس عدة أيام اتصل فيها بالوطنيين مرارا. وعلى كل حال فقد نتج عن ذلك أن « وجدت الحكومة الامريكية نفسها مجبرة على اعلام الحكومة الفرنسية بأنها تتمنى الوصول الى حل قبل دورة الامم المتحدة القادمة اذ هى تخاف من عدم قدرتها على القيام من جديد بدور المعدل، وهو لعمرى دور دقيق » «(153).

فى 22 أكتوبر 1952 « ساندت الولايات المتحدة الامريكية اللائحة المصرية المطالبة بدراسة مشكل تونس والمغرب مباشرة بعد النقاش حول المسألة الكورية. ولقد صادق 34 عضوا مقابل 20 » (154). وهكذا وبمثل هذه النتيجة توجت مجهودات النقابيين وخاصة مجهودات الجامعة الامريكية للشغل أهم نقابة أمريكية. فقد صادق مؤتمر هذه الجامعة (سبتمبر 1951) بحضور حشاد على لائحة « تدين (فيها) الامبريالية الاستعمارية وتعد باستعمال نفوذها ووزنها من أجل المساهمة فى استنهاض الرأى العام الدولى قصد القضاء على الامبريالية الاستعمارية حيثما وجـــدت » (155).

لقد كان حشاد مصحوبا بالحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستورى الجديـــد فى رحلته التى حضر فيها هذا المؤتمر. ويمكننا أن نفهم من هذا أن الجامعـــة الامريكية للشغل لا تساعد فقط الحركة النقابية التونسية بل كذلك تساند أهم حزب وطنى بتونس، هذا رغم أن السيزل « امتنعت دائما عن مساندة الحركـات التحررية ذات الطابع السياسى مساندة مباشرة حتى وان كانت هذه المساندة معنوية » اذ كانت السيزل دائما تساند الشعوب المستعمرة دون أن تفعل ذلـك مع الحركات السياسية التى تدعى تمثيلها. فالمسألة كما كان يقع الحديث عنها فى لوائح السيزل تتعلق بنضال الشعب الجزائرى أو الشعب التونسى وليس بنضال جبهة التحرير الوطنى أو الحزب الدستورى » (156).

رغم أن هذه المنظمة الدولية كانت دوما تؤكد على ضرورة استقلال العمـــل النقابى عن الاحزاب السياسية فانها وجدت نفسها بداية من المجلس العـــام (من 1 الى 5 جويلية 1952 ببرلين) مجبرة على تدقيق موقفها اذ صرحت بأنـــه « يحدث أحيانا أن تكون النقابات الحرة فى البلاد غير المستقلة مرتبطة بحركـة شعبية وطنية تشترك معها فى المطالب، وهى تمثل عادة الجناح التقدمى داخلها. ولا يمكن لمثل هذه الحالة أن تعرقل نشاط الحركة النقابية العالمية اذا ما كانت الحركة الوطنية تعمل على تركيز نظام ديمقراطى وتلتزم بالدفاع عـــن مبادىء

العمل النقابى الحر وتقاوم بوضوح تام كل أشكال الحكم المطلق. وفى هذه الصورة تقع مساندة الحركة الوطنية لان ذلك لا يزيد الا فى تعزيز جناحها العمالى المتكون من النقابات الحرة » (157).

وعلى هذا الاساس أصبحت السيزل تساعد الحزب الدستورى الجديد باعتباره حليف الاتحاد العام. وفعلت ذلك بعد تدخل المركزية التونسية، فلقد أرسل حشاد فى أفريل 1952 رسالة الى أولدنبروك يقول فيها :

« صديقى العزيز :

انك تعلم أن السيد الباهى الادغم مندوب الحزب الدستورى الجديد بنيويورك يوجد بها منذ أفريل 1952 وبأنه سيقيم بها مدة تناول المسألة التونسية بالامم المتحدة. وان هذا الحزب يلاقى بعض الصعوبات فى تغطية مصاريف اقامته فطلب منا مساعدته بما نقدر عليه. ولقد فكرنا بأن هذه المساعدة يمكن أن تقع بفضل رعاية السيزل ان كنتم لآ ترون مانعا فى ذلك ». ويقترح عليه أن يسلم فرع السيزل مقدارا ماليا الى الباهى الادغم بالدولار مقابل ما ينزله الاتحاد فى حساب السيزل بباريس بالفرنكات، ثم يواصل رسالته : « اننا نعتقد فى امكانية الالتجاء الى مساعدتكم الطيبة قصد تسهيل هذه العملية لاننا نعلم أن مساعدتكم لم تتأخر عنا فى مثل هذه الظروف.

تقبلوا تشكراتى الاخوية مسبقا ... » (158).

كما وقعت مساعدة الباهى الادغم أيضا من طرف الجامعة الامريكية للشغل التى حضرت تدشين مقر المكتب التونسى للتحرير الوطنى (159).

كان حشاد يعطى أهمية كبيرة للنقابات الامريكية وللرأى العام الامريكى. فلقد كتب فى رسالة بعث بها فى فيفرى 1952 حسب التقريب الى مساعده المسعدى يقول : « ان المذكرة التى توافق هذه الرسالة موجهة الى الصحافة الامريكية ذات الانتشار الواسع لعلها تثير عاطفة الرأى العام الامريكى أثناء مناقشة القضية التونسية بنيويورك » (160). كما نجد برسالة أخرى موجهة الى نفس الشخص بباريس فى شهر مارس من نفس السنة المقطع التالى : « ان عدم قيام السيزل بكل ما يجب لا يمكن أن يفل عزائم أصدقائنا الامريكيين، بل بالعكس فعلى المنظمات الامريكية أن تعرف بأنها بالنسبة للسيزل بمثابة

الركائز وبأن تأثيرها المباشر على حكومتها له جدوى أعمق من كل محاولات السيزل نحو الحكومة الفرنسية » (161).

لقد كان النقابيون التونسيون يعولون على النقابات الامريكية من أجل دفع السيزل الى مساندة أقوى. فهذا مؤسس الاتحاد ينصح مساعده بأنه « من الانسب أن نفهمهم (النقابيين الامريكيين) بأننا نعتمد عليهم اعتمادا كبيرا حتى تتخذ السيزل مواقف ذات فعالية أكبر. فمن الضروري أن يكون أصدقاؤنا الامريكيون متشبعين بالواجب الملقى على عاتقهم نحو الشعوب والحركات الديمقراطية والنقابية بالبلاد التابعة، وان هذا الواجب يصبح أكثر الحاحا نظرا لما لحكومتهم من مسؤولية على السلم في منطقتنا. أفلا يمكن أن تكون مساندتهم لحركتنا ولنضالنا التحررى مساندة شكلية أو تذكيرا أفلاطونيا بمبادىء التضامن العمالى » (162).

لقد كان حشاد ينتظر من الدعم الامريكى أن يجعل موقف السيزل من الحكومة الفرنسية أكثر صرامة. وها هو يصرح الى مساعده فى نفس الرسالة قائلا «تصلك مع هذه الرسالة نسخة من مراسلة بعثناها الى السيزل نعبر فيها عن استغرابنا من المحاباة التى تلقاها الحكومة الفرنسية من طرف النقابة الدولية الحرة، فهى تتردد فى وضع هذه الحكومة فى مصاف الحكومات الدكتاتورية التى نراها تشبعها تنديدا واتهاما. نطلب منك أن تمد نسخة من هذه الرسالة الى ممثلى النقابتين الامريكيتين بباريس وتطلب منهما بالحاح أن يكونوا لسان حال الاتحاد العام فى خصوص هذه المسألة أثناء اجتماع اللجنة الفرعية المقبل ».

أفلا يعكس اعتماد حشاد المستمر على الامريكيين فى الضغط على السيزل حدود مساندة هذه المنظمة ؟! فعلا فهو كثيرا ما كان يعبر عن تذمره من هذه المساندة الهشة وها هو فى رسالته الى المسعدى يتساءل « هل تتوصل النيران المتبادلة بين تونس وباريس الى تذويب ثلوج بروكسيل التى لا يمكنها أن تتغلب علينا بخجلها أو أن تنتزع منا عزمنا واصرارنا » (163). ويوجه حشاد فى رسالة أخرى الى أولدنبروك قبيل اجتماع اللجنة الفرعية للسيزل المقرر يوم 17 مارس 1952 انتقادات تخص المنظمة الدولية قائلا :

« لقد لاحظنا غياب كل رد فعل من طرف السيزل أمام صمت الحكومة الفرنسية، هذا الصمت الذى تتعاظم خطورته عندما يتميز باستمرار الاجراءات

القمعية وبالاغتيالات وبالنيل الخطير من حركتنا النقابية ومن المناضلين.

وفعلا فنحن لم نجد أى صدى فى نشريات السيزل لتدخلاتها المتتابعة لدى الحكومة الفرنسية.

كلنا نتمنى أن نرى السيزل تولى الوضع الخطر بتونس ما يستحق من أهمية وعناية خاصة عن طريق اعلام الاتحادات المنخرطة بما قامت به منظمتهم فى سبيل حل القضية التونسية (...)

ان ملخص الاحداث كما أعلمناكم به وكما أمكنكم التحقق منه عن طريق قنوات اعلامية عديدة يتطلب من السيزل أن تكون أكثر حزما فى موقفها من الحكومة الفرنسية ومن سياسة العدوان والتسلط التى تمارسها بتونس (...)

لقد اعتنت السيزل بالمسألة منذ أن علمت بالاحداث التى وقعت بتونس، فأرسلت مندوبا عنها على عين المكان وتدخلت لدى الحكومة الفرنسية مرتين. ولكن ذلك لم يؤخذ بعين الاعتبار وواصلت فرنسا سياسة القوة والمغالطة. انه من واجب السيزل أن تندد أمام الملأ بممارسات الحكومة الفرنسية، وتوجه لها نفس التهم التى وجهت الى اليابان والبيرو والى حكومة فينيزولا » (164).

ان مساندة السيزل لمثل هذه القضايا ضعيفة فى بعض الحالات وليست فى مستوى الامال اذ بقيت النتائج هزيلة حتى فى الحالات التى اتخذت فيها المنظمة مواقف واضحة وحازمة. ان جدوى هذه المنظمة بقيت محدودة، فرغم أنها قررت فى مؤتمرين (جويلية 1951 بميلانو - وجويلية 1952 بستوكهولم) أن تطلب من منظمة العمل الدولية اعطاء حق العضوية للبلدان غير المستقلة، فان هذه المنظمة لم تصل الى اقرار مبدأ انخراط مثل هذه البلدان الا بعد أن وضعت عراقيل كبيرة من بينها أن الاشتراك المقصود يقع « بطلب من الحكومة المستعمرة المنخرطة بالمنظمة الدولية للشغل والتى ترى أن مثل هذا الاشتراك مناسب للتطور داخل مستعمرتها » (165).

وكذلك الشأن بالنسبة للنقابات الامريكية، فمساندتها لم تكن فى المستوى الذى كان ينتظره منها الاتحاد العام ... لقد خطب حشاد فى مؤتمر الجامعة الامريكية للشغل (سبتمبر 1951) قائلا : « ان العمال فى الشعوب (...) لينتظرون منكم الى جانب التشكيات الرسمية المتجددة المطردة بقوة وثبات ينتظرون مع ذلك

أعمالا فعلية من طرف الديمقراطية الامريكية الضَخمة والقوة النقابية الامريكية الكبـرى » (166).

ان مثل هذه المساندة لم تعط النتائج المطلوبة « فحتى سنة 1954 ما تزال الحكومة الامريكية تتأرجح بين التضامن الاطلسى مع فرنسا وبين الحركة الوطنية التونسية رغم تصريحات الحزب الدستورى التى تؤكد تعلقه بالكتلة الغربيـة (و) رغم ضغوط السيزل » (167).

رغم ذلك فاننا نسجل فى رصيد السيزل عامة والنقابات الامريكية بصورة خاصة مساهمتها بمعية نقابات أخرى فى تطوير موقف النقابة الفرنسية ـ القوى الشغيلة المنخرطة فى مركزية بروكسيل حيث منعتها من ابراز مواقفها الاستعمارية علنا رغم ما يشوب علاقة الاتحاد العام بفرع هذه النقابة بتونس من مشاحنات عديدة. وفعلا فان المجلس الكنفدرالى القومى لمنظمة القوى الشغيلة (ماى 1951) رأى فى لائحته الخاصة بشمال افريقيا بأنه « من الضرورى أن تبقى الحركـة النقابية بشمال افريقيا مرتبطة فى تحركها وتطورها « بالمركز النقابى بالبلاد المستعمرة » وهذا ما جعل حشاد يرد عليه قائلا :

« ان الحركة النقابية هى حركة تحررية لا يمكنها أن تقف الى جانب الروح الهيمنية التى تقود المؤسسات الامبريالية فى تحركاتها والتى تفرض على كـل حركة نقابية حرة مقاومتها وتحطيمها. لقد غادر الاتحاد العام صفوف الجامعـة النقابية العالمية لانها أصبحت أداة دعاية نشيطة لا تهتم بمصلحة الشغاليـن العليا، ولقد كان من المحتم أن تنفتت الجـامعـة العـالميـة النقابية عندما حادت عن هدفها الاصلى. لكن الاتحاد العام لا يمكنه أن يسمح بأن يحاول مناصـرو الهيمنة النقابية المتخلفون التحكم فى مصير شعوب كان عليهم أن يساعدوهـا على التحرر والانعتاق (...). وان تونس فى طليعة أقطار شمال افريقيا ستقاوم كل أنواع الهيمنة » (168).

فى غضون سنة 1952 « ألصقت عدة تهم بالاتحاد العام التونسى للشغل. فلقد وزعت وثائق تبين علاقة الاتحاد بالشيوعيين أثناء المؤتمر الكنفدرالى القومى لمنظمة القوى الشغيلة » (169). ورغم ذلك فان مؤتمر هذه المنظمة المنعقد فـى بداية 1953 قرر بأن يرسل الى تونس لجنة دراسة مكونة من الســادة (لافون وباربات وهايبار) المنتمى الى الاقلية والذى صـرح لمجلــة الاوبسيرفاتــور

قائلا بعد أن ندد بالتعسف فى تونس : « لقد طلبنا من L'observateur المقيم العام بأن يقع اطلاق سراح كل المناضلين المعتقلين وبأن يسمح للنورى البودالى بالدخول الى تونس. كما أكدنا على ضرورة معاقبة الذين اقترفوا جريمة اغتيال فرحات حشاد، (ثم يواصل حديثه متعرضا الى الاتصالات بالاتحاد العام قائلا) : اقترحت البعثة الفرنسية تكوين لجنة دراسة مكونة من ممثلين عن القوى الشغيلة والاتحاد العام التونسى للشغل. ويكون دور هذه اللجنة العاجل تبادل الاخبار، وبحث المشاكل المشتركة بين المنظمتين بهدف تحضير وحدة الحركة النقابية الحرة بتونس » (170).

وعلى الجملة فان السيزل، على عكس الجامعة النقابية العالمية التى تبنت باستمرار مواقف فروعها بفرنسا، كانت تمارس أحيانا ضغوطا على منظمة القوى الشغيلة. وكانت فى كثير من الحالات تؤيد موقف النقابة الوطنية وهو ما سمح لها بتأثير حاسم على هذه النقابة. ان ما وقع من تعميق للعلاقات مع المنظمة الدولية ببروكسيل جعل لانخراط الحركة النقابية التونسية فى هذه المنظمة نتائج أعمق وأثبت.

ج ـ نتائج الانخراط بالسيزل :

ان انخراط الاتحاد العام فى منظمة السيزل الذى تعرضنا سابقا الى دوافعه بالنسبة للتونسيين يناسب لدى أممية الكتلة الغربية رغبة ملحة فى عزل الشيوعية وفى التصدى لموجة التحالفات بين القوى الوطنية المعادية للامبريالية والشيوعية التى شهدها العالم آنذاك. فهذا (ايرفين براون) ممثل الجامعة الامريكية للشغل فى أروبا يقولها بوضوح فى مقال كتبه فى 1953 : « عندما استطعنا أن نجعل الاتحاد العام التونسى للشغل ينهى انخراطه فى الجامعة النقابية العالمية وينضم الى صفوف السيزل فاننا سددنا بذلك ضربة قوية الى المجهودات التى تبذلها الجامعة النقابية العالمية (الواقعة تحت سيطرة الشيوعيين) من أجل كسب الجماهير العربية الى مساندة الموقف السوفياتى. وهذا النجاح يتناقض من حسن الحظ مع ما وقع فى أغلب أقطار الشرق الاوسط حيث أن نجاح التحالف الشيطانى بين الشيوعية والقومية المتعصبة جعل انتشار الحركة النقابية الحرة فيه أمرا يكاد يكون مستحيلا (...) فنحن لا نجد اليوم حركات

جماهيرية يقودها ديمقراطيون وطنيون غير شيوعيين الا فى تونس والمغرب (...)
لقد أصبح اكتساب الحلفاء لامريكا فى حربها ضد عدوان النظم الدكتاتورية أمرا حيويا وأكيدا. والاوكد منه أن يتحصل حلفاء أمريكا وخاصة فرنسا وبريطانيا على مساندة الشعوب المحلية فى البلدان غير المصنعة حيث يكون خطر الشيوعية السوفياتية وتهديدها فى هذه البلدان أكبر منه فى البلدان المتقدمة (...)

علينا أن ننظر الى مشاكل تونس وشمال افريقيا من زاوية الصراع بين العالم الواقع تحت سيطرة الشيوعية من جهة والعالم الحر من جهة ثانية، وعلى الامم الغربية أن لا تعتبر هذه البلدان مجرد مصدر لاشباع حاجياتها بل عليها أن تعتبرها حليفا وسندا لها فى العالم العربى الاسلامى. ونحن النقابيين نستطيع أن نقوم بدور فعال فى هذا المجال، بل علينا أن نفعل ذلك » (171).

من المهم اذن أن نحلل الى أى مدى تطورت الحركة النقابية الوطنية فى تونس عند دخولها فى الحركة النقابية الحرة المرتبطة بالكتلة الغربية بعد أن كانت حتى 1951 ترفض الدخول فى لعبة الكتل والمعسكرات. ان الانضمام للسيزل أدى الى قطيعة مع النقابات التى تساند الكتلة الشرقية. وفعلا فان (أممية بروكسيل) تذكر دوما أنه « لا يمكن أن تتحقق وحدة العمل ما دامت وحدة الهدف غير متوفرة » (172). ولقد نتج عن هذا الانضمام قطيعة تامة مع الجامعة النقابية العالمية رغم أنها كثيرا ما أعلنت بأنه « مهما كانت قناعاتنا السياسية والدينية مختلفة فعلينا أن نعمل باتفاق، وبامكاننا ذلك » (173).

ورغم ذلك فان النقابيين المنخرطين فى الامية التى يسيرها الشيوعيون لم ينقطعوا عن مساندة نضال الشعب التونسى من أجل الاستقلال، بل أنهم كانوا يكررون معاداتهم للامبريالية ويؤكدون ذلك فى خضم الحرب الباردة، لانهم يرون أن الوضع الدولى « يتسم بتحول النضال المطلبى بصورة متصاعدة الى معركة من أجل السلام والاستقلال» (174) كما ورد على لسان (جيبير) Gěbert فى ماى 1950 ببودابست، وأن أمثلة التعاطف مع تونس عديدة وأهمها اضراب عمال فرنسا الذى دعت اليه السى.ج.ت. فى 12 فيفرى 1952 احتجاجا على القمع بتونس. كما أن الجامعة النقابية العالمية أرسلت برقية احتجاج الى الامم المتحدة وبرقية مساندة الى الاتحاد العام وأخرى الى الاتحاد النقابى اثر اغتيال حشاد. الا أن الاتحاد النقابى الذى أصبح ممثل تونس الوحيد اثر انسحاب منافسه الاتحاد

العام من الجامعة النقابية العالمية لم ينفك يندد بالنقابة الوطنية فى وسائل اعلام المنظمة الامية على اختلاف أنواعها. وهذا لم يمنع من أن يقع الاشتراك فى بعض النضالات داخل بعض قطاعات الاقتصاد، على أن انكار الاتحاد الدائم لتعاونه مع الاتحاد النقابى فى الرسائل التى يوجهها للسيزل يجعلنا نفترض وجود ضغوطات من طرف أممية بروكسيل على الاتحاد بقصد الوصول الى القطيعة التامة مع الشيوعيين.

وانه لمن أهم نتائج انخراط الاتحاد العام بالسيزل أن ازدادت العلاقة بين النقابتين التونسيتين تعكرا. كما انقطعت صلة الاتحاد بالحركة الشيوعية ما عدا صلته بالحركة اليوغسلافية. وجمد علاقته بالمنظمات المنخرطة بالجامعة النقابية العالمية ما عدا الصلة بالنقابات المغربية « المرتبطة اسميا بالس.ج.ت. والتى أصبحت منظمات نقابية وطنية شبيهة بالاتحاد العام التونسى للشغل اثر حدوث نوع من الانتفاضة الداخلية » (175). لقد كانت العلاقة بين الاتحاد العام والنقابيين المغاربة المنخرطين بالس.ج.ت. وبالتالى بالجامعة النقابية العالمية جيدة.. والاحتجاج الذى وقع اثر اغتيال حشاد والذى انتهى بتقتيل المتظاهرين فى الدار البيضاء أكبر دليل على نوعية هذه العلاقات.

ومن جهة ثانية فقد كان لانخراط الاتحاد العام بالسيزل أن ساهم فى تدعيم اختيار نقابى يعتبر أن المرحلة هى « المرحلة الديمقراطية » حيث تحتل فيها المطالب السياسية ذات الطابع الديمقراطى الاولوية على تلك التى تتعلق بتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لان هذا الاختيار يرغب فى تحقيق أوسع المساندة، خاصة وأن ذلك الانخراط كان قد وقع فى ظرف تعزز فيه نضال الاتحاد من أجل الحصول على الحريات الاساسية التى من بينها حق الشعب التونسى فى تقرير المصير. نحن نعلم أن الانخراط بالسيزل يعود الى أن الاتحاد قد وضع مسألة التحرر الوطنى فى طليعة اهتماماته. ولكنه من الاكيد أن هذا الانخراط قد دعم مسار التسييس الذى انطلق على أساس اعتبارات داخلية.

وفى غضون سنة 1951 بادر الاتحاد العام بالقيام بحملة عمت كل البلاد ركز فيها على التمثيل الشعبى وعلى الضمانات الدستورية. وأثناء المباحثات التى وقعت بين الوزراء التونسيين والحكومة الفرنسية بباريس فى شهر نوفمبر، صرح فرحات حشاد قائلا : « ان الاتحاد يرى ضرورة انهاء المفاوضات

بسرعة كبيرة لان مسألة تحكم الشعب التونسى فى مصيره وانتخاب برلمانه بصورة ديمقراطية وتعيين حكومته والسهر على تطوير مؤسساته (تحت اشراف الباى) هى مسألة لم تعد تحتمل أى تأخير بل تحتاج الى حل سريع (...)

وقد تم بعد اشعار هيئات الامم المتحدة المعنية كما تم اعلام اللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية واللجنة الثقافية ولجنة حقوق الانسان ولجنة الوصاية بجملة القضايا المطروحة فى بلادنا. لقد قام الاتحاد العام حاليا باعداد وثائق غزيرة وتوزيعها حتى ينبه الرأى العام الدولى بأن حل مشاكل تونس مسألة عاجلة لا يمكن تأجيلها. وان التعرف على الحالة الراهنة التى عليها منطقة شمال افريقيا تعتبر من أهم ما هو مطروح على اجتماع اللجنة التنفيذية للسيزل الذى سينعقد ببروكسيل من 26 الى 30 نوفمبر والذى سيمثل فيه الآتحاد رسميا كل القارة الافريقية » (176).

لقد تميز النضال الديمقراطى الذى وقع خوضه داخل منطقة معادية للشيوعية كالسيزل بالتركيز على انتقاد الشيوعيين. وان هذا التركيز يلبى أيضا الحاجة الى تعزيز الجبهة الداخلية التونسية بضمان مساندة بورجوازية وطنية معادية للشيوعية بصورة جوهرية. ولقد أشرنا سابقا الى الانتقادات المتعلقة بغياب الحرية فى البلاد الاشتراكية، وها نحن نجد انتقادات أخرى لدى حشاد تتعلق بـ « الامبريالية الشيوعية تلك القوة الصلدة التى تقف حاجزا أمام حقوق الافراد والشعوب » (177).

ونتج عن كل ما سبق أن وقع تحديد مفاهيم سياسية جوهرية متأثرة تأثرا كبيرا بنمط الديمقراطية الليبرالى الغربى. ويصح اطلاق هذا الحكم على مفهوم الديمقراطية كما يصح اطلاقه على مفهوم الدكتاتورية الذى يعرفه حشاد كالاتى :
« تمارس الدكتاتورية عن طريق فرد وعن طريق حزب وبواسطة شكل من أشكال الحكم، كما تمارس عن طريق نظام، وهى فى البلاد الاستعمارية تمارس بواسطة مكاتب مجهولة لا ترى ولا تلمس ...

وفى تونس (...) تصنع القوانين بين جدران المكاتب، ثم انها تفرض بالقوة ليس الا » (178).

وانه رغم الانتقادات الحادة الموجهة ضد الشيوعيين ورغم تأثير الديمقراطية الليبرالية، لم يفقد مؤسس الاتحاد العام توجهه الذى فرضه على نفسه والذى يقضى بتركيز المعركة ضد الامبريالية بالمحافظة على البعد الضرورى ازاء الكتلتين.

الا أنه سرعان ما وصلت السيزل الى مرحلة لم تعد تفرق فيها بين مصالحها ومصالح الكتلة الغربية ونصبت نفسها مدافعا عن هذه الكتلة. لقد لاحظنا أن هؤلاء الذين عوضوا حشاد قبلوا هذه الحالة التى تتعارض مع الاهتمامات الاولية التى كانت تشغل بال شهيد الحركة النقابية التونسية. ومن سخرية القدر أن تصدر عن لجنة السيزل التنفيذية فى نفس الشهر الذى قتل فيه حشاد أى ديسمبر 1952 لائحة تحتوى على :

« 1 ـ ترى النقابات الحرة أنه من الضرورى أن يقوم حلف دفاعى بين أمريكا الشمالية وأوربا من أجل أن تحمى نفسها من التهديدات بالعدوان العسكرى،

2 ـ وهى اذ تستحسن قيام اتحاد بين أربعة عشر أمة أمريكية وأروبية تتمنى أن تتم دراسة السبل التى تسمح بانخراط بلدان ديمقراطية راغبة فى الانضمام الى هذه المنظمة » (179).

ونحن نرى أن التقرير الاقتصادى الذى وقع تقديمه فى مؤتمر 1956 هو ثمرة هامة من ثمرات علاقة الاتحاد بالسيزل، اذ يذكرنا فحواه بأنه نابع عن السيزل أكثر مما يذكرنا بـ « التقاليد الثورية » التى كان حشاد يتبناها فى نضاله النقابى. وفعلا فان الاهتمام الكبير الذى يوليه هذا التقرير لتعصير أدوات الانتاج ونظرته التى ترى ضرورة اعتماد التنمية على الاعانة الخارجية لاكبر دليل على تلك الصلة المتينة بين الاتحاد والسيزل ... فحتى مشاريع التعاضد المذكورة فى التقرير كان الاتحاد قد أعدها بعد أن استشار المنظمات التى توطدت صلته بها اثر انخراطه بالسيزل، اذ أنه كان قد ربط العلاقة بـ « الجمعية الدولية للتعاضد » عن طريق المكتب الاقتصادى والاجتماعى التابع للسيزل. كما أن النقابيين التونسيين كانوا قد ربطوا الصلة خاصة بتعاضديات بلجيكا والسويد وهما من البلدان التى تعتبر نقاباتها مرتبطة بالكتلة الغربية. ولقد أرسلت جمعية سويدية تعنى بشؤون التعاضد خبيرا يدعى « آمس » قصد مساعدة التونسيين (180).

وخلاصة القول فاننا ننتقل من انخراط كانت الاعتبارات التكتيكية قد دفعت اليه الى انخراط يعبر عن ارتباط ايديولوجى كامل بالكتلة الغربية. وزيادة على ذلك لم يعد الامر يتعلق بادانة الآمبريالية بجميع أشكالها بل أصبح

يقتصر تقريبا على التنديد بالاستعمار الفرنسي في وجهه السياسي الراهن. وبينما كان حشاد يحذر من الاعانة الاقتصادية الاجنبية التي يعتبرها خطرا على السيادة الوطنية ويختار الاعتماد على القوى الذاتية، أصبحت الحركة النقابية الوطنية من هنا فصاعدا تلجأ الى الاعانة الاجنبية التي تعتبرها ضرورية وفعلا فقد صرح أحمد بن صالح خلال ندوة صحفية عقدت يوم غرة ديسمبر 1955 بأنه « يجب أن نقتنع بضرورة الاستعانة بالاموال الاجنبية » (181).

وفي نفس الفترة يوضح ابن صالح بمناسبة زيارة والتر روثر Walter Reuther أحد قادة السيزل الامريكيين لتونس قائلا : « ان دعم أصدقائنا الامريكيين ثمين ونحن على عتبة مرحلة جديدة من كفاحنا في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي. وعلى هذا الدعم كما يقول « روثر » نفسه في تصريح لجريدتنا « صوت العمل » ان يتجلى في مجهود مضاعف، فمن ناحية يجب حث الحكومة الامريكية على مساندة كل مخططات البلاد المتخلفة خاصة تونس المستقلة حتى تنمي اقتصادا سليما عادلا يهدف الى الرقي الاجتماعي. كما يجب من ناحية ثانية أن نرى هذا المجهود يتبلور في اطار السيزل حتى يقع تقوية الدعم الذي تلقاه الطبقات الكادحة التونسية المكافحة من أجل عيش أحسن وعدالة اجتماعية للجميع » (182).

وبعبارة أخرى أفلا يمكن القول بأن الحركة النقابية التونسية لم تعد ترى قبيل الاستقلال ضرورة القطيعة الشاملة مع الامبريالية ؟ لقد نتج عن انضمامها الى السيزل أن أصبح موقفها من الكتلة الغربية أكثر مرونة، وهو ما جعلها تتفاعل مع التنظيم الجديد للعلاقات بين مختلف الاطراف على الساحة الامبريالية، في فترة اتسمت على المستوى الداخلي بامضاء اتفاقية جوان 1955 التي تمنح لتونس استقلالا داخليا مناسبا لما كانت تتميز به حركة التحرر على المستويين الاقتصادي والاديولوجي من عدم الوضوح تجاه أهداف الاستعمار الجديد. أفليس هذا ما كان « ايرفين براون » يرمي اليه عندما كتب في 1953 قائلا : «اننا لا نستطيع أن ننكر ولو لحظة واحدة ما لوجود فرنسا بشمال افريقيا من أهمية بالنسبة للدفاع عن العالم الحر وما يمكن أن يخلفه خروجها من كوارث على هذا العالم (...)

ولقد اقترحت أخيرا المنظمة الاروبية للتعاون الاقتصادي برنامجا اقتصاديا

جديدا يسمى عادة « تريدنوت آيد » (أى تبادل ولا اعانة). ويرمى هذا البرنامج الى تكوين نظام تعاون ثلاثى تقوم فيه أمريكا بتطوير استثمار رؤوس أموالها فى البلاد المتخلفة. وتقوم فيه هذه البلدان باستعمال تلك الاموال لاقتناء بضاعة من خارج منطقة الدولار وبصورة خاصة فى أوربا. ان هذه الفكرة تأخذ بألباب كثير من الامريكيين وتلقى موافقة الحركة النقابية. لكن من سيستطيع أن يضمن مساندة النقابات الامريكية ومساندة الحركة النقابية العالمية لهذه الفكرة بنفس الحماس الذى وقعت به مساندة مخطط « مارشال » دون أن تطرح فى نفس الوقت المسائل السياسية والمشاكل الوطنية الساخنة التى تعيشها المناطق المستعمرة والمتخلفة اقتصاديا، والتى من بينها شمال أفريقيا » (183). ونستطيع القول بأن الحركة النقابية التونسية قد سهلت الى حد ما الانتقال من الاستعمار القديم الى المرحلة الجديدة، ولكن رغم كل ذلك تبقى هذه الحركة فى طليعة الحركة الوطنية التونسية آملة بأن يتم تجاوز الاتفاقات الفرنسية التونسية.

ولقد حافظت الحركة النقابية على طاقات ثورية جعلتها لا تكون مجرد بيدق فى رقعة العالم الغربى، رغم أنها أصبحت الى حد ما تمثل بالنسبة لاممية الكتلة الغربية رأس الحربة داخل البلدان المستعمرة. فليس من قبيل الصدفة أن يحضر الى جانب صالح بن يوسف أحد رفاق فرحات حشاد وهو ط. عميرة فى مؤتمر « باندونق » قبلة « الحياد الايجابى ». وانه رغم التغييرات والتحويلات التى حصلت للحركة النقابية فلا يمكننا أن نطمس مآثر حشاد. وبأسلوب شاعرى لا يحبذه البعض فى بحث جامعى ونرى له نحن أبعاد كبيرة، بالنسبة للحالة التى نتدارسها تقول : ان روح الشهيد حشاد بقيت تصارع الرياح والامواج، تحلق فى سماء الحركة النقابية التونسية وتحرضها على التخلص من محاولات الاحتواء بأشكالها المتنوعة، معاكسة بذلك ما لهذه المحاولات من أرضية مناسبة وقعت تهيأتها بالتدرج منذ انخراط الاتحاد بالسيزل وحتى فى حياة فرحات خشاد نفسه.



المصادر والمراجع بالقسم الثانى (ج II)

(1) « مستقبل تونس » عدد 1 ـ 18 مارس 1944
(2) حقائق حول الحركة النقابية ... ذكر سابقا ص 121 ـ 122.
(3) نفس المرجع ص 121
(4) فى خدمة فرنسا سبتمبر 1945 ـ ذكره ج. لوفران : الحركا ةالنقابية من التحرر الى أحداث ماى ـ جوان 1968 منشورات بايو باريس 1969 ص 11
(5) أى مساعدة البروليتاريا الايرلندية على الانفصال ... ولينين هنا يعتمد على رأى ماركس
(6) لينين ـ ملاحظات نقدية حول المسألة الوطنية. نشر دار التقدم موسكو ط. فرنسية ص 133 135
(7) « العامل » عدد 8 ـ 1944 Le Travailleur
(8) جورج لوفران مرجع مذكور ص 30
(9) ذكره ج. لوفران فى مرجع مذكور ص 11
(10) يوجد بالملحق 2 من بحث الاستاذية للكاتب
(11) ج. « تونس الاشتراكية » عدد 855 سنة 1925
(12) ح. السعداوى ـ ج. « العامل » عدد 8 سنة 1944
(13) نداء الى عمال شمال افريقيا (21 مارس 1947) أرشيف الاتحاد
(14) بوزنكى : العمل النقابى فى مستعمرات فرنسا ـ دروس مرقونة القاها فى 1947. مكتبة الـ I E D الدرس الاول ص 5 والدرس الثانى ص 1 حتى 6
(15) ج. النهضة عدد 6926 فى 29 أفريل 1946
(16) التقرير الادبى الذى قدم فى المؤتمر القانونى الاول (1947)
(17) حسن السعداوى : وحدة عمالية و « قومية » بورجوازية بتونس. صدر بدورية « الحركة النقابية العمالية » عدد 8 ـ 9 أوت ـ سبتمبر 1950 ص 46 ـ 50
(18) نفس المرجع
(19) أندريه بارجوناى ـ مذكور ص 105
(20) رسالة ذكرها فنيش فى مرجع مذكور ص 130 ـ 132
(21) كازمجور ص 274 مذكور سابقا
(22) ج. « مستقبل تونس » عدد 179
(23) ج. « مستقبل تونس » عدد 173
(24) أرشيف الاتحاد
(25) أنظر « الحركة النقابية العالمية » عدد 1 ـ ماى 1949
(26) أنظر ج. (Le Petit Matin) الاحد 3 أفريل 1949 عدد 1266
(27) « برنامج عمل » قدم فى المؤتمر الثالث (أفريل 1949). أرشيف الاتحاد (النص الفرنسى)

(28) ج. (Le Petit Matin) عدد 1279 ـ 19 أفريل 1949

(29) أرشيف الاتحاد النقابى ـ المؤتمر 2 الوطنى ـ ذكر مامى مرجع مذكور ص 256 ـ 259

(30) الشامخ مذكور سابقا ص 243

(31) « الحركة النقابية العالمية » عدد 4 ـ أوت 1949 ص 6

(32) أرشيف الاتحاد (النص الفرنسى)

(33) رسالة ذكرت سابقا

(34) « الحركة النقابية العالمية » عدد 8 ـ 9 ص 46 ـ 50

(35) تقرير حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية المؤتمر الرابع 1951 ص 26

ـ الوستيتى : هذه التسمية كانت تطلق من طرف من طرف الاتحاد العام على الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى وهى منحوتة من مختصر اسم هذه الجمعية باللغة الفرنسية

(36) الحمزاوى : ذكر سابقا ص 329 ـ 330

(37) اوردها فنيش ـ مذكور سابقا ص 259 ـ 260

(38) حسن السعداوى « النضال المطلبى فى معركة الاستقلال القومى التونسى » وارد بـ « الحركة النقابية العالمية » عدد 2 ـ 15 ـ 31 جانفى 1953 ص 10

(39) المصدر السابق ص 13

(40) رسالة مذكورة لدى فنيش مذكور سابقا ص 263 ـ 264

(41) روجى ستيفان : لا وجود لمشكل بدون حل (Le Nef) (سلسلة جديدة عدد 2 مارس 1953 ص 192)

(42) ج. د. دى برنيس وارد فى « الحياة الفكرية » (La vie intellectuelle) أكتوبر 1955 ص 89

(43) أورده المجدوب مذكور سابقا ص 47

(44) « ماركس وانقلز » الحركة النقابية. نصوص جمعها دانج فيل ـ باريس. نشر مسبيرو 1972 الجزء الاول ص 79

(45) الحمزاوى ذكر سابقا ص 329 ـ 330

(46) ألى مينوا (Elie Mignot) النضال التحررى لشعوب الشرق الاوسط والشرق الادنى وافريقيا الشمالية (ص 150 ـ 160) كراس الشيوعية عدد 2 فيفرى 1952 ص 151

(47) راجع دورية « ثورة بروليتارية » (بالفرنسية) عدد 306 ـ 307 أوت ـ سبتمبر 1947 ص 34

(48) نفس المصدر السابق

(49) نداء الى شغالى افريقيا (مارس 1947)

(50) أرشيف الاتحاد ـ هذا النداء موجود فى كتاب ج. ماينو وانيس صالح باى مذكور سابقا ص 28 ـ 29 (من تعريبنا)

(51) فاجون : ص 43 ـ بارين 1953 نشر Roman Fajons : Alerte en Afrique du Nort - J. Payronnet

(52) العلاقات مع المنظمات الاجنبية تقارير مؤتمر 1951 ص 27

(53) أورده فنيش مرجع مذكور سابقا ص 158

(54) أرشيف الاتحاد (من تعريبنا)

(55) أرشيف الاتحاد ـ ذكره فنيش مرجع سابق ص 265 ـ 267

(56) أرشيف الاتحاد ـ أورده فنيش مرجع مذكور ص 265 ـ 267

(57) من النص الكامل لخطاب مالاى فى المؤتمر الكنفدرالى القومى لمنظمة القوى الشغيلة يوم 13 نوفمبر 1952 مكتبة C H E A M
(58) رسالة مذكورة عند فنيش ص 302 ـ 304
(59) ج. لوفران مرجع مذكور ص 98
(60) خزينة وثائق (CFTC) تونس لدى ماماى Mamet فى المرجع المذكور سابقا ص 206
(61) ماماى مذكور سابقا ص 206
(62) مثل نقابة عمال السكة الحديدية كما يبدو فى ندائها الى العمال التونسيين الصادر فى « أخبار صفاقسية » رقم 107 فى 30 نوفمبر 1946
(63) ج. لوفران G. Lefranc : التجارب النقابية الدولية حتى يومنا ـ باريس 1952 ص 82 نشر أوبيى Aubier
(64) حشاد : تونس والحركة النقابية مرجع مذكور ص 18 ـ 19
(65) المرجع السابق ص 19
(66) المرجع السابق ص 19 ـ 21
(67) تقرير حشاد ـ انظر سعيدان ص 279 ـ 280 مرجع مذكور
(68) حشاد : نداء الى عمال البلاد غير المستقلة ـ منشور فى 4 جانفى 1952. أعيد نشره فى « عالم العمل الحر » رقم 54 ديسمبر 1954
(69) خطاب ماك وينى فى مؤتمر الاتحاد العام. مذكور لدى مامى مرجع سابق ص 165 ـ 168
(70) ذكرت هذه الرسالة لدى مامى Mamet مرجع سابق 161 ـ 163
(71) « الشعب التونسى » 21 فيفرى 1947
(72) الجريدة المذكورة رقم 751 سنة 1947
(73) ماماى مذكور سابقا ص 175
(74) نفس المصدر ص 177
(75) وثائق الاتحاد العام
(76) نفس المصـــدر
(77) نفس المصـــدر
(78) تدخل النورى البودالى فى مؤتمر أنصار السلام الدولى 25 أفريل 1949 ورد فى ص 373 ـ374 من ملخص أعمال هذا المؤتمر (النص الفرنسى)
(79) نفس المصدر 611
(80) الحرية عدد 33 فى 14 نوفمبر 1948
(81) « الحركة النقابية العالمية » عدد 4 فى أوت 1949 ص 6
(82) نفس المرجع ص 23
(83) حشاد : تونس والحركة النقابية مذكور ص 21
(84) ورد فى حوصلة هذا المؤتمر المنشور من طرف London National Labour Press· (من 18 الى 21 جوان 1948) ص 62
(85) جون روس « يوميات الاستقلال » ـ باريس 1965 نشر Présence Africaine ص 350
(86) ورد بـ « الحركة النقابية العالمية » عدد 6 فى أكتوبر 1949 ص 6 فى مقال عنوانه
J. Dessau : L'entreprise croissante des monopoles américains accroît la misère des peuples d'Afrique

(87) حشاد : تونس والحركة النقابية ذكر سابقا ص 21
(88) ج. لوفران : التجارب النقابية العالمية ذكر سابقا ص 94
(89) العلاقات مع المنظمات الاجنبية. تقارير مؤتمر 1951 ص 32
(90) حشاد : نداء الى أعمال البلدان غير المستقلة منشور فى 4 جانفى 1952. أعيد نشره فى « عالم الشغل الحر » ديسمبر 1954 رقم 54 ص 25
(91) ج. فيشر مذكور سابقا 36
(92) تقرير حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية المؤتمر الرابع مارس 1951 ص 29 ـ 30
(93) نفس المرجع ص 30
(94) نفس المرجع ص 30
(95)جان روس : حديث مع الاذاعة اليوغسلافية 1955 ورد فى كتابه (يوميات...) ص 55
(96) العلاقات مع المنظمات ... مرجع سابق ص 30
(97) نفس المرجع ص 36
(98) نداء الى عمال شمال افريقيا 21 مارس 1947
(99) نشر معربا فى « الشعب » عدد خاص 5 ديسمبر 1959. من محاضرة حشاد أمام طلبة شمال افريقيا باريس 20 مارس 1946
(100) العلاقات مع المنظمات الاجنبية ... ص 38
(101) نفس المرجع (نسخة بالفرنسية) ص 21
(102) المصدر السابق ص 25 (نسخة بالفرنسية)
(103)ا العلاقات مع المنظمات ... ص 31
(104) نفس المرجع ص 30
(105) ماوتسى تونغ ـ ذكر سابقا ص 185
(106) ذكره الشامخ فى كتابه ص 246 ـ 247
(107) نفس المصدر 246
(108) الحركة النقابية بشمال افريقيا مذكور سابقا ص 188 ـ 189 نجد نصها معربا بـ مجلة « الندوة » عدد 12 فى 5 ديسمبر 1952
(109) من مقال فى « تونس الفتاة » (Jeune Tunisie) مذكور سابقا
(110) ج. روس : « يوميات ... » مذكور سابقا ص 350
(111) نداء الى عمال البلدان غير المستقلة مصدر مذكور ص 26
(112) تونس والحركة النقابية مذكور ص 21
(113) عدد 7 جويلية 1950 ص 31
(114) آيمارد ... مذكور سابقا ص 122 ـ 123
(115) نداء الى عمال البلاد غير المستقلة ص 27
(116) ج. لوفران : التجارب النقابية ... ص 113
(117) ج. مان : السيزل وافريقيا. بحث فى العلوم السياسية قدمه فى فيفرى 1971 ص 8 جامعة باريس
(118) ج. لوفران مذكور سابقا ص 123
(119) العلاقات مع المنظمات الاجنبية 1951 ص 34

(120) نفس المرجع ص 27 ـ 28

(121) وثيقة بتاريخ 20 جويلية 1951 ذكرها فنيش. مصدر سابق ص 174

(122) ج. هـ. أولد نبروك : نزعات جديدة فى الحركة النقابية العالمية نشر بـ Synthèses جويلية 1951 عدد 62 بروكسيل. ص 304 ـ 307

(123) نداء الى عمال البلدان غير المستقلة ذكر سابقا ص 26

(124) تقرير العلاقات مع النقابات الاجنبية ص 28

(125) نفس المرجع ص 28

(126) نفس المرجع ص 28 ـ 29

(127) نفس المرجع ص 29

(128) التقرير الكامل المقدم فى مؤتمر السيزل الثانى بميلانو ـ جوان/جويلية 1951 أرشيف الاتحاد

(129) تقرير العلاقات مع المنظمات اجنبية ... ص 33

(130) نفس المرجع ص 34 ـ 35

(131) نداء الى عمال البلاد غير المستقلة مذكور سابقا ص 25

(132) تقرير الاتحاد فى مؤتمر السيزل ـ ميلانو. وثائق الاتحاد (النص الفرنسى)

(133) تقرير العلاقات مع المنظمات الاجنبية ص 35

(134) نفس المرجع ص 28

(135) أ. ب. لونتان : » قوة جديدة بافريقيا : النقابات« مجلة « آفاق » جانفى 1958 ص 16

(136) ج. مان مذكون سابقا ص 5

(137) من مقال « يوميات حول موقف السيزل من المسألة التونسية » نشر بـ « عالم العمل الحر » ص 21 فى سبتمبر 1954 عدد 51

(138) نفس المرجع

(139) نفس المرجع

(140) ج. مان مذكور سابقا ص 11

(141) يوميات ... ص 21 مذكور سابقا

(142) نفس المرجع

(143) نفس المرجع ص 22

(144) ج. مان مذكور سابقا ص 12

(145) يوميات ... مذكور سابقا ص 22

(146) نفس المرجع ص 22 ـ 23

(147) نفس المرجع ص 23

(148) نفس المرجع ص 23

(149) ج. مان مذكور سابقا ص 24 ـ 25

(150) ر. فاجان مذكور سابقا ص 65

(151) ج. روس ـ احذرى يا تونس مذكور سابقا ص 63

(152) ر. فاجان مذكور سابقا ص 65

(153) ج. روس مذكور سابقا ص 64

(154) سيزمانسكى ـ مذكور سابقا ص 58
(155) الثورة البروليتارية رقم 357 (سلسلة جديدة رقم 56) ديسمبر 1951 ص 372/30
(156) ج. مان مذكور سابقا ص 19
(157) نشرية السيزل الاخبارية. الجمعة 28 جويلية 1952 أوردها ج. لوفران فى التجارب .. ص 135
(158) رسالة مذكورة لدى فنيش مذكور سابقا 261 ـ 262
(159) و. أبيلينق ـ مذكور سابقا ص 50
(160) رسالة مذكورة لدى فنيش مذكور سابقا ص 298 ـ 299
(161) نفس المرجع ص 302 ـ 304
(162) نفس المرجع ص 204 ـ 306 رسالة مؤرخة فى أواخر مارس أو أفريل 1952
(163) نفس المرجع ص 299
(164) رسالة حشاد مارس 1952 ـ وثائق الاتحاد مذكور لدى فنيش ص 195 ـ 197
(165) « عالم الشغل الحر » أفريل 1954 عدد 46 ص 1 ـ 2
(166) أرشيف الاتحاد ـ تونس. أورده سعيدان فى كتابه عن حشاد ص 157
(167) هاهن لورنا HAHN (Lorna) : Tunisia a challenge to americain foraigu policy In « Middle Eastern Affain » (New-York) Mai 1954 - P. 159 - 167
(168) ورد لدى الشامخ مذكور سابقا ص 254 ـ 255
(169) « الثورة البروليتارية » رقم 364 جويلية 1952 ص 240/32
(170) عدد 146 فى 26 فيفرى 1953
(171) ايرفين براون : أهمية الحركة النقابية التونسية ـ من مجلة (Preuves) مارس 1953 عدد 25 ص 57 ـ 61
(172) ج. لوفران : التجارب النقابية ... مذكور سابقا ص 137 ـ 152
(173) نفس المرجع ص 137
(174) نفس المرجع ص 141
(175) ر. م. دى سنج : الايام الدامية فى الدار البيضاء « الابسرفاتور » عـدد 135 ـ 11 ديسمبر 1952
(176) ذكره فنيش ص 182 ـ 84 1
(177) تدخل حشاد فى المؤتمر الثانى للسيزل المنعقد بميلانو ـ جويلية 1951 ـ وثائق الاتحاد
(178) حوصلة عن مؤتمر السيزل الثانى ـ أرشيف الاتحاد
(179) مذكور فى « عالم الشغل الحر » 53 ـ جوان 1954 ص 1
(180) ذكرت هذه الاتصالات فى التقرير الادبى مؤتمر 1956 ص 50 ـ 51
(181) ورد لدى (علاشى) مذكور سابقا ص 26
(182) المرجع السابق ص 26 ـ 27 (ترجمنا النص الفرنسى)
(183) مذكور سابقا ص 58 ـ 61
(184) أنيس صالح باى : المنظمات النقابية والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى بلاد المغرب. ورد فى المجلة الدولية للعمل ـ مجلد رقم 94 ـ 4 أكتوبر 1966 ص 441
(185) ص 28

الخاتمة

لقد شهدت الفترة الممتدة فيما بين الحرب العالمية الثانية والاستقلال الداخلي لتونس انتعاش الحركة النقابية التونسية الوطنية وتسيسها تسيسا سريعا أعطى لهذه الحركة أهم خاصياتها.

وبالفعل فان عملية التسيس هذه تمت بسرعة كبيرة الى درجة أصبح من الصعب أن نتحدث عن مرحلة نضال حرفي واضحة المعالم كما هو الشأن بالنسبة لاوربا الغربية في القرن التاسع عشر. ولقد كان للظروف الموضوعية ولما خلّفته الس.ج.ت. الفرنسية من أثر على العمل النقابي الحرفي مما جعله يبلى بسرعة خاصة وان هذا النوع من العمل النقابي لا يهم الا جزءا ضئيلا من الطبقة العاملة في تونس المستعمرة. ففي شهر أوت 1947 كانت عملية التسيس هذه قد نضجت بعد وما فتيء هذا النضج يتنامى بسرعة من تلك الفترة.

ولقد نتج عن ذلك اتساع مشاركة الطبقة العاملة في النضال من أجل التحرر الوطني. فمنذ أوت 1947 على الاقل ومنظمة الاتحاد العام التونسي للشغل تحتل الصدارة في الكفاح ضد الاستعمار. وهو ما جعلها الضحية التي استهدفت بصورة رئيسية الى القمع الاستعماري خاصة في سنة 1952 عندما فقدت المؤسس والقائد الفذ فرحات حشاد، الذي أصبح وجه النضال الوطني البارز وروح المقاومة الشعبية الى جانب أنه كان زعيما بروليتاريا. فقد عم السخط اثر اغتياله كل بلاد العالم بما في ذلك بلاد الكتلة الشرقية رغم أنه كان قد قطع الصلة بالحركة العمالية هناك وبالشيوعية العالمية. وهو ما يبرز لنا نتائج المجهودات المكثفة التي سخرها حشاد من أجل أن يعطي للحركة النقابية التونسية بعدا عالميا. فالاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعتبر بلا شك النقابة المركزية التونسية الرئيسية فرض نفسه على الساحة الدولية خاصة لان حشاد لم يفصل أبدا بين النضال الوطني ومحتواه الاممي، على عكس ما كان يقوم به خصومه من زعماء الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي. ان ما لقيه الاحتجاج على اغتيال

حشاد من أهمية كبيرة بالمغرب الاقصى يتوج الاهتمام الشديد الذى كان يوليه مؤسس الاتحاد الى تعزيز التضامن على مستوى المغرب العربى رغم أنه لم يتمكن قبل موته من تكوين منظمة نقابية تابعة للسيزل بالقطر المغربى.

لقد ساهم الاتحاد العام التونسى للشغل طوال هذه الفترة فى جعل الاجراء التونسيين يتمتعون بأداة نضال ضد رأس المال وفى نشر المثل الديمقراطيــة. فحشاد حرص بصورة خاصة على أن يكون للمنظمة النقابية هيكلة ديمقراطيــة يمكن أن تجعل منها مدرسة حقيقية للديمقراطية. عملت الحركة النقابية التونسية على جعل الاجراء يشعرون بأهمية النضال من أجل التقدم الاجتماعى ومن أجـل الحريات الاساسية لكن المعركة من أجل حق الشعب التونسى فى تقرير مصيره أخذت حجما كبيرا لدى الاجراء، فطغت على المسائل الاخرى. ان التضامن النقابى أصبح طموحا عزيزا لدى الطبقة العاملة ودفع بالاشكال الاخرى من التضامـــن التقليدى الى المرتبة الثانية

فرغم أن النزعة الجهوية قد صاحبت بعض الاحداث النقابية كما وقع أثنـاء انشقاق 1956. فان التعلق بالوحدة النقابية سيبقى قويا رغم بعض المحاولات، حيث أن تجربة الاتحاد التونسى للشغل التى وقعت فى 1956 لم تعمر طويـلا. كما أن بعض المحاولات الاخرى التى هدفت الى تكوين نقابات موازية تنـافس الاتحاد العام التونسى للشغل قد فشلت، كما فشلت محاولات الاستحواذ عـلى الاتحاد التى قامت بها بعض الاطراف مستغلة نقاط الضعف الكامنة فيه. مـن بين هذه النقاط أن الحركة النقابية لم تتغلغل فى الارياف رغم أنها تعيش فى بلد تعتبر فيه الفلاحة القطاع الاساسى. وسيتعمق هذا الوضع عندما نعرف أنه فى سنة 1966 كان « عدد الاجراء الفلاحيين المنخرطين بالاتحاد لا يمثل الا 6٪ من جملة المنخرطين » (184). الا أن هذا الوضع لم يمنع الاتحاد من القيام باضرابات هامة بالارياف خاصة فى سنة 1950 و سنة 1951. والى جانب ذلك أفلم يكـن الاتحاد قادرا أن يبعد عددا من أنصار محتملين لصالح بن يوسف ولنظرتـه القومية العربية عندما عمل على اقحام البروليتاريا الريفية فى نضالات متواصلة ؟ على كل فلقد كان بامكان صالح بن يوسف أن يتمتع بسيطرة أكثر على الريف لـو لم تساند الحركة النقابية بورقيبة خاصة وأن صالح بن يوسف يبدو مدافعـا عن مجتمع تقليـدى.

كما تبرز نقطة ضعف أخرى فى الحركة النقابية سيكون لها تأثير كبير يمكن أن نسميها بغياب « النضج » الاديولوجى فى الحركة النقابية التونسية يبرز بوضوح من خلال الهوة التى تفصل ممارسة هذه الحركة عن نظريتها. وفعلا فمن ناحية أولى كنا لاحظنا تذبذبا ميز مواقف الاتحاد، كما كنا سجلنا غياب نظرة تأليفية بين النزعة « النقابية الثورية » و « النزعة العمالية ». ومن ناحية ثانية رغم أن الحركة النقابية كانت تؤكد على استقلالها تجاه الاحزاب السياسية فان الاتحاد كانت تربطه بالحزب الدستورى الجديد علاقات متميزة مما جعله طرفا فى خلافاته الداخلية. وستنشأ داخل الاتحاد تباينات عميقة تنتهى الى انقسام 1956 وهكذا تبرز لنا نقط ضعف الحركة النقابية ويبدو أن حشاد كان واعيا بالامر. ففى سنة 1951 وقبيل الانخراط بالسيزل نشعر بأن قادة الاتحاد كانوا يخافون من تزايد هذا الضعف تحت تأثيرات تغيير السياسة الخارجية. وبالفعل فاننا عندما نجد فى التقرير حول العلاقات الخارجية ما يلى يمكن أن نعتبره دليلا علىمانقول :

« واجبنا النقابى يفرض علينا :

1 ـ (أن) نقر السياسة الاجتماعية مع المحافظة على المبادىء النقابية بدون تنازل أو تسامح،

2 ـ الحذر من الانضمام الى الطبقة البورجوازية التى بيدها النفوذ واجتناب تمكين البورجوازية من استغلال مجهودات ونضال الطبقة الشغيلة،

3 ـ السعى من الان للحصول على ضمانات لتحقيق الانجازات الاجتماعية لفائدة الشغالين وتطبيقها » (185).

لقد قوى خطر الاحتواء الذى يشير اليه هذا النص اثر موت حشاد بسيطرة فئة الموظفين على العمل النقابى ذات القدرة المحدودة على الدفاع عن القرار النقابى المستقل خاصة وأن للبعض منهم التزامات حزبية. كما أن القطيعة التى ميزت علاقة الشيوعيين بالحركة النقابية الوطنية لم تسمح للطبقة الشغيلة بأن تتمتع بوحدتها الشاملة ولا بأن تعى ذاتها وعيا تاما، وهو ما جعل الاتحاد يصبح رأس حربة السيزل فى البلاد المستعمرة ومدافعا مستميتا عن تحديث يمكن أن يمثل ركيزة الاستعمار الجديد.

ورغم كل ذلك فان الاتحاد العام التونسى للشغل لم يتوقف عن تنظيم قوى الشعب التونسى الحية المتعلقة بالرقى الاجتماعى والديمقراطية وباستقلال البلاد.

وعلى الجملة فاننا نستطيع القول بأن الحركة النقابية سلحت الشعب التونسى عامة والاجراء خاصة بسلاح قام بدور فعال فى سبيل تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسى وسمح بالحد من همجية أعراف أجانب. ولكن يبدو أن هذه الحركة لم تنجح فى اعداد منخرطيها اعدادا نظريا كافيا لمواجهة أعراف محليين وتجاوزات داخلية.



فهرس الجزء الثاني

تم سحب 6000 نسخة من هذا الكتاب
ووقع ضم بعضهما الى الجزء الاول
في مجلد واحد



يطلب من دار محمد علي الحامي
3، نهج دراقي 3001 صفاقس (تونس)

بعد أن عرفناك أخانا القارىء بتاريخ الاعراف النقابى بتونس ونضالهم فى ظل الاحتلال من خلال كتاب « نقابات الاعراف التونسيين » فاننا نختار لك هذه المرة بحثا اخر يشمل أكثر الحركات المعاصرة طرافة : اذ أن الامر لا يتعلق بحركة نقابية عمالية تتحرك على المستوى الاجتماعى فحسب بل هو يتعلق بها وهى تصارع استعمارا أراد أن يكون توطينيا فى مجتمع لم يصل بعد الى مرحلة الرأسمالية. والكاتب لم يكتف بالتسجيل لهذه الحركة بل عمد الى تحليل ظروف النشأة ومراحلها والى دراسة مشاكلها والوقوف عند مساهمتها فى الحركة الوطنية العامة وحدودها، وان هذا الشمول ليس بالامر الغريب عن هذا الكتاب الذى بين يديك والذى قام بترجمته مجموعة من الاساتذة عن أهم ما جاء فى بحث شهادة الدكتوراه للكاتب.

« الناشر »

Mouyn

الثمن : 2،900 د

أو ما يعادلها

coopi